

الثامن عشر من برومير

”لويس بونابرت“

كارل ماركس

مقدمة المؤلف للطبعة الثانية

لقد عزم صديقي جوزيف فيديماير (القائد العسكري لمقاطعة سان لويس أثناء الحرب الأهلية الأميركية)، الذي وافاه الأجل قبل الأوان، على إصدار مجلة سياسية أسبوعية في نيويورك اعتباراً من اليوم الأول من كانون الثاني (يناير) عام ١٨٥٢. ودعاني إلى تزويد هذه المجلة الأسبوعية بتاريخ Coup d'état (الانقلاب). وبناء على ذلك، كتبت له، كل أسبوع، لغاية منتصف شهر شباط (فبراير)، مقالات تحت عنوان: "الثامن من عشر من برومير لويس بوناپرت". بيد أن خطة فيديماير الأصلية قد أصابها الفشل في هذه الأثناء، فبدأ عوضاً عن ذلك، في ربيع عام ١٨٥٢، في إصدار مجلة شهرية هي مجلة "Die Revolution"^(١) التي كان العدد الأول منها يتألف من بحثي "الثامن عشر من برومير". وقد وجدت بضع مئات من نسخ هذا العدد طريقها إلى ألمانيا في ذلك الحين ولكن دون أن تأخذ سبيلها إلى التداول في تجارة الكتب الفعلية. وإذ عرضت بيع كتابي هذا على ناشر ألماني يدعي الراديكالية المتطرفة، رفض بهلع الصالحين "هذه النية التي جاءت في غير أوانها".

يتضح مما قيل أن المؤلف الحالي قد كتب بتأثير الانطباعات المباشرة من الأحداث وأن مادته التاريخية لا تتعدى شهر شباط - فبراير (عام ١٨٥٢). أما إعادة نشرة الآن، فهي ترجع جزئياً إلى الطلب في سوق الكتب، كما ترجع إلى الطلبات الملحة التي تقدم بها أصدقائي في ألمانيا.

من بين المؤلفات التي تناولت الموضوع نفسه، والتي ظهرت في ذات الوقت تقريباً مع كتابي هذا، أثناء فقط جديران بالانتباه "نابوليون الصغير" لفكتور هوغو و"الانقلاب" لبرودون.

أما فكتور هوغو فهو يقتصر على حملات لاذعة وبارعة النكتة ضد ناشر الانقلاب المسئول. والحادث نفسه يبدو في مؤلفه كأنه صاعقة في سماء صافية. وهو لا يرى فيه سوى عمل عنيف قام به فرد واحد. إنه لا يلاحظ إنه يعظم من شأن هذا الفرد، بدلاً من أن يصغره، بما نسب إليه من قوة مبادرة شخصية ليس لها نظير في تاريخ العالم. أما برودون فهو يسعى من جانبه إلى أن يصور الانقلاب قد غداً، بصورة غير ملحوظة، تبريراً تاريخياً لبطله. وهكذا وقع في الخطأ الذي يقع فيه من نسميهم بالمؤرخين الموضوعيين. أما أنا فأني أثبت، على النقيض، كيف أن الصراع الطبقي في فرنسا قد أوجد الظروف والعلاقات التي مكنت شخصاً سخيلاً متوسط المواهب من أن يؤدي دور بطل.

أن تعديل المؤلف الحالي قد يجرده من لونه الخاص. ولذا فقد اكتفيت بمجرد تصحيح الأخطاء المطبعية وحذف التلميحات التي لم تعد مفهومة في الوقت الحاضر.

والكلمات الأخيرة التي ختمت بها كتابي: "ولكن عندما تسقط العبادة الإمبراطورية أخيراً على كتفي لويس بوناپرت، سيهوى تمثال نابوليون البرونزي من على قمة مسلة فنوم وينحطم" (مسلة بنيت في أعوام ١٨٦٠ - ١٨١٠ في ساحة فنوم بباريس من المدافع التي ضمنها نابوليون وأقيم فوقها نصب تذكاري له، تخليداً لذكرى انتصاراته. الناشر). قد تحققت الآن.

(١) «Die Revolution» («الثورة») مجلة شيوعية أسبوعية، أصدرها عام ١٨٥٢ في نيويورك فيديماير، صديق ماركس وأجلس وعضو عصبة الشيوعيين. وافق ماركس وأجلس على الكتابة بانتظام للمجلة. غير أن فيديماير توفق في إصدار عددين فقط من مجلته الأسبوعية في شهر كانون الثاني (يناير) ١٨٥٢، وبعد ذلك، تعين عليه وقف إصدارها بسبب من المضاعف المالية. وفي أيار (مايو) ١٨٥٢، أصدر فيديماير مؤلف ماركس "الثامن عشر من برومير لويس بوناپرت" في كتاب على حدة، وبصورة العدد الأول من مجلة «Revolution» «غير دورية».

لقد أفتتح العقيد شاراس الهجوم على عبادة نابوليون في مؤلفه عن زحف سنة ١٨١٥. ثم قام الأدب الفرنسي، فيما ك بعد ذلك، وخصوصاً في السنوات الأخيرة، بالإجهاز على أسطورة نابوليون بأسلحة البحث التاريخي والنقد والهجاء والنكتة البارعة. وقد ظلت هذه القطيعة الحادة مع الإيمان الشعبي التقليدي، وهذه الثورة الفكرية الهائلة، غير ملحوظتين تقريباً وغير مفهومين إلى مدى أبعد، في خارج فرنسا.

وأخيراً، أمل أن يسهم مؤلفي في محو ذلك المصطلح المدرسي الشائع، خصوصاً في ألمانيا الآن، وهو ما يسمى "بالقيصرية" (Cesarisme - المترجم). إن النقطة الرئيسية تظل منسية في هذا التشبيه التاريخي السطحي، إلا وهي أن الصراع الطبقي في روما القديمة كان يجري ضمن دائرة أقلية ذات امتياز فحسب، بين الأغنياء الأحرار والفقراء الأحرار، بينما كان السواد الأعظم من السكان المنتجين، أي العبيد، لا يشكلون سوى القاعدة الخاملة لهؤلاء المتصارعين. أن الناس ينسون ملاحظة سيسمونيدي السديدة التالية: أن البروليتاريا الرومانية كانت تعيش على حساب المجتمع بينما يعيش المجتمع الحديث على حساب البروليتاريا. ومع وجود مثل هذا الفارق الجذري بين الظروف المادية والأقتصادية لصراع الطبقات قديماً وحديثاً، لا يمكن للشخص السياسي التي ينتجها هذا الصراع أن يقوم فيما ك بينها أيضاً وجه شبه أكبر مما هو قائم بين رئيس أساقفة كانتربري ورئيس كهنة صموئيل.

كارل ماركس

لندن، في ٢٣ حزيران (يونيو) سنة ١٨٦٩.

كتبها ماركس للطبعة الثانية من كتابه:

"الثامن عشر من برومير لويس بونابرت"

الصادرة في هامبروغ في تموز

(يوليو) ١٨٦٩.

مقدمة فريدريك أنجلس للطبعة الألمانية الثالثة

أن نشوء الحاجة إلى إصدار طبعة جديدة من "الثامن عشر من برومير" بعد ثلاث وثلاثين سنة من صدوره لأول مرة، ليثبت أن هذا المؤلف لم يفقد شيئاً من قيمته حتى في أيامنا هذه.

لقد كان في الحق عملاً عبقرياً. فقد طلع علينا ماركس مباشرة بعد الحادث الذي داهم عالم السياسة كله كأنه صاعقة أنقضت من السماء الصافية، الحادث الذي لعنه البعض بصرخات عالية من الاستهجان الخلقى، وتقبله الآخرون باعتباره خلاصاً من الثورة وعقاباً على أخطائها، الحادث الذي لم يثر إلا دهشة الجميع والذي لا يفهمه أحد - بعد هذا الحادث مباشرة طلع علينا ماركس بعرض موجز ساخر لاذع بسط فيه كامل مجرى التاريخ الفرنسي منذ أيام شباط (فبراير)، بما في هذا المجرى من علاقات داخلية، ورد فيه معجزة الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ^(٢) إلى كونها نتيجة طبيعية وضرورية لهذه العلاقات. وهو إذ فعل ذلك لم يكن في حاجة لأن يعامل بطل الانقلاب بغير الاحتقار الذي أستحقه تماماً. وقد رسم ماركس هذه الصورة بيد ماهرة بحيث أن كل فضح جديد جاء فيما بعد لم يفعل غير أن أورد براهين جديدة على مدى الدقة التي كانت الصورة تعكس بها الحقيقة. أن، هذا الفهم الممتاز للتاريخ الحي المعاصر وهذا التقدير الواضح لمغزى الأحداث في لحظة وقوعها هما حقاً مما لا نظير له.

ولكن من أجل ذلك كان الأمر يقتضي سعة معرفة بالتاريخ الفرنسي كالتالي كانت لدى ماركس. أن فرنسا هي البلد الذي كان الصراع الطبقي التاريخي يصل فيه كل مرة، وأكثر مما في أي بلد آخر، إلى نهاية فاصلة، وهي بالتالي البلد الذي كانت فيه الأشكال السياسية المتغيرة التي يتحرك ضمنها هذا النضال الطبقي، والتي تتلخص فيها نتائجه، تتطبع في خطوط جلية إلى أقصى حد. أن فرنسا التي كانت، منذ عهد النهضة، مركز الإقطاع في العصور الوسطى والقطر النموذجي للحكم الملكي الإقطاعي الموحد قد قامت بهدم الإقطاع في الثورة الكبرى وأقامت حكم البرجوازية الصرفة في نقاء كلاسيكي ليس هناك ما يضارعه في أي قطر أوروبي آخر. كما أ، كفاح البروليتاريا الصاعدة ضد البرجوازية الحاكمة ظهر هنا في صورة حادة لا نعهدها في أي مكان آخر. وهذا هو السبب الذي حدا بماركس لا إلى دراسة تاريخ فرنسا الماضي بشغف خاص فحسب بل إلى تتبع تاريخها الحالي بكل تفاصيله أيضاً، وإلى تجميع المادة لاستعمالها في المستقبل، ولذلك، لم تكن الأحداث تباغته على الإطلاق.

ثم أن هنالك فضلاً عن هذا، ظرفاً آخر، أن ماركس هو على وجه التحديد أو من أكتشف القانون العظيم لحركة التاريخ، - القانون الذي يقول أن النضال التاريخي ليس في الواقع سوى التعبير الواضح، بدرجة تزيد أو تقل، عن النضال بين الطبقات الاجتماعية - سواء أقم هذا النضال في ميادين السياسة أم الدين أم الفلسفة أم في أي ميدان أيديولوجي آخر، وإن وجود هذه الطبقات، وبالتالي الاصطدامات التي تقع بينها، إنما تحددها بدورها درجة تطور وضعها الاقتصادي وطابع الإنتاج وأسلوب الإنتاج وطريقة التبادل التي يعينها أسلوب الإنتاج. أن هذا القانون الذي يعني بالنسبة للتاريخ نفس ما يعنيه قانون تحويل الطاقة بالنسبة للعلم الطبيعي - أن هذا القانون كان بالنسبة لماركس في هذا الحال أيضاً بمثابة المفتاح لفهم تاريخ

(٢) الثاني من كانون الأول (ديسمبر) - المقصود هنا انقلاب الثاني من كانون الأول عام ١٨٥١ في فرنسا وقد قام به لويس بوناپرت الذي كان يشغل ابتداء من ١٠ كانون الأول ١٨٤٨ منصب رئيس الجمهورية الفرنسية: فقد جرى حل الجمعية التشريعية ومجلس الدولة، واعتقال عدد كبير من النواب، وإعلان الأحكام العرفية في ٣٢ مقاطعة، ونفي الزعماء الاشتراكيين والجمهوريين من فرنسا. وفي ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٨٥٢، أقر دستور جديد يحصر السلطة كلها في يدي الرئيس؛ وفي ٢ كانون الأول ١٨٥٢، نودي بلويس بوناپرت إمبراطور فرنسا باسم نابوليون الثالث.

الجمهورية الفرنسية الثانية. وعلى محك هذا التاريخ، تحقق في هذا المؤلف من صحة القانون الذي أكتشفه، ولا بد لنا أن نقول حتى بعد ثلاث وثلاثين سنة أن هذا الامتحان أسفر عن نتائج رائعة.

ف.أ.

كتبها انجلس للطبعة الثالثة من كتاب:

"الثامن عشر من برومير لويس بوناپرت"

الصادرة في هامبورغ في ١٨٨٥.

يقول هيغل في مكان ما أن جميع الأحداث والشخصيات العظيمة في تاريخ العالم تظهر، إذا جاز القول، مرتين. وقد نسى أن يضيف: المرة الأولى كمأساة والمرة الثانية كمسخرة. كوسيديير مكان دانتون، لويس بلان مكان روبسبير، "جبل" ("الجبل" - *Montagne* - مونتان. أسم أطلق على اليعاقبة الذين كانوا يمثلون الجناح البرجوازي الراديكالي اليساري في أثناء الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر. وقد أطلق عليهم أسم "الجبل" لأنهم كانوا يجتمعون المقاعد العليا في قاعة جلسات الكونغرسيون "الجمعية الوطنية" وقد أخذ حزب ليدرو - رولان الجمهوري الديوقراطي البرجوازي الصغير هذا الاسم في سنوات ١٨٤٨ - ١٨٥١ وكان كتلة في الجمعيتين الفرنسيين التأسيسية والتشريعية. الناشر.)

١٨٤٨ - ١٨٥١ مكان "جبل" ١٧٩٣ - ١٧٩٥، أبن الأخ مكان العم. والصورة الكاريكاتورية نفسها تظهر في الظروف التي رافقت الطبعة الثانية للثامن عشر من برومير (٣) !

إن الناس يصنعون تاريخهم بيدهم؛ إنهم لا يصنعونه على هواهم. إنهم لا يصنعونه في ظروف يختارونها هم بأنفسهم بل في ظروف يواجهون بها وهي معطاة ومنقولة لهم مباشرة من الماضي. إن تقاليد جميع الأجيال الغابرة تجثم كالكابوس على أدمغة الأحياء. وعندما يبدو هؤلاء منشغلين فقط في تحويل أنفسهم والأشياء المحيطة بهم، في خلق شيء لم يكن له وجود من قبل، عند ذلك بالضبط، في فترات الأزمات الثورية كهذه على وجه التحديد، نراهم يلجئون في وجل وسحر إلى استحضار أرواح الماضي لتخدم مقاصدهم، ويستعيرون منها الأسماء والشعارات القتالية والأزياء لكي يُمثلوا مسرحية جديدة على مسرح التاريخ العالمي في هذا الرداء التكرري الذي اكتسى بجلال القدم وفي هذه اللغة المستعارة. هكذا ارتدى لوثر قناع الرسول بولس واكتست ثورة ١٧٨٩ - ١٨١٤ بثوب الجمهورية الرومانية تارة وثوب الإمبراطورية الرومانية تارة أخرى، ولم تجد ثورة ١٨٤٨ شيئاً أفضل من التقليد الساخر لعام ١٧٨٩ حيناً وللتقاليد الثورية لسنوات ١٧٩٣ إلى ١٧٩٥ حيناً آخر. وعلى هذا النحو يعمد دائماً المبتدئ الذي تعلم لغة جديدة إلى ترجمة هذه اللغة بالفكر إلى لغته الأصلية وهو يستعمل اللغة الجديدة.

إن التأمل في هذه الاستحضارات لما غبر في تاريخ العالم يكشف لنا النقاب على الفور عن فرق بارز فيما بيننا. فإن كميل ديمولان ودانتون وروبسبير وسان - جوست ونابوليون، أبطال الثورة الفرنسية القديمة، وكذلك أحزابها وجماهيرها الشعبية، قد أدوا مهمة زمنهم في أزياء رومانية وبألفاظ رومانية - مهمة فك القيود وإقامة المجتمع البرجوازي الحديث. الأولون نسفوا أسس الإقطاعية تماماً وحصدوا الرؤوس الإقطاعية التي نمت عليها. والأخير أوجد في داخل فرنسا الظروف التي يتسنى فيها وحدها للمنافسة الحرة أن تتطور ولأرض الموزعة أن تستغل ولطاقة الأمة الإنتاجية الصناعية التي أُطلقت من القيود أن تُستخدم، وعمد في كل مكان فيما وراء الحدود الفرنسية إلى تهديم الأشكال الإقطاعية إلى المدى الذي كان فيه ذلك ضرورياً لتزويد المجتمع البرجوازي في فرنسا ببيئة ملائمة في القارة الأوروبية وتستجيب لمتطلبات الزمن. وإذ تم تأسيس التشكيلة الاجتماعية الجديدة، اختفى عمالقة ما قبل الطوفان واختفى معهم العهد الروماني القديم الذي بعث إلى الحياة - أي جميع البروتوسات والغراكوسات والبوبليكولات والخطباء وأعضاء السناتو والقيصر نفسه. إن المجتمع البرجوازي، في حقيقته العقلية العملية، قد ولد شرابه والسنة حاله الحقيقيين في أمثال ساي وكوزين وروية - كولار وبنيامين كونستان وغيو ومن

(٣) Brumaire، الشهر الثاني من سنة التقويم الجمهوري (٢٢ تشرين الأول - ٢٠ تشرين الثاني) الذي كان معمولاً به في فرنسا من ١٧٩٣ حتى ١ كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٠٦.

الثامن عشر من برومير السنة السابعة كان اليوم التاسع من نوفمبر ١٧٩٩. في هذا اليوم قام نابوليون بونابرت بانقلاب أطاح به بمجلس المديرين وأعلن نفسه قنصلاً أولاً لفرنسا. وهكذا وصلت مرحلة الثورة البرجوازية المعاكسة إلى نهايتها وأقيمت الديكتاتورية العسكرية. ويعني ماركس على نحو سخري بالطبعة الثانية من "الثامن عشر من برومير" انقلاب الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥١ الذي قام به لويس بونابرت ابن أخ نابوليون الأول.

شاكلهم. وجلس قاده العسكريون الحقيقيون في المكاتب، وكان لويس الثامن عشر، ذو رأس الخنزير، رئيسة السياسي. وإذ أنغمس هذا المجتمع كلياً في إنتاج الثورة وفي الكفاح السلمي الذي يقوم على المنافسة، نسي إن أشباحاً من عهد روما القديمة كانت تسهر على مهده. ولكن المجتمع البرجوازي، مع ما هو عليه من قلة البطولة، أقتضى إخراجة إلى حيز الوجود بطولة وتضحية وإرهاباً وأقتضى حرباً أهلية ومعارك بين الشعوب. وقد وجد مصارعوه في التقاليد ذات الصرامة الكلاسيكية التي خلفتها الجمهورية الرومانية، المثل العليا والأشكال الفنية والأوهام التي كانوا في حاجة إليها لكي يخفوا عن أنفسهم ما كان عليه محتوى صراعاتهم من قصور برجوازي ولكي يبقوا حماسهم في المستوى العالي للمأساة التاريخية العظيمة. ومن هذا القبيل، وفي مرحلة أخرى من التطور، وقبل ذلك بقرن من الزمان، أستعار كرومويل والشعب الانجليزي الكلام والعواطف والأوهام من "العهد القديم" لثورتهم البرجوازية. وعندما تم الوصول إلى الهدف الحقيقي، عندما تم أنجاز التحويل البرجوازي للمجتمع الانجليزي، حل لوك محل النبي حبقوق.

وهكذا كان بعث الموتى في تلك الثورات يؤدي مهمة تمجيد الصراعات الجديدة، لا التقليد الساخر للصراعات القديمة، مهمة تعظيم الواجب المعين في الخيال لا الهروب من إيجاد حل له في الحقيقة، مهمة اكتشاف روح الثورة مرة أخرى، لا جعل شبها يحوم ثانية.

منذ سنة ١٨٤٨ ولغاية سنة ١٨٥١ كان يحوم شبح الثورة القديمة فحسب، ابتداء من ماراست، هذا républicain en gants jaunes (الجمهوري ذو القفاز الأصفر. الناشر).

الذي تنكر في ثوب بايي القديم، حتى المغامر الذي كان يخبئ ملامحه التافهة المنفرة تحت القناع الحديدي لنابوليون الميت. أن شعباً بأكمله كان يتصور أنه، عن طريق الثورة، قد سرّح تطوره يجد نفسه فجأة يرجع القهقري إلى عصر أنقرض. ولكن لا يكون ثمة مجال للشك في شأن هذه الردة، عادت إلى الظهور التواريخ القديمة والتقاويم الزمنية القديمة والأسماء القديمة والمراسيم القديمة التي غدت منذ زمن طويل موضوعاً لهواه الأشياء القديمة المحنكين، وعاد كذلك إلى الظهور رجال الدرك القدامى الذين بدا أنهم اندثروا منذ أمد طويل. وشعرت الأمة بمثل ما يشعر به ذلك الانجليزي المجنون نزيل البدلام^(٤)، الذي يتوهم أنه يعيش في زمن الفراعنة القدماء فيندب كل يوم العمل الشاق الذي ينبغي أن يؤديه في المناجم الأثيوبية كحفار يستخرج الذهب، حبيس في هذا السجن الواقع تحت الأرض مشدود على رأسه مصباح خافت الإنارة، وخلفه رقيب العبيد وفي يده سوط طويل، وعند المخارج الجنود البرابرة الذين لا يفهمون عمال السخرة في المناجم ولا يفهم واحد منهم الآخر لأنهم جميعهم يتكلمون لغات مختلفة. ويتنهد الانجليزي المجنون قائلاً: "ويترتب عليّ أن أتحمّل كل هذا. أنا البريطاني الحر الأصل، قصد استخراج الذهب للفراعنة القدماء". والأمة الفرنسية تنتهد قائلة: "قصد تسديد ديون أسرة بونابرت". الانجليزي، مادام مالكاً لقواه العقلية، لا يستطيع التخلص من الفكرة الراسخة وهي استخراج الذهب. والفرنسيون، ما داموا منشغلين في ثورة، لا يستطيعون التخلص من ذكرى نابوليون، كما أثبت ذلك انتخاب العاشر من كانون الأول (ديسمبر)^(٥) أنهم يحنون للعودة من مخاطر الثورة إلى حلل اللحوم المصرية^(٦). واليوم الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥١ كان هو الجواب. فلم يعد لديهم صورة كاريكاتورية عن نابوليون القديم فسحب، بل صار لديهم أيضاً نابوليون القديم نفسه بصورة كاريكاتورية، كما لا بدله أن يبدو في منتصف القرن التاسع عشر.

(٤) "بدلام"، مستشفى للمجانين في لندن.

(٥) في ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٤٨، انتخب لويس بونابرت رئيساً للجمهورية الفرنسية بنتيجة اقتراع عام، ص.

(٦) أثناء فرار اليهود من الأسر في مصر، كما تروي التوراة، شرع الجبناء بينهم، من جراء مصاعب الطريق وبسبب من الجوع، يتأسفون لأيام التي قضوها في الأسر، إذ كانوا آنذاك، على كل حال، شعبانيين. ومن هنا جاء القول المأثور: "تأسف على حلل اللحوم المصرية".

أن ثورة القرن التاسع عشر الاجتماعية لا يسعها أن تستمد أشعارها من الماضي بل من المستقبل فحسب. أنها لا تستطيع أن تبدأ بتنفيذ مهمتها قبل أن تقضي على كل احترام خرافي للماضي. لقد كانت الثورات السابقة في حاجة إلى استعادة ذكريات ما مضى من حوادث تاريخ العالم لكي تخدع نفسها بشأن محتواها هي بالذات. أما ثورة القرن التاسع عشر فكان يترتب عليها لكي تستوضح لنفسها محتواها الخاص أن تدع الموتى يدفنون موتاهم. هناك كانت الجملة تتعدى المحتوى وهنا كان المحتوى يتعدى الجملة.

أن ثورة شباط (فبراير) كانت هجوماً مفاجئاً، كانت أخذاً مبالغاً للمجتمع القديم. وقد أشاد الشعب بهذه الضربة غير المتوقعة باعتبارها عملاً ذا أهمية تاريخية عالمية يؤدي بحقبة جديدة. وفي اليوم الثاني من كانون الأول (ديسمبر) تختفي ثورة شباط (فبراير) بين يدي نصاب ماكر ويبدو في النتيجة أن ما أطيح به ليس هو الملكية بل التنازلات الليبرالية التي انتزعتها منها قرون من الكفاح. وبدلاً من أن يظفر المجتمع نفسه لنفسه بمحتوى جديد، بدا أن الدولة قد عادت إلى أقدم أشكالها فحسب - إلى السيطرة البدائية العديمة الحياء - سيطرة السيف والقلنسوة الكهنوتية. والجواب على Coup de main (ضربة جريئة، عمل حاسم. الناشر.) شباط (فبراير) ١٨٤٨ أعطاه Coup de tête (عمل طائش، عمل وقح. الناشر.) كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥١، وما تأتي به الزوابع تأخذ الرياح. ولكن هذه الفترة من الزمن لم تضع سدى. فمن سنة ١٨٤٨ لغاية سنة ١٨٥١ هضم المجتمع الفرنسي - وتم هذا بطريقة مختصرة لأنها ثورية - العبر والتجارب التي كان ينبغي لها في تطور يسير بصورة صحيحة، أو، إذا جاز القول، بصورة منهجية، أن تسبق ثورة شباط (فبراير) لو كانت هذه الثورة أكثر من مجرد هزة على السطح. أن المجتمع يبدو الآن وكأنه أرادت إلى ما وراء نقطة انطلاقه. أما في الواقع فلا يترتب له سوى أن يوجد لنفسه نقطة الانطلاق لثورته والوضع والعلاقات والظروف التي لا تصبح الثورة الحديثة بدونها ثورة جديدة.

أن الثورة البرجوازية، كذلك التي حدثت في القرن الثامن عشر، تندفع كالعاصفة من نجاح إلى نجاح، وأثارها الدرامية تفوق بعضها بعضاً، ويبدو فيها الأشخاص والأشياء في إطار باهر وهاج، ويكون كل يوم مشعباً بالحماسة والنشوة. بيد أن عمر هذه الثورات قصير، فسرعان ما تدرك هذه الثورات نقطة الأوج وتحيم على المجتمع وخمة السكر الطويلة الممضتة قبل أن يستطع أن يهضم بتعقل ووازن نتائج فترة الضغط والانفراج العاصف تلك. أما الثورات البروليتارية كذلك التي تحدث في القرن التاسع عشر، فهي، بالعكس، تنتقد ذاتها على الدوام، وتقاطع نفسها بصورة متواصلة أثناء سيرها، وتعود ثانية إلى ما بدا أنها أنجزته لتبدأ فيه من جديد، وتسخر من نواقص محاولاتها الأولى ونقاط ضعفها وتقاهتها باستقصاء لا رحمة فيه، ويبدو أنها تطرح عدوها أرضاً لا لشيء إلا ليتمكن من أن يستمد قوة جديدة من الأرض وينهض ثانية أمامها وهو أشد عتواً، وتنكص المرة تلو المرة أمام ما تتصف به أهدافها من ضخامة غير واضحة المعالم، وذلك إلى أن ينشأ وضع جديد يجعل أي رجوع إلى الوراء مستحيلًا وتصرخ الحياة نفسها قائلة بصراحة:

Hic Rhodus, hic saltat

هنا الوردة، فلترقص هنا! (٧)

(٧) Hic Rhodus, hic saltat (هنا رودوس، فلترقص هنا! - وتعني: هنا الأمر الرئيسي، وهنا قدم البرهان!) - قيل هذا (في قصة "الفسار" لا يزوب) لفشار زعم أنه وثب وثبة هائلة في جزيرة رودوس.

"هنا الوردة، فلترقص هنا!" - تعديل القول السابق (Ροοοο - رودوس - باليونانية اسم الجزيرة المعروفة، وتعني كذلك "الوردة") أوردة هيغل في مقدمة كتابه "فلسفة الحق".

وعلى كل حال، كان لابد لكل مراقب بصير وأن قليلاً، حتى ولو لم يتابع مجرى الأحداث في فرنسا خطوة بخطوة، من أن يكون قد ساوره هاجس بأنه كتب لهذه الثورة عار لا سابق له. وكان يكفي المرء أن يسمع نباح النصر الذي كان يردده باغتيال السادة الديموقراطيون وهم يتبادلون التهاني بالعواقب الخيرة التي ينتظرون أن يسفر عنها الأحد الثاني من شهر أيار (مايو) ١٨٥٢^(٨). لقد أصبح عندهم الأحد الثاني من شهر أيار (مايو) ١٨٥٢ فكرة راسخة، أصبح عقيدة غيبية، شأنها شأن اليوم الذي سيعود فيه المسيح إلى الظهور وبيدأ فيه العصر الألفي السعيد عند الألفيين^(٩). وكما هي الحال دائماً، التجأ العجز إلى الاعتقاد بالمعجزات وتصور أن العدو غلب على أمره إذا تغلب عليه في الخيال عن طريق الابتهاال وفقدان كل شعور بالواقع بسبب من التمجيد الباطل بالمستقبل الذي ينتظره وبالمآثر التي ينوي أن يقوم بها ولكنه لا يريد أن يخبر عنها بعد. أولئك التي ينوي أن يقوم بها ولكنه لا يريد أن يخبر عنها بعد. أولئك الأبطال الذين يسعون إلى دحض الرأي القائل بمجزهم الواضح بتهادي عواطفهم المتبادلة وبالتجمهر في جماعة خاصة قد أوتقوا حقائبهم وجمعوا أكاليل الغار مقدماً، وكانوا في ذلك الوقت بالضبط منهمكين في سوق الأوراق المالية يخصمون جمهورياتهم (*in partibus infidelium* - خارج الواقع الفعلي حرقياً: "في بلاد الكفار" - إضافة إلى لقب المطارنة الكاثوليكيتين المعينين في مناصب المطارنة الاسمية الصرف في البلدان غير المسيحية). الناشر، التي كانوا قد فرغوا مسبقاً من تنصيب موظفيها الحكوميين خلسة وبكل القناعة الملازمة لهم. وأنقض عليهم اليوم الثاني من كانون الأول (ديسمبر) انقضاء الساعة من سماء صافية الأديم. فالشعوب التي تسمح بطيبة خاطر لأصحاب الأصوات العالية أن يغرقوا مخاوفها الداخلية في الفترات التي تنحط فيها المعنويات، ربما اقتنعت هذه المرة بأن الزمن الذي يستطع فيه فوق الوز إنقاذ الكابيتول^(١٠) قد ولي وانقضى.

أن الدستور والجمعية الوطنية وأحزاب الأسرة المالكة والجمهوريين الزرق والحمرة وأبطال أفريقيا^(١١) والإرعاد من فوق منصات الخطابة والإبراق على صفحات الجرائد اليومية، والأدب بأسره والأسماء السياسية والسمعة الفكرية والقانون المدني وقانون الجزاء *liberté, égalité, frafernité* (الحرية والمساواة والإخاء. الناشر). والأحد الثاني من أيار (مايو) ١٨٥٢ - كلها تلاشت كخيال الظل أمام سحر رجل لم يكن أعداؤه أنفسهم ساحراً من السحرة. وبدا أن حق الاقتراع الشامل لم يمكث لحظة إضافية إلا لكي يتمكن من أن يخط بيده أمام أعين الدنيا قاطبة وصيته الأخيرة ويعلن باسم الشعب نفسه: "أن كل ما ينبعث جدير بالزوال"^(١٢).

ولا يكفي القول، كما يفعل الفرنسيون، بأن أمتهم قد أخذت على حين غرة. فإن الأمة والمرأة لا تغتفر لهما تلك اللحظة التي تفقدان فيها الحذر ويتمكن أول مغامر يمر بهما من أن ينتهكهما. أن جملاً كهذه لا تستطيع حل اللغز بل تصوغها بشكل آخر فقط. بقي أن نفسر كيف يستطيع ثلاثة نصابين أن يأخذوا على حين غرة ويأسروا دون مقاومة أمة يبلغ تعدادها ستة وثلاثين مليون نسمة.

(٨) في أيار (مايو) ١٨٥٢، انتهت مدة رئاسة لويس بونابرت. وموجب الدستور الفرنسي لعام ١٨٤٨، كان ينبغي انتخاب الرئيس الجديد مرة كل أربع سنوات في الأحد الثاني من شهر أيار (مايو).

(٩) الألفية *Chilliasm* (من الكلمة اليونانية "خيلياس" ومعناها ألف). مذهب ديني صوفي يقول بمجيء المسيح ثانية وقيام "العهد الألفي" الذي تسوده العدالة والمساواة التامة والبركة والخير. انبثقت عقائد هذا المذهب في مرحلة تفسخ نظام الرق من جراء ما كان يعانيه الكادحون من مظالم وآلام لا تطاق، ففتشوا عن مخرج في أحلام خيالية غريبة. وقد انتشرت هذه العقائد واسع الانتشار في زمن المسيحية الباكرة، ثم انبثقت على الدوام في تعاليم مختلف الشيع والملل في القرون الوسطى.

(١٠) تقول الأساطير أن قبائل الغالين قد استولت على روما وحاصرت قلعتها الكابيتول. وذات ليلة، أخذوا يتسلقون جدران القلعة دون أن يحدثوا أي صوت، ولكن طيور الوز المقدسة طفقت توقوق وأيقظت الرومانيين.

(١١) المقصود هنا الجنرالات الذين اشتركوا في الاستيلاء على الجزائر في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر.

(١٢) غوته "فاوست". الفصل الأول. المشهد الثالث ("مكتب فاوست").

لنراجع الآن بإيجاز المراحل التي مرت بها الثورة الفرنسية من ٢٤ شباط (فبراير) سنة ١٨٤٨ لغاية كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٨٥١. هنالك فترات رئيسية ثلاث لا ريب فيها: فترة شباط (فبراير)؛ الفترة من ٤ أيار (مايو) ١٨٤٨ إلى ٢٨ أيار (مايو) ١٨٤٩؛ وهي فترة الجمهورية الدستورية أو فترة الجمعية الوطنية التشريعية.

الفترة الأولى، من ٢٤ شباط (فبراير)، أي من وقت الإطاحة بلويس فيليب إلى الرابع من أيار (مايو) ١٨٤٨، أي إلى انعقاد الجمعية التأسيسية - فترة شباط بمعناها الحقيقي - يمكن أن توصف بأنها مقدمة الثورة. وقد تجلي طابعها بصورة رسمية عندما أعلنت الحكومة نفسها التي ارتجلتها هذه الفترة إنها حكومة مؤقتة. وكل ما جرى اتخاذه أو محاولته أو التصريح به في أثناء هذه الفترة كان، شأنه في ذلك شأن الحكومة، يعلن عن نفسه بأنه مؤقت فحسب. لم يكن أي شيء أو أي إنسان يجرؤ على الادعاء بحق البقاء الدائم وبالعامل الحقيقي. وجميع العناصر التي أعدت الثورة أو حدثها - أي المعارضة الأسرية^(١٣) والبرجوازية الجمهورية والبرجوازية الصغيرة الديمقراطية الجمهورية والعمال الاشتراكيون - الديمقراطيون -، وجدت مكانها مؤقتاً في حكومة شباط.

وما كان بالإمكان غير ذلك. أن أيام شباط كانت تقصد بالأصل إجراء إصلاح انتخابي يتمخض عن توسيع دائرة المتمتعين بالامتيازات السياسية داخل الطبقة المتملكة ذاتها وبطيح بالسيطرة المطلقة الأرستقراطية المال. ولكن حين وصلت الأمور إلى النزاع الفعلي، عندما أعتلى الشعب المتاريس وأخذ الحرس الوطني موقف الانتظار السلبي وأحجم الجيش عن المقاومة الجدية وهرب الملك، ظهر تأسيس الجمهورية كأنه مسألة طبيعية. وكل حزب فسرها بطريقته الخاصة. أما البروليتاريا التي ظفرت بهذه الجمهورية والسلاح في أيديها، فقد طبعتها بطابعها وأعلنتها جمهورية اجتماعية. وهكذا رُسم المحتوى العام للثورة المعاصرة، وهو محتوى يتناقض تناقضاً عجبياً إلى أقصى حد مع أي شيء يمكن تحقيقه دفعة واحدة ومباشرة استناداً إلى ما كان متوفراً من مواد وما بلغته الجماهير من مستويات التطور، وفي الظروف والعلاقات المعنية. ومن الناحية الأخرى لُبيت مطالب جميع العناصر الباقية التي أسهمت في نجاح ثورة شباط، بحصة الأسد التي نالتها في الحكومة. ولذلك لا نجد في أي فترة أخرى خليطاً أكثر تنوعاً من الكلام المنمق وانعدام الثقة الفعلي والعجز الفعلي ومن السعي الفائق الحماسة إلى الجديد ومن السيطرة الراسخة الجذور للرتابة العنيفة ومن الانسجام الظاهري الغشاش للمجتمع بأسرة والتفاف العميق بين عناصره. وبينما كانت بروليتاريا باريس ما تزال سادرة في الطرب بمنظر الآفاق العراض التي انفتحت أمامها ومنغمسة عن جد في مناقشات حول القضايا الاجتماعية كانت قوى المجتمع القديمة تتكثل وتحشد وتستفيق وتجد تأييداً لم يكن متوقفاً من جمهرة الأمة، من الفلاحين والبرجوازيين الصغار الذين اقتحموا كلهم المسرح السياسي دفعة واحدة بعد سقوط الحواجز التي أقامتها ملكية تموز (يوليو).

الفترة الثانية، من الرابع من أيار (مايو) ١٨٤٨ حتى نهاية أيار (مايو) ١٨٤٩، هي فترة تشكيل، تأسيس الجمهورية البرجوازية. بعد أيام شباط (فبراير) مباشرة لم تفاجأ المعارضة الأسرية بالجمهوريين ولم يفاجأ الجمهوريون بالاشتراكيين فحسب بل فوجئت فرنسا كلها بباريس. أن الجمعية الوطنية التي انعقدت في الرابع من أيار (مايو) ١٨٤٨ والتي انتخبها الأمة كانت تمثل الأمة. كانت هذه الجمعية احتجاجاً حياً على ادعاءات أيام شباط وكان من شأنها أن تهبط بنتائج الثورة إلى مستوى المقاييس البرجوازية. وعبثاً حاولت بروليتاريا باريس، التي أدركت على الفور طابع هذه الجمعية الوطنية، في اليوم الخامس عشر من أيار (مايو)، أي بعد بضعة أيام من انعقادها، أن تنفي وجودها بالقوة وأن تحلها وأن تفتت ثانياً هذا الشكل العضوي الذي هددت فيه البروليتاريا روح الأمة التي ارتدت ضدها، إلى الأجزاء التي يتألف منها. ومعلومة أن اليوم الخامس عشر من

(١٣) "المعارضة الأسرية" - كتلة برئاسة أوديلون بارو في مجلس النواب الفرنسي في عهد ملكية تموز (يوليو). كان ممثلو هذه الكتلة التي تفصح عن مزاج الأوساط الليبرالية من البرجوازية الصناعية والتجارية، يطالبون بإجراء إصلاح انتخابي معتدل بوصفه وسيلة لتحاشي الثورة وللحفاظ على سلالة أورليان.

أيار (مايو) لم يكن له من نتيجة سوى إقصاء بلانكي ورفاقه في الفكر، أي القادة الحقيقيين للحزب البروليتاري، عن المسرح الاجتماعي طيلة كل الفترة التي نحن بصدددها.

أن الملكية البرجوازية لعهد حكم لويس فيليب لا يمكن أن تليها الا جمهورية برجوازية، وبعبارة أخرى بينما كانت فئة محدودة من البرجوازية تحكم مستترة باسم الشعب. أن مطالب بروليتاريا باريس هي هراء خيالي ينبغي أن يوضع له حد. على هذا التصريح الصادر عن الجمعية الوطنية التأسيسية أجابت بروليتاريا باريس بتمرد حزيران (يونيو)، وهو أضخم حادث في تاريخ الحروب الأهلية في أوروبا. وانتصرت الجمهورية البرجوازية. فالى جانبها كانت تقف ارسقراطية المال والبرجوازية الصناعية والفئات الوسطى والبرجوازية الصغيرة والجيش وحتالة البروليتاريا (Iumpen- proletariat) المنظمون في حرس متنقل والمتقنون ورجال الأكليروس وسكان الأرياف. وإلى جانب بروليتاريا باريس لم يكن يقف أحد سواها. وبعد النصر على هذه البروليتاريا ذبح ما ينوف على ثلاثة آلاف متمرّد ونفي خمسة عشر ألفاً دون محاكمة. وبهذه الهزيمة تمضي البروليتاريا إلى مؤخرة المسرح الثوري. إنها تحاول من جديد أن تتقدم إلى الأمام كلما لاح فيها أن الحركة تنهض من جديد، ولكن هذه المحاولات تضعف أكثر فأكثر وتسفر عن نتائج تتضاءل أكثر فأكثر. وحالما كان يعتري إحدى الفئات الاجتماعية الكائنة فوقها جيشان ثوري، كانت البروليتاريا تدخل في حلف معها وهكذا كان لها نصيب في جميع الهزائم المتواليّة التي منيت بها الأحزاب المختلفة. بيد أن هذه الضربات التي تلت كانت تضعف بقدر ما كان سطح المجتمع الذي تتوزع فوقه يتسع. إن ابرز قادة البروليتاريا في الجمعية وفي الصحافة تساقطوا على التعاقب ضحايا للمحاكم. ويحل محلهم أشخاص يزداد أمرهم اشتباهاً. أن قسما من البروليتاريا ينصرف إلى تجارب نظرية غير عملية وإلى تأسيس المصارف التعاقدية وجمعيات العمال أي، بكلمة أخرى، إلى حركة تتخلي فيها البروليتاريا عن فكرة أحداث انقلاب في العالم القديم بمجموع الوسائل الجبارة المتوفرة في هذا العالم القديم بالذات، بل تحاول تحقيق خلاصها من وراء ظهر المجتمع، بسبيل خاص وضمن شروط وجودها المحدودة، أي بسبيل يقود حتماً إلى الإفلاس. ويبدو أن البروليتاريا لم تعد قادرة لا على استعادة عظمتها الثورية السابقة في ذاتها ولا على اكتساب طاقة جديدة من الارتباطات التي دخلت فيها حديثاً، طالما لم تسقط جميع الطبقات التي ناضلت ضدها في حزيران (يونيو) طريحة إلى جوارها. بيد أن البروليتاريا سقطت على الأقل بشرف جدير بالكفاح التاريخي العالمي العظيم. فليست فرنسا وحدها بل أوروبا جميعها ارتجفت من زلزال حزيران، بينما كانت الهزائم اللاحقة التي منيت بها الطبقات العليا تقدي بثمان بخص لدرجة أنها كانت تقتضي مبالغاة عديمة الحياء من جانب الحزب المنتصر لكي يكون في الإمكان إعطاءها طابع الأحداث على العموم، مع العلم أن هذه الهزائم كانت تزداد خزيًا كلما أبتعد الحزب المهزوم عن الحزب البروليتاري.

صحيح أن هزيمة متمردي حزيران (يونيو) قد هبأت ومهدت الأرض التي يمكن عليها بناء صرح الجمهورية البرجوازية، بيد أنها أوضحت في الوقت نفسه أن المسألة في أوروبا لا تتعلق بالخلاف حول موضوع: "الجمهورية أو الملكية" بل بشيء آخر. فقد بينت هذه الهزيمة أن الجمهورية البرجوازية تعني هنا الاستبداد غير المحدود الذي تمارسه طبقة ضد الطبقات الأخرى، وأثبتت أن الجمهورية، في الأقطار ذات الحضارة القديمة والتقسيم الطبقي المتطور وحيث ظروف الإنتاج عصرية وحيث الوعي الفكري ذابت فيه بفعل القرون جميع الأفكار التقليدية، لا تعني بصورة عامة إلا الشكل السياسي لتحويل المجتمع البرجوازي تحويلاً ثورياً وليس شكل الحياة الذي يصون وجوده، كما هي الحال مثلاً في الولايات المتحدة بأميركا الشمالية حيث توجد الطبقات ولكنها لم تتحدد حتى الآن بل أنها تتغير على الدوام وتتبادل عناصرها في حركة دائمة وحيث نجد وسائل الإنتاج الحديثة غير متفقة مع وجود فيض مزمن من السكان وليس هذا وحسب بل تعوض بالعكس عن النقص النسبي في الرؤوس والأيدي، وأخيراً حيث لم تترك حركة الإنتاج المادي النشيطة، الزاخرة بالحماسة والقوة، التي عليها أن تملك عالمًا جديدًا، لا وقتًا ولا فرصة للقضاء على عالم الأشباح القديم.

خلال أيام حزيران (يونيو)، أتحدت كل الطبقات والأحزاب في حزب النظام ضد الطبقة البروليتاريا بوصفها حزب الفوضى والأشتركية والشيوعية. و"أنقذت" المجتمع من "أعداء المجتمع". وأختارت كلمة السر لجيشها شعار المجتمع القديم القائل "الملكية، العائلة، الدين، النظام" وشجعت صليبي الثورة المضادة قائلة: "بهذه العلامة سوف تغلبون!" ومنذ تلك اللحظة كان كل حزب من الأحزاب العديدة التي ألتقت حول هذه العلامة ضد متمردي حزيران، حالما يريدان يثبت أقدامه في ميدان القتال الثوري لمصلحته الطبقة الخاصة، يهزمونه تحت شعار: "الملكية، العائلة، الدين، النظام!". كان أنقاذ المجتمع يتم كلما كانت دائرة حاكميه تنقلص وكلما كانت مصلحة أضيق تتغلب على مصلحة أوسع. وكل مطلب كان ينطوي على أبسط صلاح مالي برجوازي أو على أية ليبرالية مهما كانت عادية أو على أية اتجاهات جمهورية مهما كانت شكلية أو على أشد أنواع الديموقراطية ضحالة، كان يعاقب عليه في نفس الوقت بوصفه محاولة "اعتداء على المجتمع" ويوصم بـ"الأشتركية". وأخيراً طُرد كبار كهان "الدين والنظام" أنفسهم ركلاً من هياكلهم البيئية^(١٤) وانتزعوا من أسرتهم في غيهب الليل ووضعوا في عربات السجن وزجوا في السجون أو نفوا من البلاد، ونسف معيدهم من الأساس حتى سوّى بالتراب وختم على أفواههم وكسرت أقلامهم ومزقت شريعتهم شر ممزق – باسم الدين والملكية والعائلة والنظام. والمتعصبون للنظام من البرجوازيين قتلوا بالرصاص وهم على شرفاتهم بأيدي جماعات غوغائية من الجنود السكاري وأنتهكت حرمت معابدهم البيئية وقصفت منازلهم بالمدافع لمجرد اللهو – باسم الملكية والعائلة والدين والنظام المقدسة ودخل البطل كرابولنسكي^(١٥) إلى قصر التويلري بوصفة "منقذ المجتمع".

(١٤) بيثيا، كاهنة هيكل الإله أبولون في مدينة دلفيس في زمن الإغريق. وكانت تجلس في حوار الهيكل على كرسي ثلاثية الأرجل منصوبة فوق فج ضيق تتصاعد منه أجرة مخدرة. وتأثير هذه الأجرة، كانت بيثيا تنطق بكلمات غير موصولة بعضها ببعض، ويفسرها الكهان على أنها نبوءات.

(١٥) كرابولنسكي، بطل قصيدة هينه "الفارسان"، نبيل بولوني مبذر. واسم عائلة كرابولنسكي مركب من الكلمة الفرنسية *crapule* – وتعني الانهماك في الخلاعة والأكل والسكر كما تعني أيضاً السفلاق.

دعونا نلتقط خيوط الحديث مرة أخرى.

أن تاريخ الجمعية الوطنية التأسيسية منذ أيام حزيران (يونيو) هو تاريخ سيطرة الكتلة الجمهورية من البرجوازية من البرجوازية وانحلالها، تلك الكتلة التي تعرف بلاسماء التالية: الجمهوريون المثلثو الألوان، الجمهوريون الصرف، الجمهوريون السياسيون، الجمهوريون الشكليون الخ....

كانت هذه الكتلة في عهد ملكية لويس فيليب البرجوازية تشكل المعارضة الجمهورية الرسمية وكانت بالتالي عنصراً معترفاً به من العناصر التي تألف منها عالم السياسة آنذاك. كان لها ممثلوها في المجالس التمثيلية وكان لها نفوذ واسع في الصحافة. وكانت صحيفة "National" ^(١٦) التي تنطق بلسانها في باريس تعتبر، بين الصحف من نوعها، في نفس مستوى الاحترام كصحيفة "Journal des Débats" ^(١٧). وكان طابعها يتفق مع هذا المركز الذي احتلته في ظل الملكية الدستورية. إنها لم تكن كتلة من البرجوازية تربطها مصالح مشتركة كبرى وتتميز بظروف إنتاج معينة، بل زمرة من البرجوازيين ذوي الاتجاهات الجمهورية، ومن الكتاب والمحامين والضباط والموظفين، تدين بنفوذها إلى النفور الذي تكنه البلاد لشخص لويس فيليب وإلى ذكريات الجمهورية الأولى وإلى الإيمان بالجمهورية لدى حفنة من الخياليين ولكن في الدرجة الأولى إلى القومية الفرنسية التي عمدت هذه الكتلة بصفة دائمة إلى أثاره كراهيتها لمعاهدات فيينا وللتحالف مع إنجلترا. أن جزءاً كبيراً من أتباع "National" في عهد لويس فيليب يعود سبب بالذات أن تواجه "National" نفسها فيما بعد، في عهد الجمهورية، كمنافس مظفر في شخص لويس بونابرت. لقد حاربت "National" أرستقراطية المال كما فعلت ذلك سائر المعارضة البرجوازية. وقد كانت الحملات ضد الميزانية، التي كانت في فرنسا تتجاوز كلياً مع الكفاح ضد أرستقراطية المال، تكتسب شعبية في غاية الرخص وتقدم المواد المطلوبة لـ leading articles (المقالات الافتتاحية. الناشر) النظام الذي جذته على كل حالات لاعتبارات اقتصادية وسياسية، وكانت البرجوازية ككل ممتنة لها أيضاً بسبب تشهيرها الشرير بالشوعية والاشتراكية. وعلى كل حال، كان حزبي "National" حزباً جمهورياً صرفاً، أي أنه كان يطالب بالشكل الجمهوري للحكم البرجوازي بدلاً من الشكل الملكي ويطالب قبل كل شيء بحصة الأسد من هذا الحكم. أما فيما يتعلق بشروط هذا التغيير السياسي فهذا ما لم يكن واضحاً في ذهن هذا الحزب بصورة من الصور. ومن الناحية الأخرى كان واضحاً ووضوح الشمس بالنسبة له، وكان معترفاً به علناً في الولايم من أجل دعم الإصلاح في أواخر أيام حكم لويس فيليب، أنه غير شعبي عند البرجوازية الديموقراطية الصغيرة، وبصورة أخص، عند البروليتاريا الثورية. هؤلاء الجمهوريون الصرف، كما يليق للجمهوريين الصرف، كانوا بالفعل مستعدين تماماً للاكتفاء في بادئ الأمر بوصاية دوق أورليان عندما اندلعت ثورة شباط (فبراير) وأُفردت لأبرز ممثليهم أماكن في الحكومة المؤقتة. وبديهي أنهم منذ البداية حازوا على ثقة البرجوازية وعلى الأكثرية في الجمعية الوطنية التأسيسية. وأقصيت العناصر الاشتراكية في الحكومة المؤقتة على الفور من اللجنة التنفيذية التي شكلتها الجمعية الوطنية بعد انعقادها، وأستغل حزب "National" فرصة تمرد حزيران (يونيو) لصرف اللجنة التنفيذية أيضاً وللتخلص بذلك من أقرب منافسيه، الجمهوريين البرجوازيين الصغار أو الجمهوريين الديموقراطيين (ليدرو - رولان وغيره). وحل كافينياك، جنرال الحزب الجمهوري

(١٦) « Le National » («الجريدة الوطنية») جريدة يومية فرنسية صدرت في باريس من عام ١٨٣٠ إلى عام ١٨٥١. لسان حال الجمهوريين البرجوازيين المعتدلين.

(١٧) « Journql des Débats » («جريدة المناقشات») - اسم مختصر للجريدة البرجوازية اليومية الفرنسية « Journal des Débats politiques et littéraires » («جريدة المناقشات السياسية والأدبية»). تأسست في باريس عام ١٧٨٩. في عهد ملكية تموز (يوليو)، جريدة حكومية، ولسان حال البرجوازية الأورليانية. إبان ثورة ١٨٤٨، أعربت الجريدة عن نظرات البرجوازية المعادية للثورة، والمسماة بحزب النظام.

البرجوازي الذي قاد مذبحة حزيران (يونيو)، محل اللجنة التنفيذية وخول نوعاً من السلطة الديكتاتورية. وأصبح ماراست، رئيس التحري السابق لـ "National" الرئيس الدائم للجمعية الوطنية التأسيسية، بينما كانت مناصب الوزراء، وكذلك جميع المناصب الهامة الأخرى، من نصيب الجمهوريين الصرف.

وهكذا تجاوز الواقع أجراً آمال كتلة الجمهوريين البرجوازيين التي كانت تعتبر نفسها منذ زمن بعيد الوريث الشرعي لملكية تموز (يوليو). إلا أن هذه الكتلة قد حصلت على السلطة، لا عن طريق فتنة ليبرالية تقوم بها البرجوازية ضد العرش، كما كانت تحلم زمن لويس فيليب، بل عن طريق انتفاضة للبروليتاريا ضد رأس المال، انتفاضة أخدمت بقنابل المدافع. أن ما صورته لنفسها بأنه أكثر الأحداث ثورية أتضح إنه في الحقيقة أكثرها تعاكساً مع الثورة. لقد سقطت الثمرة في حضنها، لكنها سقطت من شجرة المعرفة لا من شجرة الحياة.

إن حكم الجمهوريين البرجوازيين الصرف لم يدم إلا من الرابع والعشرين من حزيران (يونيو) حتى العاشر من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٨٤٨. وكان حاصلة وضع دستور جمهوري وإعلان حالة الحصار في باريس.

والدستور الجديد لم يكن من حيث الجوهر سوى طبعة مصبوغة بالصبغة الجمهورية للميثاق الدستوري لسنة ١٨٣٠^(١٨). إن النصاب الانتخابي العالي لملكية تموز (يوليو)، الذي حرم من الحكم السياسي حتى جزءاً كبيراً من البرجوازية، لم يكن يتفق مع وجود الجمهورية البرجوازية. وقد أعلنت ثورة شباط (فبراير) فوراً حق الاقتراع الشامل المباشر بدلاً من هذا النصاب. ولم يكن في وضع الجمهوريين البرجوازيين أن يبطلوا هذا الأمر. واضطروا إلى الاكتفاء بإضافة شرط تحفظي يقضي بإقامة الناخب في الدائرة الانتخابية لمدة ستة أشهر. أما التنظيم القديم للإدارة وللجهاز البلدي والجهاز القضائي والجيش، الخ، فقد بقي كما هو دون أن يُنتهك، أو أن يُتغير، حيثما كان الدستور يتناول هذه الأشياء بالتغيير، كان يتعلق بقائمة المحتويات لا المحتويات، بالاسم لا الموضوع.

إن الحريات الأساسية التي كانت أركاناً ملازمة لعام ١٨٤٨، أي الحرية الشخصية وحرية الصحافة والكلام وتنظيم الجمعيات وعقد الاجتماعات والتعليم والدين، الخ، ارتدت رداءً دستورياً جعلها غير قابلة للطعن. ذلك أن كل واحدة من هذه الحريات أعلنت حقاً مطلقاً للمواطن الفرنسي ولكن ذلك كان يقترن دائماً بملاحظة على الهامش تنص على إنها تكون غير محدودة إلى المدى الذي لا تحددها فيه "حقوق الآخرين المتساوية والأمن العام" أو "التشريعات" التي كان يقصد منها بالضبط التدخل لإيجاد هذا الانسجام للحريات الفردية سواء فيها بينها أو بينها وبين الأمن العام. مثال ذلك: "للمواطنين حق الانتظام في الجمعيات وعقد الاجتماعات السلمية وغير المسلحة والالتماس وإيداء الرأس سواء في الصحافة أو بأية صورة أخرى. إن التمتع بهذه الحقوق لا يحده غير حقوق الآخرين المتساوية والأمن العام". (الفصل الثاني من الدستور الفرنسي، المادة الثامنة.) - "التعليم حر. حرية التعليم يتم التمتع بها بمقتضى الشروط التي يحددها القانون وتحت الرقابة العليا من الدولة". (نفس الفصل، المادة التاسعة.) - "لبيت كل مواطن حرمة. لا يمكن انتهاك هذه الحرمة إلا بالتقيد بالشكليات التي يعينها القانون". (الفصل الثاني، المادة الثالثة.) الخ، الخ.. ولهذا فإن الدستور يشير دائماً إلى القوانين العضوية المقبلة التي سوف تفسر تلك الملاحظات الهامشية تفسيراً مفصلاً وتنظم التمتع بهذه الحريات غير المحددة بحيث تحول دون تصادمها سواء بعضها مع بعض أو مع الأمن العام. وفيما بعد أخرجت هذه القوانين إلى الوجود من قبل أصدقاء النظام، ونظمت جميع تلك الحريات بصورة لم تجد البرجوازية معها في تمتعها بها أي عائق في الحقوق المتساوية للطبقات الأخرى. وحيثما حرمت هذه الحريات تماماً على

(١٨) الميثاق الدستوري أقر بعد الثورة البرجوازية في فرنسا عام ١٨٣٠، وكان القانون الأساسي لملكية تموز (يوليو). أعلن الميثاق شكلاً أن حقوق السيادة ملك الأمة، وقيده بعض الشيء سلطة الملك. ولكنه، مع ذلك، لم يمس الجهاز البوليسي البيروقراطي، والقوانين الصارمة الصادرة ضد الحركة العمالية والديمقراطية.

"الأخرين" أو سمح بالتمتع بها بشروط كان كل منها أحبولة بوليسية، كان هذا يحدث دائماً في مصلحة "الأمن العام" فحسب، أي أمن البرجوازية كما يرسم الدستور. ولهذا كان الطرفان كلاهما يشيران فيما بعد، ومعهما كل الحق، إلى الدستور سواء أكانوا أصدقاء النظام الذين ألغوا جميع هذه الحريات، أم الديموقراطيون الذين طالبوا بإعادة جميع هذه الحريات. وذلك لأن كل فقرة في الدستور كانت تحتوي على نقيضها، على مجلسها الأعلى ومجلسها الأدنى، أي على الحرية كلفظة عامة وعلى إلغاء الحرية في الملاحظة الهامشية. وهكذا، ما دام أسم الحرية يحظى بالاحترام ولا يمنع سوى تحقيقها العملي - وطبعاً، على أساس قانوني - فإن الوجود الدستوري للحرية بقي قائماً لم يمس ولم ينتهك مهما تكن الضربات التي سددت إلى وجودها في واقع الحياة قاتلة.

إن هذا الدستور الذي أكتسب حصانة بهذه الطريقة البارعة الماكرة كان مع ذلك، شأنه شأن آخيل^(١٩)، قابلاً للطعن في نقطة واحدة، ليس في الكعب بل في الرأس، أو بالأحرى في الرأسين اللذين كان ينتوج بهما: الجمعية التشريعية من جهة، والرئيس من جهة أخرى. أن نظرة عاجلة إلى الدستور تريك أن المواد التي تحدد علاقة الرئيس بالجمعية التشريعية هي وحدها المواد المطلقة والإيجابية وغير المتناقضة وغير القابلة للتحريف. لأن القضية هنا كانت تتصل بتأمين الجمهوريين البرجوازيين مواقع متينة لأنفسهم. أن المواد ٤٥ - ٧٠ من الدستور قد صيغت بحيث أن الجمعية الوطنية تستطيع تحية الرئيس دستورياً في حين أن الرئيس لا يستطيع تحية الجمعية الوطنية إلا خلافاً للدستور أي إلا بإلغاء الدستور نفسه. وهنا، بالتالي، يدعو الدستور بنفسه إلى تصفيته بالعنف، وهو لا يكفي بتثبيت تقسيم السلطات، كميثاق ١٨٣٠، بل يضخم ذلك بحيث يغدو التقسيم تناقضاً لا يطاق. أن لعبة القوى الدستورية - كما سمي غيزو المشاحنة البرلمانية بين السلطتين التشريعية والتنفيذية - كانت تلعب دائماً في دستور ١٨٤٨ بحيث يغامر كل طرف فيها بكل ما لديه. هنالك من ناحية سبعمائة وخمسون ممثلاً عن الشعب انتخبوا بموجب حق الاقتراع الشامل، ويتمتعون بحق انتخابهم مجدداً. أنهم يؤلفون جمعية وطنية لا يمكن مراقبتها ولا حلها ولا تجزئتها، جمعية وطنية تتمتع بالسلطة الكلية في شؤون التشريع وتنت بصورة نهائية في شأن الحرب والسلام والمعاهدات التجارية وتملك وحدها حق العفو العام وتحتل، بفضل ديمومة اجتماعاتها، مقدمة المسرح على الدوام. ومن ناحية أخرى هنالك الرئيس، وله كل ما للسلطة الملكية من صفات، له صلاحية تعيين وزرائه وعزلهم بصورة مستقلة عن الجمعية الوطنية وفي يديه كل وسائل السلطة التنفيذية، يغدق جميع المناصب، ويتصرف في فرنسا بالتالي في أرزاق مليون ونصف مليون شخص على الأقل، لأن هذا هو بالضبط عدد الذين يتعلقون مادياً بالخمسمائة موظف وبالضباط من مختلف الرتب. وتخضع له القوات المسلحة بكاملها. وهو يتمتع بامتياز العفو عن المجرمين بمفردهم وحل وحدات الحرس الوطني وكذلك حل المجالس العامة ومجالس الكانتونات (الاقضية) والبلديات - بموافقة مجلس الدولة - التي ينتخبها المواطنون أنفسهم. وهو يتمتع بحق المبادرة إلى عقد جميع المعاهدات مع الأقطار الأجنبية وبالذور القيادي في عقدها. وبينما تحتل الجمعية دائماً مقدمة المسرح وتتعرض لنقد الجمهور كل يوم، يحيا الرئيس حياة منزلة في الأليزية، وهذا مع وجود المادة الخامسة والأربعين من الدستور أماما عينيه وفي قلبه تصرخ له كل يوم: "frère il faut mourir"^(٢٠). إن هذه التمثيلية لا تُعرض مرتين، وإذا كان عليك ديون فدير أمر سداها في الوقت المناسب بالستمائة ألف فرنك من الراتب الذي يمنحك إياه الدستور، هذا إذا كنت لا تفضل الذهاب إلى كليشي^(٢١) يوم الاثنين الثاني من شهر أيار (مايو) الجميل! - وهكذا، بينما يعطي الدستور الرئيس سلطة فعلياً، فهو يسعى

(١٩) آخيل، واحد من أشجع أبطال الملحمة الإغريقية "الأليادة". تقول الأسطورة أن أم آخيل، الالهة البحر فيتيدا، شاءت أن تخلد أبنها فلا يطاله الموت، فغطسته بمياه نهر ستيكس المقدسة. ولم يبق من جسده موضعاً يصاب منه مقتلاً غير العقب الذي أمسكته به. وقد قتل آخيل بسهم أطلقه باريس وأصابه في عقبه.

(٢٠) "Frère il faut mourir" ("أيها الأخ، أستعد للموت!") تحية يتبادلها أعضاء الرهبة الكاثوليكية المسماة برهبة الترابيين عندما يتقابلون. وقد ظهرت رهبة الترابيين عام ١٦٦٤، وتميزت بنظام داخلي صارم وبنمط معيشة متقشف.

(٢١) كليشي، سجن المدينين في باريس من عام ١٨٢٦ إلى عام ١٨٦٧.

لتأمين قوة أدبية للجمعية الوطنية. ولكن، فضلاً عن استحالة خلق قوة أدبية بفقرات القانون، يدحض الدستور نفسه هنا مرة أخرى بجعل الرئيس ينتخب بالاقتراع المباشر من قبل جميع أبناء الشعب الفرنسي. وإذ نجد الأصوات الانتخابية في فرنسا كلها موزعة بين السبعمئة والخمسين عضواً في الجمعية الوطنية، فهي هنا، على النقيض، مركزة على شخص واحد. وإذ نجد أن كل نائب من النواب لا يمثل على انفراد إلا هذا الحزب أو ذلك، أو هذه المدينة أو تلك، أو هذه النقطة الأهله أو تلك، أو أنه لا يمثل إلا مجرد ضرورة انتخاب نائب من أصل السبعمئة والخمسين دون التدقيق في الشخص ولا في القضية التي يمثلها - نجد الرئيس منتخب الأمة ونجد عملية انتخابه الورقة الراجعة التي يلعبها الشعب ذو السيادة مرة كل أربع سنوات. أن الجمعية الوطنية المنتخبة تربطها بالأمة علاقة ميثاقية في حين أن علاقة الرئيس المنتخب معها شخصية. صحيح أن الجمعية الوطنية تعكس، بممثلها المنفردين، الجوانب المتعددة للروح القومية ولكن هذه الروح القومية تجد في الرئيس تجسيداً لها. وهو يملك، بالمقارنة مع الجمعية الوطنية، نوعاً من الحق الإلهي: أنه حاكم بنعمة الشعب.

إن فينتا، إلهة البحر، تنبأت لآخيل بأنه سيموت في ريعان الشباب. والدستور الذي كان له، مثل آخيل، نقطة ضعفه، كان يساوره، مثل آخيل أيضاً، هاجس بأن المنية لا بد أن تعالجه. لم تكن هناك حاجة لفينتا إلى ترك البحر قصد أفشاء هذا السر لمؤسسي الجمهورية أي للجمهوريين الصرف إذ كان حسبهم إن يلقوا نظرة من السماء العالية لجمهوريتهم المثالية على العالم الدنس ليروا كيف أن عجرة المكليين والبونابرتيين والديموقراطيين والشيوخيين، وكذلك ضياع اعتبارهم هم الجمهوريين، كانا يزدادان يومياً بقدر ما كانوا يقاربون أتمام عملهم التشريعي الفني العظيم. لقد أردوا أن يخدموا القدر بخدعة في الدستور، عن طريق المادة الـ ١١١ منه، التي يتحتم بمقتضاها أن يظفر كل اقتراع لإعادة النظر في الدستور بتأييد ثلاثة أرباع الأصوات على الأقل يبدلي بها في ثلاث مناقشات متوالية يفصل بينها شهر كامل، هذا مع العلم إنه ينبغي اشتراك ما لا يقل عن خمسمائة عضو من أعضاء الجمعية الوطنية في عملية التصويت. ولكن ذلك لم يكن سوى محاولة عاجزة ترمي إلى تأمين قوة لأنفسهم حينما يصبحون أقلية برلمانية، وهذا ما كانوا يستشفونه بصورة نبوية، تأمين تلك القوة التي أخذت تقلت يوماً وباضطراد من أيديهم الواهية، حتى في هذه اللحظة وهم يسيطرون على الأكثرية البرلمانية وعلى جميع وسائل السلطة الحكومية.

وأخيراً أوكل الدستور أمره، في إحدى فقراته الخاصة، المضحكة المبكية، إلى "يقظة وطنية الشعب الفرنسي بمجموعه وكل فرنسي بمفرده"، وذلك بعد أن كان سابقاً وفي مادة أخرى قد أوكل أمر الفرنسيين "اليقظين" و"الوطنيين" إلى العناية الناعمة الجزائية لمحكمة العدل العليا - "haute cour" - التي أبتدعها عمداً لهذا الغرض.

هكذا كان دستور سنة ١٨٤٨، الدستور الذي لم يطح به في الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥١ رأس إنسان بل هوى بلمسة من قبعته لا غير. إلا أن هذه القبعة كانت، من الصحيح، قبعة نابوليونية ذات ثلاث زوايا.

بينما كان الجمهوريون البرجوازيون في الجمعية منهمكين في اختراع هذا الدستور ومناقشته والاقتراع عليه في الجمعية الوطنية كان كافينياك يحتفظ خارج الجمعية بحالة الحصار في باريس. أن حالة الحصار في باريس كانت القابلة التي تساعد الجمعية التأسيسية في مخاض الجمهورية. وإذا كان الدستور قد محي فيما بعد من الوجود بالحرب فينبغي ألا ننسى أن الحرب أيضاً - الموجهة ضد الشعب - قد حمت هذا الدستور وهو في رحم أمه وأن الحرب ساعدته على رؤية النور. أن أجداد "الجمهوريين الموقرين" قد مروا بأوروبا كلها حاملين رمز الدستور، أي العلم المثلث الألوان. ولكن "الجمهوريين الموقرين" بدورهم قد اخترعوا اختراعاً وجد بنفسه طريقه في جميع أنحاء القارة ولكنه يعدون إلى فرنسا يحده حب لا يخمد أبداً بحيث أكتسب هذا الاختراع الجنسية الآن في نصف محافظاتها. إن هذا الاختراع هو حالة الحصار. وإنه لا اختراع مدعش

يستخدم بصورة دورية في كل من الأزمات التي تتعاقب الواحدة تلو الأخرى في مجرى الثورة الفرنسية. ولكن الثكنة والمعسكر اللذين كانا ينيخان على هذا النحو بصورة دورية على المجتمع الفرنسي لكي يجمعوا وعية ويسكناه؛ والسيف والبنادقية اللذين كان يسمح لهما بصورة دورية بأن يؤديا دور القضاة والمديرين والأوصياء والمراقبين وأن يقوموا بعمل الشرطي وبوظيفة الحارس الليلي؛ والشارب والبنادقية اللذين كان ينادي بهما بصورة دورية كأسمى حكمة في المجتمع وكمشرد له - ألم يكن محتماً لهذه الثكنة والمعسكر والسيف والبنادقية والشارب والبنادقية أن تخطر لها بالأحرى فكرة إنقاذ المجتمع مرة واحدة وإلى الأبد بإعلان حكمها هي أعلى الأحكام وتحرير المجتمع البرجوازي بصورة تامة من مشقة الإدارة الذاتية؟ بلى أن الثكنة والمعسكر والسيف والبنادقية والشارب والبنادقية كان محتوماً أن تخطر لها هذه الفكرة خصوصاً وإنه كان بمستطاعها في هذه الحال أن تنتظر أجوراً نقدية أسخي على خدماتها الأسنى في حين إنها لم تكن تتبلغ من مجرد حالة الحصار الدورية ومن عمليات إنقاذ المجتمع العابرة تقوم بها بناء على أمر هذه الكتلة البرجوازية أو تلك، إلا ببلغ ضئيلة، فيما عدا بعض القتلى والجرحى وبعض التجهم الودي يلوح على وجوه البرجوازيين. ولماذا لا يحاول العسكريون أخيراً أن يلعبوا لعبة حالة الحصار لمصلحتهم الخاصة ولمنفعتهم الخاصة وإن يحاصروا في الوقت ذاته جيوب البرجوازيين؟ فضلاً عن هذا لا يجوز أن ننسى، على سبيل الملاحظة العابرة، أن العقيدة برنار، رئيس المجالس العسكرية نفسه الذي أبعده في عهد كافينياك خمسة عشر ألفاً من المتمردين دون محاكمة، هو في هذه اللحظة وللمرة الثانية على رأس المجالس العسكرية العاملة في باريس.

وإذا كان الجمهوريون الصرف، "المقرون"، بإعلانهم حالة الحصار في باريس، قد غرسوا المستنبت الذي نما فيه فيما بعد بريتيوريو^(٢٢) الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥١، فلا بدّ من الاعتراف أيضاً بأنهم يقومون بمأثرة من نوع آخر: فبدلاً من تسعير المشاعر القومية، كما فعلوا ذلك في عهد لويس فيليب، عمدوا الآن، وهم يقبضون على كامل قوة الأمة، إلى الحبو أمام الأقطار الأجنبية، وبدلاً من أن يحرروا إيطاليا تركوها للنمساويين والنابوليين يستعبدونها من جديد^(٢٣). إن انتخاب لويس بونابرت رئيساً للجمهورية في اليوم العاشر من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٨٤٨ قد وضع حداً لديكتاتورية كافينياك وللجمعية التأسيسية.

تقول المادة الرابعة والأربعون من الدستور: "لا يجوز أن يكون رئيس الجمهورية الفرنسية شخصاً فقد يوماً ما صفته كمواطن فرنسي". إن الرئيس الأول للجمهورية الفرنسية لويس نابوليون بونابرت لم يكن قد فقد صفته كمواطن فرنسي فحسب، ولم يكن شرطياً خاصاً من الشرطة الانجليزية فسحب بل كان متجانساً بالجنسية السويسرية أيضاً^(٢٤).

لقد أوضحت مفصلاً في غير هذا المكان مغزى انتخاب العاشر من كانون الأول (ديسمبر)^(٢٥). ولن أعود إليه هنا. ويكفي أن أشير هنا إلى أنه كان رد فعل من الفلاحين، الذين ترتب عليهم أن يدفعوا نفقات ثورة شباط (فبراير)، ضد الطبقات

(٢٢) البريتوريون، في روما القديمة الحرس الخاص للقائد العسكري أو للإمبراطور، وكان القائد أو الإمبراطور يعوله، كما كان يتمتع بمختلف الامتيازات.

(٢٣) يقصد ماركس هنا اشتراك مملكة نابولي في التدخل ضد جمهورية روما في أيار - تموز (مايو - يوليو) ١٨٤٩.

في ٩ شباط (فبراير) ١٨٤٩، عمدت الجمعية التأسيسية في روما، المنتخبة بالاقتراع العام، وألغت سلطة البابا الدنيوية، وأعلنت الجمهورية، وقد تركزت السلطة التنفيذية في جمهورية روما بين أيدي هيئة من ثلاثة أعضاء برئاسة مادزيني. أثناء وجود الجمهورية، أجريت جملة من الإصلاحات البرجوازية الديمقراطية. ولكن ما اتسمت به الجمهورية، من طبيعة طبقية محدودة أثر في سياستها الزراعية: فإن الامتناع عن تحويل أراضي الملاكين العقاريين ملكاً للفلاحين حرم الجمهورية حليفاً في النضال ضد الثورة المعاكسة. ومن جراء تدخل فرنسا والنمسا ونابولي، سقطت جمهورية روما في ٣ تموز (يوليو) ١٨٤٩.

(٢٤) يقصد ماركس هنا الوقائع التالية من حياة لويس بونابرت: في عام ١٨٣٢، تجنس لويس بونابرت بالجنسية السويسرية في كانتون (قضاء) تورغام؛ في عام ١٨٤٨، تطوع لويس بونابرت، أثناء أقامته في بريطانيا، فس صفوف "الكونستابل" الخصوصيين (وهؤلاء في بريطانيا هم رجال البوليس الاحتياطي من المدنيين) الذين عاونوا البوليس ضد المظاهرة العمالية التي نظمها الشارتيون (الميثاقيون) في ١٠ نيسان (أبريل) ١٨٤٨.

(٢٥) المقصود هنا تحليل انتخابات ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٤٨. الذي أورده ماركس في مؤلفه "نضال الطبقات في فرنسا من عام ١٨٤٨ على عام ١٨٥٠".

الباقية من الأمة - رد فعل من الريف ضد المدينة. وقد صادف عطفًا كبيرًا في الجيش الذي لم يقدم له جمهوريو "National" لا مجددًا ولا زيادة في الرواتب، ولدى البرجوازية الكبيرة التي حيث بونابرت باعتباره جسرًا إلى الملكية ولدى البروليتاريا والبرجوازيين الصغار الذين حيوه باعتباره سوط عقاب لكافينيك. ولسوف تتاح لي فيما بعد فرصة الخوض بصورة أكثر تدقيقًا في موقف الفلاحين من الثورة الفرنسية.

أن الفترة من العشرين من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٨٤٨ لغاية حل الجمعية التأسيسية في شهر أيار (مايو) ١٨٤٩ تشتمل على تاريخ سقوط الجمهوريين البرجوازيين. فبعد أن أسس هؤلاء جمهورية للبرجوازية وطردها البروليتاريا الثورية من الميدان وأسكتوا البرجوازية الصغيرة الديمقراطية لفترة من الزمن، طُرحوا هم أنفسهم جانبًا من قبل جمهرة البرجوازية التي استولت على هذه الجمهورية عن حق باعتبارها ملكًا لها. بيد أن هذه الجمهرة البرجوازية كانت ملكية. كان قسم منها، وهو كبار مالكي الأرض، يحكم زمن العودة فكان بناء على ذلك شرعيًا^(٢٦). والقسم الآخر، وهو أقطاب المال ورجال الصناعة الكبار، كان يحكم أثناء ملكية تموز (يوليو) وكان بالتالي أورليانيا^(٢٧). أما أصحاب المقامات العليا في الجيش وفي الجامعة والكنيسة ونقابة المحامين والأكاديمية والصحافة فكانوا نجدهم موزعين بين كلا الجانبين، وإن ينسب مختلفة. وهنا، في الجمهورية البرجوازية، التي لم تكن تحمل لا أسم بوربون ولا أسم أورليان بل أسم رأس المال، وجد هذان القسمان من البرجوازية شكل الدولة الذي استطاعا أن يسيطرا فيه سويًا. أن تمرد حزيران (يونيو) كان قد وحدهما في "حزب النظام". واليوم أن الأوان لإقصاء زمرة الجمهوريين البرجوازيين الذين كانوا ما يزالون يحتلون مواقعهم في الجمعية الوطنية. وبقدر ما كان هؤلاء الجمهوريون الصرف متوحشين في سوء استخدامهم للقوة البدنية ضد الشعب، بقدر ما كانوا جنباء ومتهافتين وخائرين ومتخاذلين وعاجزين عن القتال في تفهقهم، عندما كان الأمر يتطلب الذود عن نزعتهم الجمهورية وحقوقهم التشريعية ضد السلطة التنفيذية وضد الملكيين. ولست في حاجة لأن أروى هنا تاريخ انحلالهم المعيب. أنهم لم يهلكوا بل أنهم زالوا من الوجود. لقد أدوا دورهم إلى الأبد. وسواء في داخل الجمعية أو في خارجها كانوا يظهرون في الفترة التالية كأشباح الماضي فحسب، أشباح كان يبدو أنها تتبعث ثانية كلما كان الأمر يتناول مجرد أسم الجمهورية مرة أخرى، وكلما كان النزاع الثوري يهدد بالهبوط إلى المستوى الأدنى. وأشير هنا بصورة عابرة إلى أن صحيفة "National" التي أعطت أسمها لهذا الحزب، انحازت إلى الاشتراكية في الفترة التالية.

وقبل أن نفرغ من هذه الفترة لا بد لنا أن نلقي نظرة إلى الوراء على القوتين اللتين أبادت أحدهما الأخرى في ٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٨٥١، بينما كانتا تعيشان متزوجتين من ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٤٨ حتى تواري الجمعية التأسيسية. ونحن نعني بهما لويس بونابرت من جهة وحزب الملكيين المؤتلفين، حزب النظام، حزب البرجوازية الكبيرة، من جهة أخرى. أن بونابرت قام، فور توليه رئاسة الجمهورية، بتشكيل وزارة من حزب النظام وضع على رأسها أوديلون بارو الزعيم القديم، - ولنلاحظ هذا، - للكثلة الأكثر ليبرالية من البرجوازية البرلمانية. لقد أمسك المسيو بارو أخيرًا بحقيبة وزارية كان شبحها يملأ عليه حياله منذ عام ١٨٣٠، فضلًا عن إنها حقيبة رئيس الوزراء. بيد أنه توصل إلى هذا على غير ما كان يحلم به في عهد لويس فيليب، لا بصفته الزعيم الأكثر تقدمًا للمعارضة البرلمانية بل كحليف لجميع خصومه الألداء، اليسوعيين والشرعيين فضلًا عن أن مهمته هي إعدام البرلمان. لقد جلب أخيرًا العروس إلى الكنيسة ولكن بعد أن تم انتهاك بكرتها. وبدا كأن بونابرت قد طمس نفسه تمامًا. فإن حزب النظام كان يقوم بالعمل نيابة عنه.

(٢٦) الشرعيون - legitimists - أنصار سلالة بوربون التي أسقطت في فرنسا عام ١٧٩٢ والتي كانت تمثل مصالح كبار ملاكي الأراضي بالوراثة. بعد الإطاحة للمرة الثانية لهذه السلالة في عام ١٨٣٠، أتحد الشرعيون في حزب سياسي.

(٢٧) الأورليانيون، حزب ملكي لاريسقراطية المال والبرجوازية الكبيرة، وأنصار دوقات أورليان الذين هم الفرع الأصفر من سلالة بوربون المتسلم لزام الحكم منذ ثورة تموز (يوليو) ١٨٣٠ حتى ثورة ١٨٤٨. في عهد الجمهورية الثانية (١٨٤٨ - ١٨٥١) تكتلوا مع الشرعيين وشكلوا معًا ما يسمى حزب النظام.

وفي الاجتماع الأول بالذات لمجلس الوزراء تقرر توجيه الحملة العسكرية على روما وتم الاتفاق على أن يجري القيام بهذه الحملة من وراء ظهر الجمعية الوطنية وعلى أن تنتزع الأموال اللازمة لها من الجمعية الوطنية بذريعة كاذبة. وهكذا بدأت الوزارة نشاطها بغش الجمعية الوطنية وبالتأمر سراً مع الدول المستبدة في الخارج ضد الجمهورية الرومانية الثورية. وبالطريقة ذاتها وبالمناورات ذاتها أعد بونايرت انقلابه في الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ضد الجمعية التشريعية الملكية وجمهوريةها الدستورية. وينبغي إلا ننسى أن الحزب نفسه الذي شكل وزارة بونايرت في العشرين من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٨٤٨ كان يشكل الأكثرية في الجمعية الوطنية التشريعية في ٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٨٥١.

وفي شهر آب (أغسطس) قررت الجمعية التأسيسية إلا تحل نفسها إلا بعد الفراغ من وضع وإصدار سلسلة كاملة من القوانين العضوية لاستكمال الدستور. وفي السادس من كانون الثاني (يناير) ١٨٤٩، جعل حزب النظام نائباً يدعى راتو يقترح أن تدع الجمعية هذه القوانين العضوية وشأنها وأن تتخذ بالأحرى قراراً بشأن حلها من تلقاء ذاتها. وليست الوزارة وحدها، وعلى رأسها الميسيو أوديلون بارو، بل جميع النواب الملكيين في الجمعية الوطنية كانوا يرددون لها بلهجة الوعيد حينئذ بأن حلها كان ضرورياً لإعادة الثقة وتوطيد دعائم النظام ولوضع حد للوضع المؤقت غير المحدد ولإيجاد حالة من الاستقرار النهائي، كما كانوا يرددون أن الجمعية تعرقل قيام الحكومة الجديدة بالنشاط المثمر وإنها لا تريد إطالة بقائها إلا بدافع العناد الشرير فحسب وإن البلاد قد تعبت منها. وأخذ بونايرت علماً بكل هذه الحملات على السلطة التشريعية وحفظها عن ظهر قلب وأثبت للملكيين البرلمانيين في الثاني من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٨٥١، إنه قد تعلم منهم بعض الشيء. فقد وجه شعاراتهم نفسها ضدهم.

ولم تقف وزارة بارو وحزب النظام عند هذا الحد. فقد استكتبوا عرائض إلى الجمعية الوطنية في جميع أنحاء فرنسا تطالبها بأدب بأن تشد الرحال. وهكذا قادوا الجماهير الشعبية غير المنظمة إلى نيران المعركة ضد الجمعية الوطنية، وهي التعبير الدستوري المنظم عن إدارة الشعب. لقد علموا بونايرت أن يلجأ إلى الشعب ضد الجمعيات البرلمانية. وأخيراً، وفي ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٨٤٩، حان اليوم الذي كان يترتب فيه على الجمعية التأسيسية أن تبت في أمر حل نفسها. في هذا اليوم وجدت الجمعية البنائية التي تعقد فيها جلساتها محتلة من قبل وحدات الجيش، وعمد شانغارنييه، جنرال حزب النظام، الذي اجتمعت في يديه القيادة العليا للحرس الوطني والجيش النظامي، إلى إقامة عرض عسكري كبير في باريس كما لو أن معركة حربية كانت على الأبواب، وأعلن الملكيون المؤتلفون للجمعية التأسيسية بلهجة التهديد والوعيد أن القوة ستستخدم لو ثبت إنها غير موافقة. ولكنها أبدت موافقتها، إلا إنها حصلت على المهلة القصيرة للغاية التي ساومت عليها. وماذا كان التاسع والعشرون من كانون الثاني (يناير) غير Coup d'état الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥١ قام بتنفيذه الملكيون بالتحالف مع بونايرت ضد الجمعية الوطنية الجمهورية؟ أن السادة الملكيين لم يلاحظوا، أو لم يشاءوا أن يلاحظوا، أن بونايرت أستغل أحداث اليوم التاسع والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٨٤٩ لكي يجعل قسماً من الجيش يمر أمامه قبالة قصر التويليري، وإنه أعتنم بشراهة هذا الاستدعاء العلني الأول بالذات للقوة العسكرية ضد القوة البرلمانية لكي يلمح لهم إلى كاليغولا^(٢٨). وبديهي أنهم لم يروا سوى رجلهم شانغارنييه. أن أحد الدوافع التي كانت تحفز حزب النظام بشكل خاص على تقصير أجل الجمعية التأسيسية بالقوة كان يكمن في القوانين العضوية المستكملة للدستور، كقانون التعليم وقانون ممارسة الشعائر الدينية الخ.. لقد كان من المهم للغاية بالنسبة للملكيين المؤتلفين أن يقوموا هم أنفسهم بسن هذه القوانين وإلا يدعوا الجمهوريين الذين غدوا متشككين يسنونها. بيد أنه كان هنالك أيضاً بين هذه القوانين العضوية قانون حول مسؤولية رئيس الجمهورية. وفي سنة ١٨٥١ كانت الجمعية التشريعية منهكة في صياغة قانون كهذا القانون بالضبط، عندما عاجل بونايرت هذا coup-Coup (ضربة، عامل حاسم. الناشر). الثاني من كانون الأول (ديسمبر). والملكيون المؤتلفون كانوا مستعدين لإعطاء شيء في حملتهم البرلمانية الشتوية

(٢٨) الإمبراطور الروماني كاليغولا (٣٧ - ٤١) رفعه الحرس البريتوري إلى العرش.

سنة ١٨٥١ ليجدوا قانون مسؤولية رئيس الجمهورية جاهزاً بين أيديهم، حتى ولو صاغته جمعية الجمهوريين المعادية والمتشككة!

بعد أن حطمت الجمعية التأسيسية بنفسها آخر سلاح لها في التاسع والعشرين من كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٤٩ قامت وزارة بارو وأصدقاء النظام بمطاردتها بلا هوادة. إنهم لم يضيعوا فرصة واحدة لإذلالها وانتزعوا من الجمعية العاجزة واليائسة من نفسها قوانين كلفتها آخر بقية من احترام كانت لها في عيون المجتمع. وكان لدى بونايرت، الذي كانت تشغله فكرته النابوليونية الثابتة، ما يكفي من الصفاقة لاستغلال هذا الحط من شأن السلطة البرلمانية على ملأ من الناس. فعندما اتخذت الجمعية الوطنية، في الثامن من أيار (مايو) ١٨٤٩، قراراً بلوم الوزارة بسبب احتلال تشيفيتفيا من قبل الجنرال أودينو وأمرتها بإرجاع الحملة الرومانية إلى عرضها المرسوم^(٢٩) نشر بونايرت في ذلك المساء نفسه في "Moniteur" رسالة إلى أودينو هناك فيها على مآثره البطولية وأظهر نفسه، على نقبىس البرلمانيين أهل القلم، بمظهر الحامي الشهم للجيش. وقابل الملكيون ذلك بالابتسام إذ كانوا على يقين بأنه مجرد مغفل في أيديهم. وأخيراً وعندما ظن ماراست، رئيس الجمعية التأسيسية، للحظة أن سلامة الجمعية الوطنية في خطر وقام، استناداً إلى الدستور، باستدعاء أحد العقداء وفوجه، رفض العقيد ذلك مستنداً على الانضباط واحال ماراست على شانغارنييه الذي رفض الطلب مشيراً بسخرية على أنه لا يحب "boionnettes intelligentes" (الحراب الفكرة. الناشر.). وعندما أستعد الملكيون المؤتلفون في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٥١ لأن يبدأ صراعهم الحاسم ضد بونايرت، حاولوا، عن طريق مشروع قانونهم السيء الذكر المعروف بإسم مشروع قانون الكويستور^(٣٠) ، إقرار مبدأ استدعاء وحدات الجيش من قبل رئيس الجمعية الوطنية مباشرة. وقد وقع أحد جنرالاتهم المدعو ليفلو على مشروع القانون. ولكن عبثاً اقترح شنغارنييه إلى جانبه وأطرى تيير الحكمة البعيدة النظر التي كانت تتمتع بها المرحومة الجمعية التأسيسية. لقد أجابه وزير الحربية سان أرنو بمثل ما أجاب شانغارنييه ماراست - وسط تصفيق "الجيل"!

وهكذا فإن حزب النظام، عندما لم يكن بعد سوى الوزارة، لا الجمعية الوطنية، قام بنفسه بتلطيخ سمعة الحكم البرلماني. وهو يرفع عقيرته صائحاً عندما طرد انقلاب اليوم الثاني من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٨٥١ هذا الحكم من فرنسا!

أننا نتمنى له سفرًا ميموناً!

(٢٩) انتزعت الحكومة الفرنسية من الجمعية التأسيسية أعمادات لأجل تجهيز جيش الغزو إلى إيطاليا في نيسان (أبريل) ١٨٤٩، بحجة مساندة البيمون في كفاها ضد النمسا والدفاع عن جمهورية روما. أما الهدف الحقيقي من الحملة، فكان التدخل ضد جمهورية روما وإعادة سلطة البابا الدنيوية.

(٣٠) المقصود هنا مشروع القانون الذي قدمه في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٥١ الملكيون ليفلو وبازو وبانا "كويستور" الجمعية التشريعية (وكلاء الجمعية لإدارة شؤونها الاقتصادية والمالية ولتأمين سلامتها) والذي رفض في ١٧ تشرين الثاني بعد مناقشات حادة. عند التصويت، دعم "الجيل" البونايرتيين، لاعتباره أن الملكيين يشكلون الخطر الرئيسي.

في ٢٨ أيار (مايو) سنة ١٨٤٩ انعقدت الجمعية الوطنية التشريعية وفي ٢ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٨٥١ حلت. وهذه الفترة تشمل عمر الجمهورية الدستورية أو البرلمانية.

في الثورة الفرنسية الأولى تعاقب الدستوريون فالجبرونديون فالبيعاقبة على الحكم. وكان كل حزب من هذه الأحزاب تعتمد على الحزب الأكثر منه تقدمية. وحالما كان كل حزب يوصل الثورة إلى مدى لا يستطيع بعده أن يسايرها، بله أن يتزعمها، كان يُطرح جانباً من قبل الحليف الأجرأ الذي يقف وراءه ويُرسل إلى المقصلة. وهكذا كانت الثورة تسير في خط صاعد.

عكس ذلك حدث في ثورة سنة ١٨٤٨. فإن الحزب البروليتاري يبدو فيها كتابع للحزب الديمقراطي البرجوازي الصغير. وقد خانه هذا الحزب الأخير وساعد على إسقاطه في السادس عشر من نيسان (أبريل) وفي الخامس عشر من أيار (مايو) وفي أيام حزيران (يونيو). والحزب الديمقراطي كان يستند بدوره إلى أكتاف الحزب الجمهوري البرجوازي. ولكن ما أن ظن الجمهوريون البرجوازيون أن الأمور قد استقرت لهم حتى نفصوا عنهم رفيقهم المزعج واستندوا على أكتاف حزب النظام. غير أن حزب النظام هز بكتفيه وترك الجمهوريين البرجوازيين يسقطون وسارع إلى إلقاء نفسه على أكتاف القوة المسلحة. وتوهم هذا الحزب إنه كان ما يزال يجلي على أكتافها عندما رأى هذه الأكتاف ذات صباح جميل وقد استحالت إلى حراب. كان كل حزب يركل الحزب الذي يدفعه من وراءه، وكان في الوقت نفسه يدفع ظهر الحزب الذي أمامه والذي يدفع به إلى الورا. فلا عجب أن يفقد توازنه وهو في هذا الوضع المضحك وأن يهوى بتقطييات الوجه التي لا بد منها وهو ينط نطات غريبة. وهكذا كانت الثورة تسير في خط نازل. وقد وجدت نفسها في هذه الحال من الحركة التقهقرية قبل أن يزول آخر متراس من متاريس شباط (فبراير) وتتشكل أول سلطة ثورية.

أن الفترة التي نحن بصدها تضم خليطاً من المتناقضات الصارخة مبرقشاً إلى أقصى حد: دستوريون يتآمرون علناً ضد الدستور؛ ثوريون يعترفون بصراحة بأنهم أنصار الدستور؛ جمعية وطنية تريد أن تكون كلية القدرة، وتظل دائماً برلمانية؛ حزب "الجبيل" الذي يجد دعوته في الصبر والذي يعوض عن هزائمه الحالية بالتنبؤ بانتصارات مقبله؛ ملكيون في دور *patres conscripti* (الشيوخ الناشر). الجمهورية ومرغمون بحكم الظروف على أن يدعموا خارج البلاد البيوت المالكة المتعادية التي يشايعونها وعلى أن يدعموا في فرنسا الجمهورية التي يكرهونها؛ سلطة تنفيذية تجد قوتها في ضعفها ذاته ومكانتها في الاحتقار الذي تثيره في النفوس؛ الجمهورية ليست سوى الجمع بين أفدر جوانب ملكيتين: عهد العودة وملكية تموز (يوليو) وعليه لافتة إمبراطورية؛ أحلاف تقوم على الانفصال؛ كفاحات قانونها الأساسي عدم السير بها إلى النهاية؛ تهيج طائش أجوف باسم السكينة؛ وأكد أنواع التبشير بالسكينة باسم الثورة؛ عاطفة بلا صدق وصدق بلا عاطفة؛ أبطال بلا بطولات وتاريخ بلا أحداث؛ تطور يبدو أن القوة الدافعة الوحيدة له هي التقويم الزمني، تطور مرهق بسبب من دوام تكرار ذات النهضات و السقطات، معاكسات يبدو كأنها لا تتأزم دورياً حتى تبلغ الأوج إلا لتفقد حداثتها بعد ذلك ولتسقط دون أن تستطيع الوصول إلى حل؛ جهود تعرض بمباهاة وإدعاء ورعب تافه من خطر نهاية العالم الزاحفة في وقت ينصرف فيه مخلصو العالم إلى أحقر المكائد وإلى مهازل البلاط فلا يذكرنا، بسبب من لا مبالاتهم، بيوم الحساب بقدر ما يذكرنا بأيام الفروند^(٣١)؛ كل العبقرية الرسمية

(٣١) الفروند، حركة النبلاء والبرجوازيين ضد الحكم المطلق في فرنسا في أعوام ١٦٤٨ - ١٦٥٣. أعتمد زعماء الحركة النبلاء على حاشياهم وعلى الجنود الأجنب، واستغلوا في مصلحتهم انتفاضات الفلاحين والحركة الديمقراطية في المدن التي جرت في ذلك الوقت.

لفرنسا كلها تغدو صفراً أمام الحماققة الماكرة لفرد واحد؛ الإدارة الجماعية للأمة، كلما تفصح عن ذاتها عن طريق الاقتراع الشامل، تبحث عن التعبير الملائم عن نفسها في الأعداء الألداء لمصالح الجماهير حتى تجده آخر الأمر في إدارة قرصان واحد. ولو أن حقبة من التاريخ طليت بلون رمادي على رمادي لكانت هي هذه الحقبة بالضبط. أن الناس والأحداث يظهران كشليملات معكوسة، كظلال فقدت أجسامها^(٣٢). فالثورة نفسها تشل أولئك الذين يحملون أعباءها وتمنح خصومها وحدهم قوة العنف الفائرة. وعندما يظهر أخيراً "الشبح الأحمر"، الذي يستحضره دعاة الثورة المعاكسة ويطردونه باستمرار، فهو لا يظهر والقبعة الفريجية الفوضوية^(٣٣) فوق رأسه بل يظهر في بزة النظام، في سراويل حمراء.

لقد رأينا أن الوزارة التي نصبها بونابرت في العشرين من كانون الأول (ديسمبر) ١٨٤٨، يوم اعتلائه سدة الرئاسة، كانت وزارة من بارو - فالو هذه بعد زوال الجمعية التأسيسية الجمهورية التي قصرت الوزارة أجلها بالعنف قل أو أكثر، ووجدت نفسها ما تزال تقبض على زمام السلطة. وقد ظل شانغازنييه، جنرال الملكيين المؤتلفين، يجمع في شخصه القيادة العليا لفرقة الجيش الأول وللحراس الوطني في باريس. وأخيراً أمنت الانتخابات العامة لحزب النظام أغلبية ضخمة في الجمعية التشريعية. وقد واجه نواب لويس فيليب ونبلاؤه هنا جيشاً مقدساً من الشرعيين تحولت بطاقات الاقتراع العام الكثيرة بالنسبة لهم إلى بطاقات لدخول المسرح السياسي. أما النواب البونابرتيون فقد كانوا من ضالّة العدد بحيث تعذر عليهم أن يشكلوا حزباً برلمانياً مستقلاً فظهروا بمظهر mouvaie queue (الذي الحقر. الناشر). لحزب النظام. وهكذا استولى حزب النظام على السلطة الحكومية وعلى الجيش والهيئة التشريعية، وبكلمة، على سلطة الدولة بكاملها التي تعززت معنويًا بالانتخابات العامة التي جعلت سيطرة حزب النظام تظهر كأنها تعبير عن إرادة الشعب وبالانتصار الذي أحرزته الثورة المعاكسة في الوقت ذاته في القارة الأوروبية بأكملها.

لم يسبق أن أفتتح حزب من الأحزاب حملته وهو يتمتع بموارد أضخم أو يحظى بطالع أيمن.

أما الجمهوريون الصرف الذي تحطمت بهم السفينة فلم يبقوا في الجمعية الوطنية التشريعية إلا زمرة مؤلفة من حوالي خمسين رجلاً وعلى رأسها الجنرالات الأفريقيون كافينياك ولاموريسبير وبيدو. بيد أن حزب المعارضة الكبير كان يتألف من "الجبيل"، وهذا أسم برلماني أطلقه الحزب الاشتراكي - الديمقراطي على نفسه. وقد كان له في الجمعية الوطنية ما ينيف على مائتي صوت من ٧٥٠ صوتاً ولهذا فقد كان له من القوة ما يعدل على الأقل قوة أية كتلة من الكتل الثلاث التي تؤلف الحزب النظام لو أخذت على انفراد. أما أقليته العددية النسبية بالمقارنة مع الائتلاف الملكي بأكمله فقد كان يبدو أن ظروفًا خاصة عوضت عنها. فالانتخابات التي جرت في المقاطعات لم تبين أنه كسب إبتاعاً كثيرين بين سكان الأرياف فحسب بل كان يعد في صفوفه جميع نواب باريس تقريباً. وقد كشف الجيش عقائده الديمقراطية بانتخابه ثلاثة من ضباط الصف، كما أن زعيم "الجبيل"، ليدرو - رولان، على نقيض ممثلي حزب النظام جميعاً، رفعته إلى شرف عضوية البرلمان خمس مقاطعات أجمعت على تقديم أصواتها له. ونظراً للاصطدامات التي كان لا مناص من وقوعها فيما بين الملكيين أنفسهم، وبين حزب النظام بأكمله وبين بونابرت، فقد كان يبدو أن كل عناصر النجاح كانت بذلك متوفرة.

لحزب "الجبيل" في الثامن والعشرين من أيار (مايو) سنة ١٨٤٩. ولكنه بعد أسبوعين كان قد فقد كل شيء، بما في ذلك الشرف.

(٣٢) بيتر شليمل، بطل قصة شاميسو "قصة بيتر شليمل المدهشة" الذي باع ظله مقابل صرة من النقود.

(٣٣) القبعة الفريجية (القبعة الحمراء) عمرة الرأس عند الفريجين القدماء. فيما بعد، صارت نموذجاً لقبعات العاقبة أبان الثورة الرجوازية الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، وأصبحت مذ ذلك رمز الحرية.

وقبل أن نواصل تتبعنا للتاريخ البرلماني لا بد أن نبدي بعض الملاحظات لتقادي الأخطاء الشائعة لدى تقدير الطابع العام لهذه الحقبة التي أماننا. إذ نظرنا إلى فترة الجمعية الوطنية التشريعية بعيون الديموقراطيين فسنجد أن ما عنيت به هذه الفترة هو نفس ما عنيت به فترة الجمعية التأسيسية: الصراع البسيط بين الجمهوريين والملكيين. أما الحركة نفسها فهم يلخصونها في كلمة واحدة هي "الرجعية"، أي الليل إذ تبدو القطط كلها فيه رمادية، ويسمح للديموقراطيين بأن يكرروا على الأسماع بلا عائق العبارات السطحية المعهودة التي يرددها الحارس الليلي. والحق أن حزب النظام يبدو لنا، لأول وهلة، عبارة عن مناهة محيرة من التكتلات الملكية المختلفة التي لا تتأمر أحداها ضد الأخرى فحسب - لكي تجلس على العرش من تويده من المدعين به وتقصى عنه المدعي الذي تويده الكتلة المعارضة - بل هي كلها قد جمعتها أيضًا الكراهية المشتركة "للجمهورية" والنضال المشترك ضدها. وعلى النقيض من هؤلاء المتأمرين الملكيين يظهر "الجبل" من جهته كمدافع عن "الجمهورية". أن حزب النظام يبدو منهمكًا على الدوام في حملة "رجعية" موجهة ضد الصحافة والجمعيات وما شاكل ذلك بصورة لا تزيد ولا تقل عما هو حاصل في بروسيا، ويتم تنفيذها، كما هو في بروسيا أيضًا، في شكل تدخل بوليسي وحشي من جانب البيروقراطية والدرك والمحاكم. و"الجبل" من جهته منهمك أيضًا، كأنهماك حزب النظام تمامًا، بصورة متواصلة في صد هذه الهجمات والدفاع عن "حقوق الإنسان السرمدية" كما فعل، إلى هذا الحد أو ذلك، خلال فترة القرن ونصف القرن الأخيرة، كل حزب من هذه الأحزاب التي تسمى أحزاب الشعب. ولكن إذا حلل المرء الوضع والأحزاب بمزيد من الإمعان، لأختفي هذا المظهر السطحي الذي يحجب الصراع الطبقي والسيما المميّزة لهذه الفترة.

أن الشرعيين والأورليانيين كانوا يشكلون، كما قلنا، الكتلتين الكبيرتين اللتين تألف منهما حزب النظام. ترى، ألم يكن ما شد كلا من هاتين الكتلتين إلى المدعى بالعرش الذي تريده وما فصل هاتين الكتلتين الواحدة عن الأخرى سوى الزنقة، والعلم المثلث الألوان، سوى آل بوربون وآل أورليان أو الأنواع المختلفة من النزعة الملكية؟ هل كانت المسألة كالمسألة اعتقاد بالملكية؟ أن الملكية العقارية الكبيرة هي التي كانت تحكم في عهد أسرة بوربون، مع كهانها وخدمها، بينما كان سلطان رأس المال - أي الصناعة الكبيرة، والتجارة الكبيرة وأرستقراطية المال - وحاشيته المؤلفة من المحامين والأساتذة والخطباء المداهنين هو الذي يحكم في عهد آل أورليان. أن الملكة الشرعية (jégitime - المترجم) لم تكن ألا التعبير السياسي عن الحكم الوراثي لمالكي الأرض، كما أن ملكية تموز (يوليو) لم تكن إلا التعبير السياسي عن الحكم الذي أعتصبه حديثو النعمة البرجوازيون. أن ما فصل هاتين الكتلتين الواحدة عن الأخرى لم يكن لهذا السبب ما يسمى بالمبادئ بل كان شروط البقاء المادية لكل منهما، كان نوعين مختلفين من الملكية، كان التناقض القديم بين المدينة والريف، المنافسة بين رأس المال والملكية العقارية. أما أن الذكريات القديمة والخصومات الشخصية، والمخاوف والآمال، والخرافات والأوهام، ومشاعر العطف والكراهية، والمعتقدات ورموز الإيمان، والمبادئ قد ربطتهم في الوقت نفسه أيضًا إلى هذا البيت المالك أو ذاك فمن ذات الذي ينكر هذا؟ فوق الأشكال المختلفة للملكية، فوق شروط البقاء الاجتماعية، ينهض بناء فوق كامل من المشاعر والأوهام وأنماط التفكير ووجهات النظر إلى العالم، المتميزة بعضها عن بعض والمشكلة تشكيلاً خاصاً. أن الطبقة بأسرها تخلقها وتكونها على أساس شروطها المادية وعلى أساس العلاقات الاجتماعية التي تقابلها. وقد يتصور الشخص الفرد الذي يستمدتها تقليدياً من العرف والتربية أنها هي التي تشكل البواعث الحقيقية ونقطة البدء في تصرفه. فبينما كان الأورليانيون والشرعيون، بينما كانت كل كتلة تسعى لتجعل نفسها وتجعل الكتلة الأخرى تعتقد أن ما كان يفصلهما إنما هو الولاء لبيئتهما المالكيين، أثبتت الحقائق فيما بعد أن تضاد مصالحهما هو الذي كان يحول بالأحرى دون توحيد البيئتين المالكيين. وكما أن المرء يفرق في الحياة العادية بين ما يحمله الإنسان من رأى وما يقوله عن نفسه وبين ما هو عليه في الواقع وما يفعله، هكذا أيضًا في الصراعات التاريخية لا بد للمرء بالأحرى أن يميز بين أقوال الأحزاب وتخيالاتها وبين طبيعتها الحقيقية ومصالحها الحقيقية، بين فكرتها عن نفسها وبين حقيقتها. لقد وجد الأورليانيون والشرعيون أنفسهم جنبًا على جنب في الجمهورية ولهم إدعاءات متساوية. وإذا كان كل جانب يسعى إلى عادة بيته المالك ضد الجانب الآخر فهذا لا يعني سوى أن كلا من الكتلتين الكبيرتين التي انقسمت إليهما

البرجوازية - الملكية العقارية والرأسمال المالي - كانت تسعى على إعادة سيادتها وإخضاع الأخرى لها. ونحن نتحدث عن كئيتين اثنتين للبرجوازية لأن الملكية العقارية الكبيرة، على الرغم من دلها الإقطاعي ومن فخرها بحسبها ونسبها، قدغدت برجوازية تمامًا بفعل تطور المجتمع الحديث. وهكذا تصور التوريون (التوريون - حزب Tory - حزب المحافظين في إنجلترا - المترجم.) في إنجلترا مدة طويلة أنهم كانوا متحمسين للسلطة الملكية والكنيسة ومواطن الجمال في الدستور الإنجليزي القديم حتى جاء يوم الخطر فانتزع منهم الاعتراف بأنهم متحمسون للريع العقاري وحده.

أن الملكيين المؤتلفين كانوا يكدون بعضهم لبعض في الصحف، وفي أيمز وفي كليرمونت (٣٤)، خارج البرلمان. ووراء الكواليس كانوا يرتدون من جديد حلهم الأورليانية والشرعية القديمة وينهمكون من جديد في مبارزتهم القديمة. أما على المسرح العام فقد كانوا، في تمثيلياتهم وبصفتهم حزبًا برلمانيًا كبيرًا، يكتفون بانحناءات الاحترام أمام البيتين المالكين ويؤجلون إعادة الملكية In infinitum (إلى ما لا نهاية له. الناشر.). وكانوا يؤدون شغلهم الحقيقي بوصفهم حزب النظام، أي في صفة اجتماعية لا صفة سياسية، بوصفهم الطبقة البرجوازية ضد سائر الطبقات، لا ملكيين ضد جمهوريين. وبوصفهم حزب النظام كانوا يمارسون سلطانًا أقل تقييدًا وأشد وطأة على الطبقات الأخرى في المجتمع من أي سلطان مارسوه في وقت من الأوقات في عهد العودة أو عهد ملكية تموز (يوليو)، سلطانًا لم يكن ممكنًا بصورة عامة إلا في ظل شكل الجمهورية البرلمانية لأنه لا يمكن، إلا ظل هذا الشكل للكئيتين الكبيرتين من البرجوازية الفرنسية أن تتحدا وأن تدرجًا بذلك في جدول الأعمال حكم طبقتهما لا حكم كتلة ذات امتياز منها. وإذا كانوا، برغم ذلك، بوصفهم حزب النظام، قد أهانوا الجمهورية أيضًا وأعربوا عن نفورهم فإن هذا لم يكن يحدث بسبب الذكريات الملكية فحسب. فإن الغريزة علمتهم أن الجمهورية هي ذروة حكمهم السياسي، بيد أنها تقوض في الوقت نفسه أساسه الاجتماعي لأنه كان عليهم أن يواجهوا الآن الطبقات المقهورة ويتنازعا معها مباشرة، بدون التغطية التي هي التاج، بدون صرف اهتمام الأمة بالصراعات الثانوية التي تدور بينهم ومع الحكم الملكي. أن الشعور بالضعف هو الذي دعاهم إلى النكوص عن الشروط الخالصة لحكم طبقتهم ذاتها وإلى الحنين إلى الأشكال السابقة لهذا الحكم، الأشكال الأقل كمالًا، والأقل تطورًا، ولهذا السبب بالذات الأقل خطرًا. بالعكس، كلما كان الملكيون المؤتلفون يصطدمون المدعي بالعرش المعادي لهم، أي ببونابرت، وكلما كانوا يعتقدون بأن سلطانهم البرلماني الكلي في خطر من السلطة التنفيذية، وكلما كان يترتب عليهم بالتالي وبالدرجة الأولى أن يثبتوا صفتهم السياسية التي تعطيهم الحق في حكمهم، كانوا يطلعون على الناس كجمهوريين لا ملكيين، ابتداء من تيير الأورلياني الذي أكد للجمعية الوطنية أن مسألة الجمهورية تفرقهم إلى أقلى مدى ممكن، وانتهاء بيرييه الشرعي الذي وقف، في الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥١، وبصفته محاميًا عن الأمة مقمطًا بوشاح مثلث الألوان يجلجل باسم الجمهورية في الناس المحتشدين أمام دار بلدية الدائرة العاشرة. صحيح أن صدى ساخرًا كان يجاوبه قائلاً: Henri V! Henri V! (هنري الخامس! هنري الخامس! الناشر.).

وفي مواجهة الائتلاف البرجوازي، قام ائتلاف بين البرجوازيين الصغار والعمال، وهو ما يدعى بالحزب الاشتراكي - الديمقراطي. فالبرجوازيون الصغار رأوا أنهم كوفئوا مكافأة سيئة بعد أيام حزيران (يونيو) ١٨٤٨ وأن مصالحهم المادية قد منيت بالخسائر وأن الضمانات الديمقراطية التي كان عليها أن تؤمن لهم أمكانية الدفاع عن هذه المصالح قد وضعتها الثورة المعاكسة موضع تساؤل. وبناء على ذلك، تقربوا من العمال. ومن جهة أخرى، عاد ممثلهم البرلماني، "الجبيل" الذي طرح جانبًا أثناء ديكتاتورية الجمهوريين البرجوازيين، وظفر من جديد، في النصف الأخير من حياة الجمعية التأسيسية، بشعبيته السابقة وذلك بفضل الصراع ضد بونابرت والوزراء الملكيين. وقد عقد "الجبيل" حلفًا مع الزعماء الاشتراكيين. وفي شهر شباط (فبراير) ١٨٤٩ أقيمت اللوائح احتفالًا بالمصالحة. ووضع المتحالفون برنامجًا مشتركًا وشكلوا لجانًا انتخابية مشتركة وقدموا

(٣٤) أيمز، منتجع في ألمانيا. في آب (أغسطس) ١٨٤٩، عقد الشرعيون في أيمز مؤتمرًا اشترك فيه الكونت شامبور، الطامح إلى العرش الفرنسي تحت أسم هنري الخامس. كليرمونت، قصر في جوار لندن كان مقر الملك لويس فيليب بعد هربه من فرنسا.

مرشحين مشتركين. وقد جُرِّدَت المطالب الاجتماعية للبروليتاريا من الحدة الثورية وصُبِغت بصيغة ديمقراطية، بينما جُرِّدَت المطالب الديمقراطية للبرجوازية الصغيرة من الشكل السياسي البحث السابق وصُبِغت بصيغة اشتراكية. وهكذا نشأ الحزب الاشتراكي - الديمقراطي. أما "الجبل" الجديد، وهو نتيجة هذه المساومة، فقد كان يضم، بصرف النظر عن بعض الأفراد التافهين من الطبقة العاملة وبعض من المنعزلين الاشتراكيين، نفس العناصر التي كان يضمها حزب "الجبل" القديم، والفرق الوحيد أن عدد هذه العناصر كان أكثر. بيد أنه قد تغير في مجرى التطور، مع تغير الطبقة التي كان يمثلها. أن الطابع المميز للحزب الاشتراكي - الديمقراطي يتجلى في كونه يطالب بالمؤسسات الجمهورية الديمقراطية كوسيلة لا لإزالة نقيضين هما: رأس المال والعمل المأجور بل لأضعاف تناحرهما وتحويله إلى انسجام. ومهما اختلفت الوسائل المقترحة لبلوغ هذه الغاية ومهما كانت التصورات التي تزدان بها ثورية إلى هذا الحد أو ذاك، فإن المغزى يبقى واحداً، غلا وهو تحويل المجتمع بطريقة ديمقراطية ولكنه تحويل ضمن حدود البرجوازية الصغيرة. غير إنه لا يجوز للمرء أن يكون فكرة ضيقة الأفق تزعم أن البرجوازية الصغيرة ترغب، من حيث المبدأ، في تحقيق مصلحتها الطبقة الأنايية. إنها تعتقد بالعكس أن الشروط الخاصة لانعاقها هي في الوقت ذاته الشروط العامة التي لا يمكن إنقاذ المجتمع العصري وتفاذي النضال الطبقي فيه إلا ضمن نطاقها. كذلك لا يجوز للمرء إن يتصور إن ممثلي الديمقراطية هم جميعاً بالفعل من أصحاب الحوانيت أو مدافعون متحمسون عن أصحاب الحوانيت. فإنهم بحب تعليمهم ووضعهم الفردي قد يكونون بعيدين عن ذلك بعد السماء عن الأرض. إن ما يجعلهم ممثلين للبرجوازية الصغيرة هو إنهم عاجزين عن أن يتعدوا في تفكيرهم النطاق الذي لا تتعداه حياة البرجوازيين الصغار، وإنهم يتوصلون بالتاليين نظرياً، إلى القضايا والحلول ذاتها التي تساق البرجوازية الصغيرة إليها عملياً بدافع مصلحتها المادية ووضعها الاجتماعي. هذه، بصورة عامة، هي العلاقة بين الممثلين السياسيين والفكرين لطبقة من الطبقات وبين الطبقة التي يمثلونها.

بعد التحليل الذي قدمناه يكون من الواضح أن "الجبل"، إذ يناضل بصورة متواصلة ضد حزب النظام من أجل الجمهورية وما يسمى بحقوق الإنسان فلا تكون الجمهورية ولا حقوق الإنسان هدفه النهائي شأنه في ذلك شأن جيش يريدون أن يجردوه من سلاحه فيقاوم ويخوض المعركة لا من أجل الاحتفاظ بسلاحه وحسب.

على أثر انعقاد الجمعية الوطنية مباشرة عمد حزب النظام إلى استقزاز "الجبل". لقد شعرت البرجوازية الآن بضرورة القضاء على البرجوازية الصغيرة الديمقراطية تماماً مثلما أدركت قبل عام ضرورة القضاء على البروليتاريا الثورية. ولكن وضعية الخصم كانت تختلف هذه المرة. فقوة الحزب البروليتاري كانت في الشوارع بينما كانت قوة البرجوازيين الصغار في الجمعية الوطنية نفسها. فالقضية إذاً كانت قضية استدراجهم من الجمعية الوطنية إلى الشوارع وجعلهم يحطمون بأنفسهم قوتهم البرلمانية، قبل أن يتسنى توطيدها بفعل الزمن والظروف. وأندفع "الجبل" إلى الشرك على غير هدى.

إن قصف روما بالمدفعية من قبل القوات الفرنسية كان الطعم الذي ألقى به إليه. لقد كان هذا يشكل خرقاً للمادة V (الخامسة) من الدستور^(٣٥) التي تحظر على الجمهورية الفرنسية استخدام قواتها العسكرية ضد حرية شعب آخر. فضلاً عن ذلك تحظر المادة الرابعة والخمسون على السلطة التنفيذية إعلان الحرب دون موافقة الجمعية الوطنية، كما أن الجمعية التأسيسية كانت قد شجبت الحملة الرومانية، في قرارها الذي اتخذته في الثامن من أيار (مايو). وبناء على هذا، قدم ليدرو - رولان للجمعية لائحة اتهام ضد بونابرت ووزرائه في اليوم الحادي عشر من حزيران (يونيو) ١٨٤٩. وإذ أحفظت ليدرو - رولان قوارص الكلام التي كان يطلقها تيير، فقد سمح لنفسه أن ينحرف إلى درجة التهديد بأنه سوف يدافع عن الدستور بكل الوسائل وحتى بقوة السلاح. وقام أعضاء "الجبل" قومة رجل واحد وكرروا هذه الدعوة إلى السلاح. وفي اليوم الثاني عشر من

(٣٥) المادة V (الخامسة) هي بند من مقدمة الدستور الفرنسي لعام ١٨٤٨. أما مواد النص الأساسي من الدستور، فمترجمة بالأرقام الهندية.

حزيران (يونيو) رفضت الجمعية الوطنية لائحة الاتهام وترك "الجبل" البرلمان. أما حوادث الثالث عشر من حزيران (يونيو) فمعروفة: البيان الذي أصدره فريق من "الجبل" والذي أعلن فيه بونابرت ووزراء "خارجين على الدستور"؛ الموكب الذي نظمه في الشوارع أفراد الحرس الوطني الديمقراطي الذي تشتتوا، وهم غير المسلحين، عند التقائهم بقوان شانغارنييه، ألخ... الخ. وقد فر قسم من "الجبل" إلى الخارج، وقدم قسم آخر على المحاكمة أمام المحكمة العليا في بورجيه، بينما أخضع الباقون، كالتلامذة، وفقاً للنظام البرلماني، لرقابة حقيرة يمارسها رئيس الجمعية الوطنية. وأعلنت حالة الحصار في باريس مرة أخرى وحل الجزء الديمقراطي من الحرس الوطني الباريسي. وهكذا صُنِّي نفوذ "الجبل" في البرلمان وقوة البرجوازيين الصغار في باريس.

أن مدينة ليون، حيث أصبحت حوادث اليوم الثالث عشر من حزيران (يونيو) إشارة لانتفاضة دموية قام بها العمال، قد أعلنت فيها كذلك هي وخمس مقاطعات مجاورة لها حالة الحصار التي ما تزال سارية المفعول هناك حتى اللحظة الراهنة.

أن الشطر الأعظم من أعضاء "الجبل" قد خانوا طليعتهم إذ رفضوا توقيع البيان الذي أصدرته. كذلك فرت الصحافة من الميدان، ولم يجرؤ غير صحيفتين على نشر هذا البيان. وخان البرجوازيون الصغار ممثليهم وذلك أما بعدم حضور أفراد الحرس الوطني أو بعرقلتهم بناء المتاريس حيثما ظهروا. وخدع الممثلون البرجوازيين الصغار إذ لم يظهر أي أثر لحلفائهم المزعومين في الجيش. ثم أن الحزب الديمقراطي أخيراً، بدلاً من أن يكتسب المزيد من القوة من البروليتاريا، أصابها هو بعدوى ضعفه وكما هو شأن جلائل الأعمال التي يقوم بها الديموقراطيون عادة، شعر الزعماء بالرضي إذ استطاعوا أن يتهموا "شعبهم" بالخيانة وشعر الشعب بالرضي إذ أستطاع أن يتهم الزعماء بالتدجيل عليه.

قلماً أعلن عن إجراء من الإجراءات بضجيج يفوق ذلك الذي أعلن به عن الحملة التي كان "الجبل" يوشك على القيام بها، وقلما دوت الأبواق بحدث من الأحداث في ثقة أعظم وقبل وقوعه بمدة أطول، كما جرى ذلك هذه المرة حول الإعلان عن حتمية انتصار الديموقراطية. أن الديموقراطيين يؤمنون بلا شك بقوة الأبواق التي انهارت أمام نفخاتها أسوار أريحا^(٣٦) وهم يسعون، كلما وقفوا أمام أسوار الاستبداد، إلى تقليد هذه المعجزة. فلو أن "الجبل" أراد أن ينتصر في البرلمان، لما كان له أن يدعو على اللجوء إلى السلاح، ولو دعا إلى اللجوء إلى السلاح في البرلمان لما كان يجوز أن يتصرف برلمانيًا في الشوارع. ولو كان ينوي جدياً القيام بمظاهرة سلمية، لكان من حماقة الظن أنها لن تستقبل استقبالاً حربيًا. ولو كان يقصد الكفاح الحقيقي، لكان من غريب التفكير أن يلقي السلاح الذي به يخاض الكفاح. ولكن التهديدات الثورية التي يطلقها البرجوازيون الصغار وممثلوهم الديموقراطيون هي مجرد محاولات لإرهاب الخصم. فعندما يقع هؤلاء في مأزق، عندما يكونون قد أوقعوا أنفسهم في الشبهات لدرجة يتحتم عليهم معها أن يضعوا تهديداتهم موضع التنفيذ، حينذاك يفعلون هذا بطريقة غامضة ولا يتفادون شيئاً أكثر من الوسائل اللازمة لبلوغ الغاية ويسعون وراء الذرائع للانضمام. فالافتتاحية المدوية التي تعلن بدء الكفاح تغدو مهمة وجلة ما أن يبلغ الأمر حد الكفاح بالذات؛ إذ ذاك يتوقف الممثلون عن أخذ الأمور مأخذ الجد وتتوقف التمثيلية، وتتلاشى كالفقاعة التي وخزتها إبرة.

ما من حزب يبالغ في تقدير الوسائل المتوفرة لديه أكثر من الحزب الديمقراطي وما من حزب يخدع نفسه عن حقيقة الوضع باستخفاف أكثر منه. فيما أن قسماً من الجيش أقترح لحزب "الجبل" فقد أصبح هذا الحزب الآن على يقين من أن الجيش سوف يثور من أجله. وفي إيه مناسبة؟ في مناسبة لم يكن لها في نظر الجنود من معنى سوى أن الثوريين انحازوا إلى جانب الجنود الرومانيين ضد الجنود الفرنسيين. ومن ناحية أخرى كانت ذكريات أيام حزيران (يونيو) ١٨٤٨ أنضر من أن تسمح

(٣٦) أريحا، تروي التوراة أن مدينة أريحا كانت أول مدينة استولى عليها اليهود بعد دخولهم إلى فلسطين. وقد سقطت أسوار أريحا على نفخات أبواق المحاصرين.

بأي شيء سوى المقت الشديد من جانب البروليتاريا تجاه الحرس الوطني والارتياح التام بالقادة الديمقراطيين من جانب قادة الجمعيات السرية. ولكي تتسنى تسوية هذه الخلافات، كان لا بد من أن تكون هنالك مصالح جدية مشتركة معرضة للخطر. وخرق فقرة مجردة من فقرات الدستور لا يمكن أن يبعث مثل هذا الاهتمام. ألم يخرق الدستور مراراً عديدة، بحسب تأكيدات الديمقراطيين أنفسهم؟ ألم تصمه أكثر الجرائد شعبية بأنه شيء من صنع أعداء الثورة؟ بيد أن الديمقراطي، لأنه يمثل البرجوازية الصغيرة، أي طبقة انتقالية تنتلم فيها مصالح طبقتين بصورة متبادلة، يتصور لهذا السبب إنه فوق التناحر الطبقي بصورة عامة. والديمقراطيون يسلمون بأنهم يواجهون طبقة ذات امتيازات ولكنهم هم، مع سائر فئات الأمة، يشكلون الشعب. أن ما يدافعون عنه، هو، كما يقولون، حقوق الشعب وما يعيرون عنه، هو، كما يقولون، مصالح الشعب. ولذلك ليست بهم من حاجة، عندما يوشك صراع على النشوب، لأن يتفحصوا مصالح الطبقات المختلفة ومواقفها. وليست بهم من حاجة لأن يزنوا وسائلهم نفسها بميزان النقد الدقيق. كل ما عليهم هو أن يعطوا الإشارة وعندما ينقض الشعب على الظالمين، بكل ما لديه من وسائل لا تتفد. أما إذا تبين أن مصالحهم لا تهم الآخرين وأن قوتهم هي عجز فإما أ، يكون الذنب حينئذ هو ذنب أولئك السفطانيين المؤذين الذين يشقون صفوف الشعب غير المنفصم إلى معسكرات متعادلة مختلفة وإما أن الجيش قد توحش أو أنعمى لدرجة تعذر عليه معها أن يدرك أن الأهداف الخالصة للديمقراطية هي أحسن الأشياء بالنسبة له هو نفسه، وأما أن تكون القضية كلها قد فشلت من جراء خطأ في التفاصيل أرتكب أثناء التنفيذ، وأما، أخيراً، أن تكون صدفة غير متوقعة قد آلت بالقضية إلى الفشل في هذه المرة. وعلى أي حال يخرج الديمقراطي من أشد الهزائم خزيًا وهو طاهر الذيل بقدر ما كان بريئًا عندما دخل فيها، بعد أن يكون قد تعزز اقتناعه بأنه لا بد أن ينتصر، وإنه لا ينبغي عليه هو وحزبه أن يتخليا عن موقفهما القديم بل بالعكس، فإن الظروف هي التي يجب عليها أن تتضح حتى تغدو ملائمة له.

وعلى هذا، لا ينبغي أن نتصور أن حزب "الجبيل" قد غدا بأسأ غاية البؤس، على الرغم مما أصابه من تنكيل وتحطيم ورغم أن عدد أعضائه قد قل كثيراً، ورغم الإذلال الذي لحق به من جراء النظام البرلماني الجديد. فإذا كان اليوم الثالث عشر من حزيران (يونيو) قد أقصى رؤساءه فهو قد أفسح المجال، من جهة أخرى، لـ"عباقرة" من الدرجة الثانية كان يتملقهم هذا الوضع الجديد. وإذا كان عجزهم في البرلمان لم يعد موضع شك فقد صار من حقهم الآن أن يقصروا عملهم على فورات الغضب انتصاراً للفضيلة وعلى الخطابة الطنانة الصاخبة. وإذا كان حزب النظام قد شاء أن يرى كل فئات الفوضى متجسمة فيهم، بوصفهم آخر ممثلين وسميين للثورة، لان في وسعهم أن يكونوا بالأولى أكثر تفاهة واعتدالا في واقع الأمر. إنهم عزوا أنفسهم على هزيمة الثالث عشر من حزيران (يونيو) بالقول البليغ: "ليتجاسروا على مس حق الاقتراع الشامل ليتجاسروا وأن مرة! حينئذ سوف نريهم أي رجال نحن!" "Nous Verrons" (لسوف نرى! الناشر).

إما فيما يتعلق "بالجليين" الذي فروا إلى الخارج فيكيفنا أن نشير هنا إلى أن ليدرو -رولان قد وجد نفسه مدعوا الآن إلى تشكيل حكومة فرنسية *in partibus* (على الورق. الناشر). وذلك بعد أن نجح في فترة لا تتجاوز الأسبوعين في تدمير الحزب القوي الذي كان يرأسه حتى انعدمت كل إمكانية لإنقاذه؛ وإن شخصه بدأ الآن عن بعد، وهو مقصي عن مسرح العمل، وكأن قامته قد إزادبت ارتفاعا بقدر ما هبط مستوى الثورة وتضاءلت أشخاص أصحاب الأمر والنهي الرسميين في فرنسا الرسمية؛ وإنه أستطاع أن يظهر بوصفه المدعي الجمهوري لانتخابات سنة ١٨٥٢؛ وإنه أصدر تعميمات دورية إلى الولايشيين وغيرهم من الشعوب توعدها فيها طغاة القارة بإفاعليه هو وحلفائه. وهل كان برودون مخطئاً كل الخطأ عندما صاح في وجوه هؤلاء السادة: "Vous n'etes que des blagueurs"؟ ("لستم سوى فواشيش!" . الناشر).

إن حزب النظام لم يحطم قوة "الجبيل" فحسب في اليوم الثالث عشر من حزيران (يونيو)، بل إنه توصل أيضاً إلى إخضاع الدستور لقرارات الأكثرية في الجمعية الوطنية. وقد فهم الجمهورية كما يلي: في الجمهورية، تسود البرجوازية بأشكال

برلمانية دون أن تواجه إياه حدود من مثل حق السلطة التنفيذية في النقص أو حق هذه السلطة في حل البرلمان كما هي الحال في الحكم الملكي. وتلك هي الجمهورية البرلمانية، بحسب تحديد تيير. ولكن البرجوازية إذ أمنت لنفسها، في اليوم الثالث عشر من حزيران (يونيو)، السلطان التام في داخل البرلمان، ألم تنزل بالبرلمان نفسه ضربة قاضية بطرد أكثر نوابه شعبية، في مواجهة السلطة التنفيذية والشعب وبذلك أضعفته؟ إن البرجوازية بتسليمها نوابًا عديدين دون تكلف إلى المحاكم قد ألغت حصانتها البرلمانية ذاتها. كما أن النظام المهين الذي فرضته على نواب "الجبيل" قد رفع من شأن رئيس الجمهورية بذات القدر الذي غض فيه من شأن كل ممثل من ممثلي الشعب على إنفراد. وإذ هي وصفت انتفاضة استهدفت حماية الدستور بأنها عمل فوضوي يهدف إلى هدم المجتمع، حرمت نفسها من إمكانية الدعوى إلى الانتفاضة إذا ما عمدت السلطة التنفيذية إلى خرق الدستور من أجل محاربتها. ومن سخرية التاريخ أن أدينوا، ذلك القائد الذي قصف روما بالمدفعية بناء على تعليمات بونايرت، فهياً بذلك المناسبة المباشرة للعصيان الدستوري في الثالث عشر من حزيران (يونيو)، قيّض له أن يكون الرجل الذي قدمه حزب النظام إلى الشعب في ضراعة وعلى غير طائل بوصفه القائد المنافح عن الدستور ضد بونايرت في الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥١. وبطل آخر من أبطال الثالث عشر من حزيران (يونيو): فيرا الذي أطري من على منبر الجمعية الوطنية بسبب الأعمال الوحشية التي ارتكبتها في مكاتب الصحف الديمقراطية على رأس عصابة من أفراد الحرس الوطني تنتمي إلى دوائر أرستقراطية المال - فيرا هذا نفسه كان مطلعًا على مؤامرة بونايرت وساهم مساهمة كبيرة في حرمان الجمعية الوطنية ساعة موتها من أية حماية من جانب الحرس الوطني.

وقد كان للثالث عشر من حزيران (يونيو) معنى آخر أيضًا. أن "الجبيل" كان يبذل جهده لمحكمة بونايرت ولذلك كانت هزيمته نصرًا مباشرًا لبونايرت ووظفًا شخصيًا له على أعدائه الديمقراطيين. إن حزب النظام هو الذي أحرز هذا النصر، وكل ما كان على بونايرت هو أن يسجل هذا النصر في سجله. وقد فعل ذلك. ففي اليوم الرابع عشر من حزيران (يونيو) كان المرء يقرأ على جدران باريس منشورًا يطل فيه الرئيس من صومعته، وهو متردد، كأنما لا شأن له بكل هذا، كأنه أرغم أرغامًا وأكرهه على ذلك مجرد ضغط الأحداث، ويشكو، كأنما هو الفضيلة التي أسىء فهمها، من الافتراءات التي يوجهها إليه خصومه، في الوقت الذي يبدو فيه وكأنه يجعل قضية شخصه هي قضية النظام كان يجعل في الواقع من قضية النظام قضية شخصه. أضف إلى هذا أن الجمعية الوطنية، وإن وافقت فيما بعد على الحملة على روما، بيد أن بونايرت هو الذي تولى المبادرة في الموضوع. وهو بعد أن أعاد تنصيب رئيس الكهنة صموئيل في الفاتيكان أصبح لديه أمل في دخول التويليري باعتباره الملك داود^(٣٧). لقد كسب الكهنة إلى صفه.

أن تمرد الثالث عشر من حزيران (يونيو) قد أقنصر، كما رأينا، على موكب سلمى في الشوارع. وبالتالي لم يكن ممكنًا لهذا السبب أن تكون الغلبة فيه سبيلًا إلى الظفر بغار الحروب. وعلى الرغم من هذا فإن حزب النظام، في وقت كهذا الوقت فقير بالأبطال والأحداث، حول هذه المعركة التي لم تسل فيها دماء إلى أوسترلنز ثانية. المنابر والصحف أثنت على الجيش بوصفه قوة النظام، على نقيض الجماهير الشعبية التي تمثل عجز الفوضى، ومجدت شانغلرنييه باعتباره "حصن المجتمع" - خداع أنطلى عليه هو نفسه آخر الأمر. وفي هذه الأثناء كانت القطعات العسكرية التي كان مشكوكًا في ولائها قد نقلت من باريس خلسة وكذلك نفيت الفصائل التي أظهرت في الانتخابات مشاعر ديموقراطية أكثر من سواها من فرنسا إلى الجزائر، وأحيل المشاعبون من الجنود إلى مفارز العقاب وأخيرًا نفذت عملية عزل الصحافة عن التكنات والتكنات عن المجتمع المدني بصورة منتظمة.

(٣٧) تلميح إلى خطط لويس بونايرت الذي كان يأمل باستلام التاج الفرنسي من يدي بابا روما بيوس التاسع. وتوري التوراة أن البني صموئيل مسح الملك داود بالميرون عند تنصيبه ملكًا.

وهنا نكون قد وصلنا إلى نقطة الانعطاف الحاسمة في تاريخ الحرس الوطني الفرنسي. كان الحرس الوطني في سنة ١٨٣٠ العامل الحاسم في تقرير مصير عهد العودة. وفي عهد لويس فيليب كان كل تمرد يقف فيه الحرس الوطني إلى جانب الجنود يمني بالفشل. وعندما أظهر الحرس الوطني في أيام شباط (فبراير) ١٨٤٨ موقفًا سلبيًا تجاه الانتفاضة وموقفًا مبهمًا تجاه لويس فيليب، سلم هذا بهزيمته وهزم فعلاً. وهكذا رسخ الاعتقاد بأنه لا يمكن للثورة أن تنتصر بدون الحرس الوطني ولا للجيش أن ينتصر والحرس الوطني ضده. كانت هذه الخرافة في أيام حزيران (يونيو) ١٨٤٨ عندما قام الحرس الوطني بأسره، بالاشتراك مع قوات الميدان، بإخماد الانتفاضة. وبعد أن تسنّم بونايرت منصب رئيس الجمهورية طراً على مركز الحرس الوطني بعض الضعف بعد أن جمعت قيادة قوات الحرس الوطني مع قيادة فرق ٤٤ الجيش الأولى في شخص شانغارنييه، بصورة غير دستورية.

وكما أن قيادة الحرس الوطني ظهرت هنا كصفة من صفات القيادة العسكرية العليا، كذلك ظهر الحرس الوطني نفسه كمجرد ذيل القيادة العسكرية العليا، وكذلك ظهر الحرس الوطني نفسه كمجرد ذيل لقوات الميدان. وأخيراً، في الثالث عشر من حزيران (يونيو) كسرت شوكتة نهائياً، ولم يكن ذلك بتسريحه تدريجياً جزءاً بعد آخر فحسب أبتداء من هذا اليوم في جميع أنحاء فرنسا، حتى لم يتبقّ منه سوى شراذم ضئيلة. فإن مظاهرة الثالث عشر من حزيران (يونيو) كانت قبل كل شيء مظاهرة قام بها القسم الديموقراطي من الحرس الوطني. صحيح أن الحرس الوطني لم يقاوم الجيش بكامل سلاحه بل ببيزته العسكرية فقط ولكن في هذه البزة بالذات كان يكمن الطلسم. لقد أفتتحت الجيش بأن هذه البزة كانت قطعة من الصوف شأنها شأن غيرها وزال السحر. أن البرجوازية والبرجوازية الصغيرة في شخص الحرس الوطني قد اتحدتا في أيم حزيران (يونيو) ١٨٤٨ مع الجيش ضد البروليتاريا. وفي الثالث عشر من حزيران (يونيو) ١٨٤٩ شتت البرجوازية الحرس الوطني البرجوازي الصغير بمساعد الجيش. وفي اليوم الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥١ لم يكن الحرس الوطني البرجوازي موجوداً، وكل ما فعه بونايرت، عندما وقع فيما بعد على مرسوم تسريحه، هو أنه دون هذه الحقيقة الواقعة. وهكذا حطمت البرجوازية بنفسها آخر سلاح لها ضد الجيش، ولكن كان عليها أن تفعل ذلك في اللحظة التي لم تعد فيها البرجوازية الصغيرة تقف وراءها تابعة لها بل كانت تقف أمامها ثائرة عليها. ثم أن البرجوازية كانت ملزمة، بصورة عامة، بأن تدمر بأيديها كل وسائل دفاعها ضد الاستبداد حالما أصبحت هي نفسها مستبدة.

وفي هذه الأثناء احتفل حزب النظام بظفره مجدداً بسلطة كأنها ما ضاعت في سنة ١٨٤٨ إلا ليدها ثانية في سنة ١٨٤٩ وقد تحررت من قيودها كلها، احتفل بهجمات عنيفة شنها ضد الجمهورية وضد الدستور، وبلغت صيها على جميع الثورات المقبلة والحاضرة والماضية، بما فيها تلك التي قام بها قادمة أنفسهم وأخيراً بإصدار قوانين كمنمت الصحافة وقضت على حرية تأليف الجمعيات، وصدقت على حالة الحصار بوصفها نظاماً طبيعياً. ثم أرجأت الجمعية الوطنية جلساتها من منتصف آب (أغسطس) حتى منتصف تشرين الأول (أكتوبر)، بعد أن عينت لجنة دائمة خلال فترة غيابها. وفي خلال هذه الفترة حاك الشرعيون الدسائس مع أيمز، والأورليانيون مع كليومونت، وحاك بونايرت دسائسه بواسطة الجولات المدبرة تدبيراً فحماً كما حاكت مجالس المقاطعات - بالمداولات حول إعادة النظر في الدستور؛ وهي الوقائع التي كانت تتكرر بصفة منتظمة أثناء العطل الدورية للجمعية الوطنية، والتي ليس في نيتي أن أبحثها بالتفصيل إلا عندما تصبح أحداثاً. وحسبنا هنا أن نشير، فضلاً عن هذا، إلى إنه كان من قصر النظر بالنسبة للجمعية الوطنية أن تخفي عن المسرح فترات طويلة نسبياً وترك شخصاً واحداً فقط، ولو إنه مخلوق بانس، على رأس الجمهورية، هو لويس بونايرت، بينما كان حزب النظام يتفتت إلى الأجزاء الملكية التي كان يتألف منها والتي رغبتها المتعارضة بشأن عهد العودة، مما عرضه للفصائح أمام الناس. وكلما كانت ضجة البرلمان المصمة تخفت خلال هذه العطل وتذوب هيئته فلي الأمة، كان يتضح على نحو لا لبس فيه إن شيئاً واحداً فقط كان ما يزال ناقصاً حتى يتم الشكل الصحيح لهذه الجمهورية: إن تصبح العطل البرلمانية دائمة، وأن يستعاض عن شعارها القائل:

Liberté, égalité fraternite (الحرية والمساواة والإخاء. الناشر.) بكلمات صريحة واضحة لا تفسح المجال لتفسيرها تفسيراً مزدوجاً وهي: Infanterie Cavalerie, Artilleriel (المشاة والخيالة والمدفعية. الناشر.).

في منتصف شهر تشرين الأول (أكتوبر) سنة ١٨٤٩ استأنفت الجمعية الوطنية جلساتها. وفي اليوم الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) فاجأها بونابرت برسالة أعلن فيها إقالة وزارة بارو - فالو وتشكيل وزارة جديدة. ولم يسبق أن طُرد خادم بعد تكلف أكبر مما فعل بونابرت مع وزرائه. أن الركلات التي قصد بونابرت بها الجمعية الوطنية قد أصابت هذه المرة بارو وشركاه.

إن وزارة بارو كانت، كما رأينا، مؤلفة من شرعيين وأورليانيين، وزارة حزب النظام. وقد كان بونابرت في حاجة إليها ليحل الجمعية التأسيسية الجمهورية وليدبر الحملة على روما وليكسر شوكة الحزب الديمقراطي. وقد طمس نفسه وقتذاك، كما كان يبدو، وراء هذه الوزارة وتنازل عن السلطة الحكومية ووضعها في أيدي حزب النظام، وارتدى قناع التواضع الذي كان يرتديه في باريس رؤساء تحرير الجرائد في عهد لويس فيليب - قناع homme de paille (المسئول الأسمى. الناشر). ولكنه عمد الآن إلى طرح قناع لم يعد بعد حجاباً يستطيع أن يخفي سيماءه وراء بل غداً قناعاً حديدياً كان يمنعه من إظهار سيماء خاصة به. لقد دعا وزارة بارو إلى الحكم قصد حل الجمعية الوطنية الجمهورية باسم حزب النظام، وعزل هذه الوزارة لكي يعلن اسمه مستقلاً عن الجمعية الوطنية لحزب النظام هذا.

ولم تكن تنقصه الذرائع المقبولة الظاهر التي يبرر بها هذا العزل. فإن وزارة بارو قد أهملت حتى المجاملات التي ينبغي التقيد بها حيال رئيس الجمهورية بوصفه سلطة قائمة إلى جانب الجمعية الوطنية. ففي أثناء عطلة البرلمان نشر بونابرت رسالة وجهها إلى ادغار نبي كان يبدو فيها إنه لا يوافق على الموقف المتزمت الذي وقفه البابا (بيوس التاسع. الناشر). تماماً كما نشر من قبل رسالة امتدح فيها أودينو بسبب الهجوم على الجمهورية الرومانية، مخالفاً في ذلك الجمعية التأسيسية. وعندما صدقت الجمعية الوطنية على الميزانية الخاصة بالحملة الرومانية طرح فكتور هوغو، بدافع من الليبرالية المزعومة، هذه الرسالة للمناقشة. وعمد حزب النظام بصيحات الإنكار المشوب بالازدراء إلى خنق الفكرة القائلة أن تصرفات بونابرت غير الذكية يمكن أن تكوه لها إية أهمية سياسية. ولم يلتقط واحد من الوزراء القفاز الذي ألقى في وجه بونابرت. وفي مناسبة أخرى عمد بارو، بما هو معهود فيه من بلاغة جوفاء، إلى إلقاء كلمات غاضبة من على المنبر حول "الدسائس المنكرة" التي كانت تجرى، حسب تأكيده، بين الحاشية المباشرة للرئيس. وأخيراً رفضت الوزارة بصورة قاطعة تقديم أي اقتراح لزيادة مخصصات رئيس الجمهورية، في الوقت الذي توصلت فيه إلى الحصول من الجمعية الوطنية على مرتب أرملة لدرقة أورليان. ولكن المدعي بالتاج الإمبراطوري قد أندمج أوثق الاندماج في شخص بونابرت المغامر الخائب حتى أن الفكرة العظيمة التي كانت تساوره وهي إنه مدعو لإعادة الإمبراطورية كانت تنتمها عنده دائماً فكرة عظيمة أخرى هي أن الشعب الفرنسي مدعو لسداد ديونه.

إن وزارة بارو - فالو كانت أول وآخر وزارة برلمانية أخرجها بونابرت للوجود. وعلى ذلك كان عزلها يشكل نقطة تحول حاسمة. فقد خسر حزب النظام بها إلى غير رجعة حصناً ضرورياً للحفاظ على الحكم البرلماني إلا وهو قيادته للسلطة التنفيذية. وواضح إنه في بلد كفرنسا، حيث يأتى بأمر السلطة التنفيذية جيش من الموظفين يتجاوز عدده نصف مليون أي أن السلطة التنفيذية تحتفظ لذلك بصورة دائمة بكتلة ضخمة من المصالح والأشخاص في حالة اعتماد مطلق عليها، وحيث تلف الدولة المجتمع المدني بشباكها وتراقبه وتوجهه وتهيمن عليه وتقوم على أموره ابتداء من أكثر مظاهر حياته شمولاً إلى أقل حركاته شأنًا، ومن أعم أشكال وجوده إلى حياة الأفراد الخاصة، وحيث تكتسب هذه الهيئة الطفيلية، من جراء المركزية الخارقة

العادة، وجودًا كليًا ومعرفة كلية وقدرة على المرونة والحركة المتزايدتين اللتين لا تجدان لهما ندا إلا في عدم الاستقلال العاجز للهيئة الاجتماعية الفعلية وفي ميوعتها وانعدام شكلها - واضح أن الجمعية الوطنية تخسر في بلد كهذا كل نفوذ حقيقي لها عندما تفقد سيطرتها على توزيع المناصب الوزارية ان لم تعتمد في الوقت نفسه إلى تبسيط إدارة الدولة وتخفيض جيش الموظفين بقدر الإمكان، وأخيرًا أن لم تدع المجتمع المدني والرأي العام يخلقان أجهزة خاصة بهما مستقلة عن السلطة الحكومية. بيد أن المصالح المادية للبرجوازية الفرنسية متشابكة أوثق التشابك مع الاحتفاظ بجهاز الدولة الواسع هذا بما له من تشعبات متعددة. فهي تجد هنا الوظائف لمن يفيض من بينها وتعوض، على شكل المرتبات الحكومية، عما تعجز عن أخذه لجيبها على شكل الأرباح والفوائد والريع والمكافآت. ومن ناحية أخرى كانت مصالحها السياسية قد أرغمتها على أن تزيد كل يوم إجراءات القمع، أي أن تزيد يوميًا موارد سلطة الدولة وموظفيها، بينما كان عليها أن تخوض في الوقت نفسه حربًا غير منقطعة ضد الرأي العام وأن تعتمد بدافع الارتياح إلى شل الأجهزة المستقلة للحركة الاجتماعية وتعطيلها حيثما لم تتجح في بترها تمامًا. وهكذا كانت البرجوازية الفرنسية مرغمة بحكم وضعها الطبقي على أن تبيد شروط وجود كل سلطة برلمانية، وبالتالي سلطتها البرلمانية هي أيضًا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن تجعل السلطة التنفيذية المعادية لها سلطة قاهرة.

لقد دعيت الوزارة الجديدة باسم وزارة دوبول. وليس معنى هذا أن الجنرال دوبول قد تسلم منصب رئيس الوزراء. بل أن بونايرت قد عمد بالأحرى - وفي نفس الوقت الذي أقال فيه بارو - إلى إلغاء هذا المقام الذي كان يحكم على رئيس الجمهورية فعلاً بأن يظل في وضع الصفر القانوني الذي يكون فيه الملك الدستوري، ولكن ملك دستوري بلا عرش ولا تاج، بلا صولجان ولا سيف، بلا امتياز حصانة وبلا حيازة وراثية لأعلى مقام في الدولة، - وأسوأ ما في الأمر - بلا مخصصات. كانت وزارة دوبول تضم شخصًا واحدًا فحسب ذا مكانة برلمانية وهو المرابي فولد، الذي كان من أسوأ رجال أريستقراطية المال ذكرًا. وقد نال منصب وزير المالية. ولو رجع المرء إلى لوائح أسعار بورصة باريس لوجد الأوراق المالية الفرنسية، اعتبارًا من أول تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٤٩ فصاعدًا، كانت ترتفع وتهبط تبعًا لارتفاع مكانة بونايرت وهبوطها. وهكذا ما أن وجد بونايرت حليفًا له في البورصة حتى استولى في الوقت نفسه على الشرطة بتعيين كارلييه مديرًا لشرطة باريس.

بيد أن النتائج التي أسفر عنها تغيير الوزارة لم يكن ممكنًا أن تظهر إلا في مجرى التطور. في بداية الأمر لم يسر بونايرت هذه الخطوة إلى الأمام إلا ليُدفع إلى الوراء على نحو أشد جلاء. وقد أُرِدِف رسالته الفظة تلك ببيان في منتهي التذلل يعلن فيه ولاءه للجمعية الوطنية. وكلما كان الوزراء يجرؤون على القيام بمحاولة وجلة لإضفاء شكل مشاريع القوانين على أهوائه الشخصية، كان يبدو أنهم يقومون رغماً عن أرائهم وبحكم مناصبهم فحسب، بمأموريات مضحكة كانوا مقتنعين سلفًا بعدم جدواها. وكلما كان بونايرت يهذر في الكلام في مقاصده من وراء ظهور وزرائه ويلعب بـ "idées napoléoniennes" الخاصة به (٣٨) كان وزراءه هو يتصلون منه من على منبر الجمعية الوطنية. وكان يبدو كأنه لا يعرب عن شهواته الاغتصابية إلا لكي لا تسكت الضحكات الشامتة التي يطلقها أعداؤه. كان يتصرف كأنه عبقرى غير معترف به وتتنظر إليه الدنيا كلها نظرتها إلى أبله. لم يسبق له قط أن تمتع من قبل باحتقار جميع الطبقات إلى مدى أعظم مما حدث في هذه الفترة. ولم يسبق للبرجوازية أن حكمت حكمًا أكثر استبدادا، ولم يسبق لها أن عرضت على الملائع شائرا سلطانها بهذا القدر من المباهاة.

ليس من شأني هنا أن أكتب تاريخ نشاطها التشريعي، وهو النشاط الذي يتلخص في هذه الفترة في قانونين: القانون الذي يعيد فرض ضريبة الخمر وقانون التعليم الذي يلغي الإلحاد. وإذا كانت البرجوازية تعرقل استهلاك الفرنسيين للخمر،

(٣٨) تلميح إلى كتاب لويس بونايرت "الأفكار النابوليونية" الذي صدر في باريس عام ١٨٣٩ "Des idées Napoléon - Louis Bonaparte." Paris. 1839).

فإنها عمدت مقابل ذلك إلى منحهم ماء الحياة الطاهرة على نحو أوفر وأغزر. وإذا كانت البرجوازية، بإصدار القانون الخاص بضريبة الخمر، قد أعلنت نظام الضرائب القديم المقيت نظاماً مصوناً، فهي قد سعت بواسطة قانون التعليم، إلى أن تضمن بين الجماهير بقاء الحالة العقلية القديمة التي تتيح لها احتمال نظام الضرائب هذا. وأن المرء ليدهش إذ يرى الأورليانيين، البرجوازيين الليبيراليين، اتباع الفولتيرية والفلسفة الاختيارية القدامى هؤلاء، يعهدون إلى أعدائهم الألداء التقليديين، اليسوعيين، بالإشراف الروحي على الفرنسيين. وإيّا كانت الخلافات بين الأورليانيين والشرعيين فيما يتصل بأمر المدعي بالعرش، فقد كانوا يدركون أن حكمهم الموحد يقتضي توحيد وسائل القمع في العهدين وأن وسائل الاستبعاد التي أتبعته في عهد ملكية تموز (بوليو) كان ينبغي أن تكمل وتعزز بوسائل التي أتبعته في عهد العودة.

أما الفلاحون، الذين خيب جميع آمالهم وسحقهم أكثر من أي وقت مضى هبوط أسعار القمح من جهة والعبء المتزايد للضرائب وديون الرهن من جهة أخرى، فقد بدأوا يتحركون في المقاطعات. وقد أجبوا على ذلك بحملة ضد أساتذة المدارس الذي أخضعوا لرجال الأكليروس وبحملة ضد رؤساء البلديات الذي أخضعوا لحكام المقاطعات وأخيراً بنظام التجسس الذي أخضع له الجميع. وفي باريس والمدن الكبرى تكوّن للرجعية ذاتها سيماء عصرها وهي ترزعج أكثر مما تضغط. وفي الريف تصبح خسيصة، خشنة، تافهة، متعبة ومزعجة، وبكلمة واحدة جندرمة. وفي وسع المرء أن يدرك كيف أن ثلاث سنوات من حكم الجندرمة، يكرسها حكم القسيس، كان لا بد أن تفسد أخلاق الجماهير غير الناضجة.

ومهما كان مبلغ الانفعال أو الخطب الحماسية التي كان حزب النظام يلجأ إليها ضد الأقلية من على منبر الجمعية الوطنية فإن كلامه ظل ذا مقطع واحد ككلام المسيحيين الذي كان عليهم أن يقولوا: نعم، نعم، لا، لا! كذلك على المنابر كما في الصحافة، غث كلغز حله معروف سلفاً. وسواء كان الأمر يتعلق بحق الائتماس أو ضريبة الخمر، بحرية الصحافة أو التجارة الحرة، بالتوادي أو دستور البلديات، بضمان الحرية الشخصية أو تحديد ميزانية الدولة، فإن كلمة السر الواحدة تتكرر دائماً والموضوع يبقى واحداً على الدوام، والحكم جاهز أبداً، وهو دائماً بلا تغيير: "الاشتراكية!" حتى الليبيرالية البرجوازية كانوا يعلنونها اشتراكية، والاستتارة البرجوازية والإصلاح المالي البرجوازي اشتراكية. لقد كانت اشتراكية أن تبني سكة حديد حيثما كانت قناة من قبل، وكانت اشتراكية أن يدافع المرء عن نفسه بخيزرانه حين يهاجمه أحد بالشيش.

لم يكن هذا مجرد جملة أو موضوعة أو أسلوب في النضال الحزبي. فإن البرجوازية أدركت أدركاً صحيحاً أن جميع أنواع الأسلحة التي أعدتها لمحاربة الإقطاع قد أدارت رؤوسها ضدها هي وأن جميع وسائل التعليم التي أوجدتها قد ثارت ضد مدنيته هي وأن جميع الإلهة التي خلقتها قد تخلت عنها. لقد فهمت أن كل ما يدعي بحريات المواطنين وأجهزة التقدم كانت تتناول على حكمها الطبقي وتهدهده من جانب أساسه الاجتماعي وقمته السياسية في الوقت نفسه، وإنها أصبحت لهذا السبب "اشتراكية". وفي هذا التهديد وهذا التناول رأت بحق سر الاشتراكية التي قدرت معناها واتجاهها بأصح مما تقدر نفسها هذه التي تدعى بالاشتراكية والتي لا تستطيع أن تفهم لهذا السبب لماذا يقسو قلب البرجوازية كل هذه القسوة عليها، سواء وهي تندب آلام البشرية على نحو مؤثر، أو تعظ عظة مسيحية حول العصر الأفني السعيد والمحبة الأخوية الشاملة، أو تلغو حول الروح والتعليم والحرية وعلى طريقة أهل البر والإنسانية، أو تعتمد كدأب النظريين المتحلقين إلى اختلاف نظام للتوفيق ونشر الرخاء بين جميع الطبقات. بيد أن البرجوازية لم تدرك شيئاً واحداً وهو أن نظامها البرلماني نفسه، وأن سيطرتها السياسية بصورة عامة، إذا كنا منسجمين في المحاكمة، لا بد لهما الآن أن يتعرضوا أيضاً للشجب العام بوصفهما شيئاً اشتراكياً. وطالما أن سيطرة البرجوازية لم تنظم تنظيمًا تاماً بعد، وطالما إنها لم تكتسب التعبير السياسي الخالص فإن التناحر بين البرجوازية وبين الطبقات الأخرى لم يكن يستطيع كذلك أن يظهر في شكله الخالص ولم يكن، حيثما ظهر، يستطيع أن يتجه الاتجاه الخطير الذي يتحول معه كل صراع ضد سلطة الدولة إلى صراع ضد رأس المال. وإذا كانت البرجوازية ترى في كل مظهر من

مظاهر الحياة الاجتماعية تهديدًا "للسكينة" فكيف كانت تريد أن تحتفظ على رأس هذا المجتمع بنظام القلق، بنظامها هي بالذات، النظام البرلماني، هذا النظام الذي يعيش، على حد تعبير أحد الناطقين باسمها، في الصراع وبالصراع؟ وكيف يستطيع النظام البرلماني الذي يعيش بالنقاش، وأن يمنع النقاش؟ أن كل مصلحة وكل إجراء اجتماعي يتحولان هنا إلى فكرة عامة، ويعتبران فكرة، فكيف يتسنى لأيه مصلحة أو أية إجراءات أن تنصّب فوق التفكير وتقرض كرمز للإيمان؟ أن كفاح الخطباء على المنابر يستتبع كفاح المتيّحين على صفحات الجرائد، ونادي النقاش في البرلمان تكمله بالضرورة نوادي النقاش في الصالونات والحانات. والنواب الذي يرجعون على الدوام إلى الرأي العام يعطون بالتالي الرأي العام الحق في الإفصاح عن وجهات نظره الحقيقية في العرائض. أن النظام البرلماني يترك كل شيء لقرار الأكثرية، فكيف لا ترغب الاكثريات العظمى خارج البرلمان في اتخاذ القرارات؟ إذا كان رب الحكم ضاربًا بالدفع فما عسى أن ننتظر ممن هم دونه غير الرقص؟

وهكذا فإن البرجوازية، إذ تصم الآن "بالاشتراكية" ما كانت تمجده سابقًا باعتباره "ليبيراليا"، تعترف بأن مصالحها الخاصة تملّي عليها أن تتخلص من خطر حكمها ذاتها، وبضرورة تسكين برلمانها البرجوازي بادئ ذي بدء من أجل إعادة السكينة على البلاد، وبأن سلطتها السياسية ينبغي أن تكسر حتى يتسنى المحافظة على سلطتها الاجتماعية دون مساس، وبأن البرجوازيين الأفراد يستطيعون أن يواصلوا استغلالهم للطبقات الأخرى وأن يتمتعوا دونما إزعاج بخيرات الملكية والعائلة والدين والنظام ولكن بشرط أن يحكم على البرجوازية بوصفها طبقة، شأنها في ذلك شأن الطبقات الأخرى، بالنفاهة السياسية المتساوية، وبأنه يجب خلع التاج عنها لكي تحافظ على محفظتها، وبأن السيف الذي يحميها ينبغي، في الوقت ذاته، أن يظل مسلطًا فوق رأسها كسيف داموقليس.

أما في مجال المصالح العامة للبرجوازية فقد أثبتت الجمعية الوطنية إنها عديمة الإنتاج تمامًا حتى أن المناقشات بشأن بناء سكة حديد باريس - أفينيون، على سبيل المثال، وهي التي بدأت في شتاء ١٨٥٠، لم تكن ناضجة بعد للختام في الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥١. فحيثما لم تكن الجمعية الوطنية تقم أو تسلك مسلكًا رجعيًا كانت مصابة بعقم لا شفاء منه.

بينما كانت وزارة بونايرت، من جهة، تأخذ زمام المبادرة في صياغة القوانين وفقًا لروح حزب النظام وتشدّد من جهة أخرى قساوة تنفيذ هذه القوانين، كان بونايرت يسعى، من جهته إلى كسب الشعبية بما يقدمه من مقترحات صبيانية سخيفة مظهرًا عداوته للجمعية الوطنية ولملمًا إلى دفيئة سرية حالت الظروف مؤقتًا فحسب دون أن يفتح كنوزها هذه للشعب الفرنسي. من هذا القبيل كان الاقتراح القاضي بزيادة رواتب ضباط الصف بمقدار ٤ سنوات (سو - sou) - الجزء العشرون من الفرنك أو خمسة سنتيمات. (الترجم.) يومًا ومن هذا القبيل كان مشروع "مصرف الشرف" لإقراض العمال. المال موهوبًا والمال مدانًا - هذه هي الآفاق التي كان يعلل النفس بأن يغوي بها الجماهير. الهبات والقروض، أن الفن المالي لحتالة البروليتاريا - سواء كانوا من درجة عالية أو واطئة - لم يكن يتعدى هذا. هذه هي اللوالب الوحيدة التي كان بونايرت يعرف كيف يحركها. ولم يسبق من قبل أن ضارب مدع على سفالة الجماهير بمثل هذه السفالة.

أن الجمعية الوطنية قد ثارت مرارًا وتكرارًا على هذه المحاولات التي لا لبس فيها لكسب الشعبية على حسابها في ظروف خطر متزايد كان يتمثل في احتمال مجازفة هذا المغامر الذي كانت تنخسه ديونه والذي لم تكن تردعه سمعة راسخة - بعمل يائس. كانت الخلافات بين حزب النظام والرئيس توشك أن تتخذ طابعًا خطيرًا عندما ألقى به حادث غير منتظر مرة أخرى تائبًا بين ذراعي الحزب. ونعني بذلك الانتخابات الإضافية في العاشر من آذار (مارس) سنة ١٨٥٠. لقد أجريت هذه الانتخابات بغية ملء مقاعد النواب التي شغرت بعد الثالث عشر من حزيران (يونيو) بسبب السجن أو النفي. أن باريس لم تنتخب إلا المرشحين الاشتراكيين - الديمورايطيين بل إنها ركزت معظم الأصوات على أحد المشتركين في انتفاضة حزيران

(يونيو) ١٨٤٨، على ديفلوت. وهكذا تأرت البرجوازية الصغيرة الباريسية، بالتحالف مع البروليتاريا، للهزيمة التي حاقت بها الثالث عشر من حزيران (يونيو) ١٨٤٩. وبدا أن البرجوازية الصغيرة ما اختفت من ميدان القتال في لحظة الخطر إلا لتظهر هناك من جديد في ظروف أكثر مؤاتاه، حائزة على قوات قتالية أكبر ورافعة شعاراً قتالياً أجراً. وبدا أن ظرفاً واحداً كان قد زاد من خطر هذا النصر الانتخابي: فإن الجيش أقترح في باريس لمتنرد حزيران (يونيو) ضد لاهيت، أحد وزراء بونايرت، وأقترح في المقاطعات إلى حد بعيد للجبلين الذي أكدوا هنا أيضاً رجحان كفتهم على خصومهم وأن لم يكن بالدرجة الحاسمة التي كان عليها في باريس.

ورأي بونايرت نفسه فجأة مرة أخرى إزاء ثورة. وكما كان الأمر في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٨٤٩ وكما كان في ١٣ حزيران (يونيو) ١٨٤٩، كذلك في العاشر من آذار (مارس) ١٨٥٠ اختفى بونايرت وراء حزب النظام. أُنحى امتثالاً واستماح العذر جنباً وصرغاً وأعرب عن استعداده لأن يشكل، بناء على أمر الأكثرية البرلمانية، أية وزارة ترضى عنها بل إنه توسل إلى زعماء الأورليانيين والشرعيين، إلى أمثال تيير وبيرييه وبروغي ومولييه، وبالاختصار إلى من يدعون بالبرجراف^(٣٩)، أن يأخذوا زمام الدولة بأيديهم. وأثبت حزب النظام عجزه عن اغتنام هذه الفرصة التي لن تعود. فهو بدلاً من أن يستولى بجرأة على السلطة التي عرضت عليه، لم يرغم بونايرت حتى على إعادة الوزارة التي أقالها في اليوم الأول من تشرين الثاني (نوفمبر). وأكتفي بإذلاله بالصفح عنه وبضم المسيو باروش إلى وزارة دوبول. وكان باروش هذا، بصفته مدعيًا عامًا، قد أرغى وأزبد أمام المحكمة العليا في بورجيه، المرة الأولى ضد ثوريي الخامس عشر من أيار (مايو) والمرة الثانية ضد ديموقراطيي الثالث عشر من حزيران (يونيو)، وكلتا المرتين أتهمهم بالاعتداء على الجمعية الوطنية. ولم يساهم أحد من الوزراء بونايرت فيما بعد أكثر من في الغضب من شأن الجمعية الوطنية، وبعد اليوم الثاني من كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥١ نصادفه مرة أخرى في ذلك المنصب المريح العالي الأجر، منصب نائب رئيس مجلس الشيوخ. لقد بصق في حساء الثوريين حتى يتمكن بونايرت من التهامه.

أما الحزب الاشتراكي - الديموقراطي فقد بدأ من جهته، وكأن لا هم له إلا إيجاد الذرائع لوضع انتصاره مرة أخرى موضع الشك، ولتتليم حده. أن فيدال وهو أحد النواب الذين انتخبوا حديثاً عن باريس، كان قد أُنتخب في الوقت نفسه عن ستراسبورغ وقد حمل على أن يرفض النيابة عن باريس وأن يقبلها عن ستراسبورغ. وهكذا، بدلاً من أن يجعل الحزب الديموقراطي نصره في الانتخابات نصراً فاصلاً ويرغم بذلك حزب النظام فوراً على أن ينازعه أياه في البرلمان، بدلاً من أن يرغم خصمه على القتال، على هذا الوجه، في لحظة الحماسة الشعبية والجو المؤاتي في الجيش، عمد هذا الحزب إلى أتعاب باريس خلال شهري آذار (مارس) ونيسان (أبريل) بدعاية انتخابية جديدة، وترك العواطف الشعبية الفائرة تستنفذ قوتها في هذه اللعبة الانتخابية الجديدة المؤقتة، وأطفأ الطاقة الثورية بالنجاحات الدستورية وبعزق هذه الطاقة في المكائد الصغيرة والخطب الطنانة الجوفاء والتظاهر بالحركة، وترك البرجوازية تتمالك نفسها وتأخذ أهبثها، وهو قد أضعف أخيراً مغزى انتخابات آذار (مارس) بتعليق عاطفي عليها، بانتخابات نيسان (أبريل) الفرعية، بانتخاب أوجين سو. وبكلمة واحدة جعل من العاشر من آذار (مارس) كذابة أو نيسان (أبريل).

أن الأكثرية البرلمانية قد فهمت ضعف عدوها. وبما أن بونايرت قد ترك لحزب النظام إدارة الهجوم ومسئوليته فقد أعد البرجرافيون السبعة عشر قانوناً انتخابياً جديداً عهد أمر تقديمه إلى المسيو فوشيه الذي توسل لينال هذا الشرف. وفي اليوم

(٣٩) البرجراف، أطلق هذا اللقب على زعماء الأورليانيين والشرعيين السبعة عشر الذين اشتركوا في لجنة الجمعية التشريعية لوضع مشروع قانون انتخابي جديد، وذلك نظراً لادعائهم التي لا مبرر لها بالسلطة وليولهم الرجعية. واللقب مأخوذ من رواية تاريخية بالاسم نفسه ليفكتور هوغو عن الحياة في ألمانيا القرون الوسطى. وكانوا في ألمانيا يطلقون لقب برجراف على حكام المدن والدوائر الذين يعينهم الإمبراطور.

الثامن من أيار (مايو) قدم فوشيه القانون الذي كان سيلغي الاقتراع الشامل ويفرض على الناخبين شرط الإقامة لمدة ثلاث سنوات في الدائرة الانتخابية هذا مع العلم أن أثبات مدة هذه الإقامة كان متوقفاً في حالة العمال على شهادة من أرباب أعمالهم.

وإذ الديموقراطيون الذي هاجوا كثيراً على نحو ثوري أثناء الكفاح الانتخابي الدستوري، يأخذون الآن، وقد أقتضب الأمور أن يثبتوا جدية ذلك النصر الانتخابي والسلاح في أيديهم، يبشرون على نحو دستوري بالنظام والهدوء المهيب (Calme majestueux) والأعمال المطابقة للقانون أي الإذعان الأعمى لإدارة الثورة المعاكسة التي أدعت بإنها هي القانون. وفي أثناء المناقشات حُجِّل "الجبَل" حزب النظام معارضاً انفعاله الثوري بموقف التافه الشريف غير المتأثر بالعواطف الذي يراعي حدود القانون، وبطرحة ذلك الحزب أرضاً بتوجيه التأييب الذي يراعي حدود القانون، وبطرحة ذلك الحزب أرضاً بتوجيه التأييب المخيف له بأنه يتصرف بطريقة ثورية. وحتى النواب المنتخبين حديثاً بذلوا قصاراهم ليثبتوا بسلوكهم المحتشم الرزين مبلغ الخطل في التتديد بهم على اعتبار إنهم فوضويون وتفسير انتخابهم بأنه نصر للثورة. وفي اليوم الحادي والثلاثين من أيار (مايو) أقر قانون الانتخابات الجديد، وأكتفي "الجبَل" بتهريب احتجاج إلى جيب الرئيس. أعقب قانون الانتخابات قانون جديد للصحافة أخدمت بموجبه الصحافة الثورية تماماً^(٤٠). وقد استحققت هذه الأخيرة مصيرها. وبعد هذه الهزيمة الشنعاء لم يبقى غير صحيفتي "National" و"Presse"^(٤١) البرجوازيين باعتبارهما أكثر المراكز الأمامية للثورة تقدماً.

لقد رأينا كيف أن الزعماء الديموقراطيين فعلوا كل شيء خلال شهري آذار (مارس) ونيسان (أبريل) ليورطوا سكان باريس في قتال صوري وكيف إنهم فعلوا كل شيء بعد الثامن من أيار (مايو) ليصدرهم عن القتال الحقيقي. وفضلاً عن هذا لا يجوز أن ننسى أن سنة ١٨٥٠ كانت من أروع سنوات الازدهار الصناعي والتجاري وأن العمل كان لذلك متوفراً تماماً لبروليتاريا باريس. غير أن قانون الانتخاب الصادر في الحادي والثلاثين من أيار (مايو) ١٨٥٠ حرّمها من أية مساهمة في السلطة السياسية وعزلها حتى عن حلبة الصراع ذاتها. وقد رد هذا القانون العمال إلى مركز المنبوذين الذي كانوا يحتلونه قبل ثورة شباط (فبراير). وإذ سمح العمال بأن يقودهم الديموقراطيون في وجه حدث كهذا الحدث ونسوا المصالح الثورية لطبقته من أجل الرخاء الوقتي فقد تخلوا عن شرف كونهم قوة ظافرة واستسلموا لمصيرهم وأثبتوا أن هزيمة حزيران (يونيو) ١٨٤٨ قد جعلتهم عاجزين عن القتال لسنوات طويلة وأن العملية التاريخية كان لا بد لها في الوقت القريب أن تمضي مرة أخرى من فوق رؤوسهم. أما الديموقراطية البرجوازية الصغيرة التي صرخت في الثالث عشر من حزيران (يونيو): "ليتجاسروا على مس حق الاقتراع الشامل، ليتجاسروا وأن مرة!" فإنها قد عزت نفسها الآن بالادعاء القائل أن الضربة التي هوت عليها بها الثورة المعاكسة لم تكن ضربة وأن قانون الحادي والثلاثين من أيار (مايو) لم يكن قانوناً. ففي يوم الأحد الثاني من شهر أيار ١٨٥٢ سيطر كل فرنسي في مركز الاقتراع وقد حمل بطاقة الاقتراع بيد وحمل السيف باليد الأخرى. كانت تعزي نفسها بهذه النبوءة. وأخيراً كان الجيش قد ضبطه رؤساؤه لانتخابات آذار ونيسان ١٨٥٠ تماماً كما ضبطه لانتخابات ٢٨ أيار ١٨٤٩. بيد أنه في هذه المرة قال لنفسه حازماً: "لن نخدعنا الثورة مرة ثالثة".

أن قانون ٣١ أيار سنة ١٨٥٠ كان Coup d'état قامت به البرجوازية. أن جميع انتصاراتها السابقة على الثورة كان لها طابع مؤقت فسحب. وكانت تتعرض للخطر حالما كانت الجمعية الوطنية القائمة تتسحب من المسر؛. وكانت تعتمد على المصادفات التي يحملها أي انتخاب عام جديد معه. وتاريخ الانتخابات منذ عام ١٨٤٨ أثبت بصورة لا تحصى أن سلطان البرجوازية الأدبي على الجماهير الشعبية كان يضعف بنفس المقدار الذي كانت تزداد به سيطرتها الفعلية. في العاشر من آذار

(٤٠) بموجب قانون الصحافة الذي أقرته الجمعية التشريعية في تموز (يوليو) ١٨٥٠، زيدت الضمانة النقدية التي كان أصحاب الصحف ملزمين بدفعها زيادة كبيرة، وفرضت ضريبة جديدة - ضريبة طابع أميري شملت كذلك الكراس.

(٤١) كان هذا القانون الجديد مواصلة للتدابير الرجعية التي آلت إلى تصفية حرية الصحافة عملياً في فرنسا.

(مارس) ظهر أن حق الاقتراع الشامل يعارض سيطرة البرجوازية معارضة مباشرة. فأجابت البرجوازية على ذلك بإلغاء حق الاقتراع الشامل. ولذا كان قانون ٣١ أيار مظهرًا من المظاهر الملازمة للصراع الطبقي. ومن ناحية أخرى كان الدستور يستلزم حدًا أدنى مليوني صوت لجعل انتخاب رئيس الجمهورية صحيحًا. فإذا لم ينل أحد المرشحين للرئاسة هذا الحد الأدنى كان على الجمعية الوطنية أن تختار الرئيس من المرشحين الخمسة الذين يفوزون بأكثر عدد من الأصوات. وعندما أعدت الجمعية التأسيسية هذا القانون كان عدد الناخبين المسجلين في جداول الاقتراع عشرة ملايين. وعلى هذا كان خمس الناس الذي يحق لهم الاقتراع يكفي، بموجب هذا القانون لجعل انتخاب الرئيس صحيحًا. أن قانون ٣١ أيار (مايو) شطب ثلاثة ملايين صوت على الأقل من الجداول الانتخابية وخفض عدد الذين يتمتعون بحق الاقتراع إلى سبعة ملايين وأبقى مع ذلك الحد الأدنى القانون - وهو مليونان - اللازم لانتخاب الرئيس. ولذلك أرتفع الحد الأدنى القانون من خمس الأصوات الانتخابية جميعًا إلى حوالي الثلث أي بكلمة أخرى، فعل هذا القانون كل شيء لتهديب انتخاب الرئيس من أيدي الشعب إلى أيدي الجمعية الوطنية. وهكذا يبدو أن حزب النظام قد حصن حكمه بقانون ٣١ أيار (مايو) الانتخابي مرتين، وذلك بتسليم انتخاب نواب الجمعية الوطنية وانتخاب رئيس الجمهورية إلى القسم المحافظ في المجتمع.

وما أن مرت الأزمة الثورية وألغى الاقتراع الشامل حتى نشب الصراع ثانية بين الجمعية الوطنية وبونابرت.

حدد الدستور مرتب بونابرت بـ ٦٠٠٠٠٠٠ فرنك. ولم تكن تمضى سنة أشهر على تنصيبه حتى نجح في زيادة هذا المبلغ إلى الضعف لأن أوديلون بارو أنتزع من الجمعية التأسيسية علاوة إضافية قدرها ٦٠٠٠٠٠٠ فرنك سنويًا لسد نفقات ما يسمى بنفقات التمثيل. وبعد اليوم الثالث عشر من حزيران (يونيو) أوغر بونابرت بالمجاهرة بطلبات مماثلة ولكن دون أن يجد في هذه المرة أدنًا صاغية لدى بارو. والآن، بعد الحادي والثلاثين من أيار (مايو)، أستغل بونابرت على الفور اللحظة المؤاتية وجعل وزراء يقترحون في الجمعية الوطنية مخصصات للرئاسة تبلغ ثلاثة ملايين فرنك سنويًا. أن حياة طويلة من التشرذم والمغامرة قد أكسبته حاسة شديدة للغاية لأقصى لحظات الضعف التي يمكن أن يعتصر فيها المال من البرجوازيين. كان يزاول الابتزاز حقًا وفعالًا. كانت الجمعية الوطنية قد أنتهكت سيادة الشعب بمساعدته وباطلاعه، فهدد بشجب جريمتها أمام محكمة الشعب ما لم تحل كيسها وتشتت سكوتة بثلاثة ملايين فرنك سنويًا. وقد سلبت الجمعية الوطنية ثلاثة ملايين فرنسي حقهم الانتخابي فطلب، مقابل كل فرنسي وضع خارج التداول السياسي، فرنكا واحدًا قيد التداول أي ثلاثة ملايين فرنك بالتمام. وطالب، وهو منتخب ستة ملايين، بتعويضات عن الأصوات التي قال إنها سرفت منه بالغش في وقت لاحق. ورفضت لجنة الجمعية الوطنية طلب هذا الملاح. وأخذت الصحافة البونابرتية تهدد. هذ في وسع الجمعية الوطنية أن تقطع صلاتها مع رئيس الجمهورية في لحظة كانت قد قطعت فيها، من حيث المبدأ، صلاتها مع جمهور الأمة بصورة نهائية؟ صحصح إنها رفضت المخصصات السنوية ولكنها منحت لمرة واحدة علاوة إضافية قدرها مليونان ومائة وستون ألف فرنك. وهكذا أدانت نفسها بضعف مزدوج: بمنحها المال وبإظهارها في الوقت ذاته، بالضيق الذي أبدته، إنها منحتة على غير إرادتها. وسوف نرى فيما بعد لأي غرض كان بونابرت يحتاج هذا المال. بعد هذه العاقبة المزعجة التي جاءت في أثر إلغاء حق الاقتراع الشامل، والتي استعاض فيها بونابرت عن الموقف المتواضع الذي وقفه أبان أزمة آذار (مارس) ونيسان (أبريل) بالتحدي الوقح للبرلمان الغاصب، أجلت الجمعية الوطنية جلساتها ثلاثة أشهر من ١١ آب (أغسطس) حتى ١١ تشرين الثاني (نوفمبر). وخلفت مكانها لجنة دائمة مؤلفة من ثمانية وعشرين عضوًا لم تكن تضم بونابرتيين ولكنها قد ضمت بعض الجمهوريين المعتدلين. أن اللجنة الدائمة لسنة ١٨٤٩ ضمت أعضاء حزب النظام وبونابرتيين فحسب. بيد أن حزب النظام قد أعلن آنذاك أنه ضد الثورة بصفة دائمة. وفي هذه المرة أعلنت الجمهورية البرلمانية أنها ضد الرئيس بصفة دائمة. وفي هذه المرة أعلنت الجمهورية البرلمانية إنها ضد الرئيس بصفة دائمة. وبعد قانون ٣١ أيار كان هذا هو المنافس الوحيد الذي ما زال يواجه حزب النظام.

عندما انعقدت الجمعية الوطنية مرة أخرى في شهر تشرين الثاني ١٨٥٠، بدا أنه غداً لا مناص من نشوب صراع كبير قاس، صراع حياة أو موت بين السلطتين، بدلاً من المناوشات الطفيفة التي قامت حتى الآن بين البرلمان والرئيس.

وكما في سنة ١٨٤٩، كذلك أثناء العطلة البرلمانية لعام ١٨٥٠ أنقسم حزب النظام إلى كتل متفرقة انهمكت كل واحدة بمكاندها لإعادة الملكية، وهي المكائد التي حصلت على غذاء جديد بوفاة لويس فيليب. بل أن ملك الشرعيين، هنري الخامس، عين وزارة رسمية اتخذت باريس مقرًا لها وشغل بعض الأعضاء في اللجنة الدائمة مقاعد فيها. ولهذا كان من حق بونابرت، بدوره، أن يقوم برحلات في المقاطعات الفرنسية فيها مشاريع الإعادة الخاصة به بقدر متفاوت من الصراحة ويتصيد الأصوات الانتخابية لنفسه وفقًا لمزاج المدينة التي كان يسعدها بحضوره. وفي هذه المواقب. التي كانت تحتفل بها الصحيفة الرسمية

الكبرى "Moniteur"^(٤٢) والصحف الصغرى الخصوصية التابعة لبونابرت بطبيعة الحال بوصفها مواكب ظفر، كان يرافقه دائماً أشخاص ينتمون على جمعية العاشر من كانون الأول (ديسمبر). وهذه الجمعية يرجع تأسيسها إلى سنة ١٨٤٩. فبجدة تأسيس جمعية خيرية ثم تنظيم حثالة البروليتاريا في باريس في أقسام سرية يقود كل قسم منها وكلاء بونابرتيون ويرأس الجميع جنراك بونابرتي. جنباً إلى جنب مع الفجرة الذين بددوا أموالهم والمشكوك في وسائل معاشهم والمشكوك في أصلهم ومع المغامرين المنفلتين من أوباش البرجوازية الفاجرين كان هنالك متشردون وجنود مسرحون وزبائن سجون مطلقو السراح وهاربون من الأشغال الشاقة ونصابون ومشغوذون ومتسكعون ونشالون ومحتالون ومقامرون وقوادون وأصحاب مواخير وحمالون ونساحون وضاربو أرغن وجماعوا أسمال وسنانو سكاكين ولحامو معادن ومتسولون - وباختصار جميع هذا الجمهور السائب، المتنوع، غير المحدد تدفعه الظروف هنا وهناك والذي يسميه الفرنسيون: *La bohème* (بوهيما. الناشر). من هذه العناصر القريبة منه، كوّن بونابرت نواة جمعية العاشر من كانون الأول - "جمعية خيرية" - إذ كان يشعر جميع أعضائها، شأنهم شأن بونابرت، بالحاجة إلى اجتلاب الخيرات لأنفسهم على حساب قسم الأمة الكادح. وبونابرت هذا الذي يجعل من نفسه رئيساً لثالة البروليتاريا والذي يرى فيها وحدها انعكاساً جماعياً لمصالحه الشخصية والذي يرى في هذا الزبد والسقط والقمامة من جميع الطبقات الطبقة الوحيدة التي يستطيع أن يستند إليها دون قيد أو شرط، هو بونابرت الحقيقي، بونابرت *Sans phrase* (دون زينة. الناشر). أنه، وهو الفاسق الماكر القديم، ينظر إلى الحياة التاريخية للشعوب وإلى جميع المآسي التي تحملها هذه الحياة نظرتة إلى ملهاة بأكثر المعاني ابتداءً وإلى مسخرة مجرد قصد الملابس الفخمة والكلمات والمواقف فيها أن تخفي أصغر النذالات. فهكذا في غزوة ستراسبورغ أدى عقاب سويسري مدرب دور النسر النابوليوني. وأثناء الغارة التي شنّها على بولون، ألبس بعض الخدم اللندنيين البزات العسكرية الفرنسية. إنهم كانوا يمثلون الجيش^(٤٣). وفي جمعية العاشر من كانون الأول حشد عشرة آلاف من الأوغاد عليهم أن يؤدوا دور الشعب كما نوى نك بوتوم أن يؤدي دور الأسد^(٤٤). وفي اللحظة كانت البرجوازية نفسها تؤدي فيها الملهاة بأنم صورها، ولكن بأكثر المظاهر الجديدة، دون أن تحرق أي شرط من الشروط المتحدقة لأصول فن الدراما في فرنسا، وكانت هي نفسها ما بين منخدعة ومقتتعة بمهابة المسرحية التي تقوم بها، كان لا بد للمغامر، وهو الذي أخذ الملهاة التي يقوم بها تاريخ العالم، إلا عندما قضى على خصمه الوقور، عندما صار يأخذ بنفسه الآن دوره الإمبراطوري بصورة جدية ويتصور وهو تحت القناع النابوليوني أنه نابوليون الحقيقي. وقد كانت جمعية العاشر من كانون الأول، وهي القوة المقاتلة الحزبية التي يتميز بها بونابرت، تقوم عنده مقام المشاغل الوطنية عند العمال الاشتراكيين والحرس المتنقل عند الجمهوريين البرجوازيين. في أثناء رحلاته كان على قطعات هذه الجمعية المرصوفة في محطات السكك الحديدية أن ترتجل جمهوراً له وأن تمثل مناظر الحماسة العمومية وأن تزار: "Vive l'Empereur" (عاش الإمبراطور! الناشر). وأن تهين الجمهوريين وتضربهم، بحماية البوليس بالطبع. وفي رحلات إياها إلى باريس كان عليها أن تؤلف حرس الطليعة، أن تستيق المظاهرات المعاكسة أو تفرقها. أن جمعية العاشر من كانون الأول كانت تخصصه، كانت عمله، كانت فكرته الخاصة بالذات. أما كل ما يحوزه فيما عدا ذلك، فقد وضع بيديه بحكم الظروف. وكل ما يفعله فيما عدا ذلك، تفعله الظروف له أو يكتفي بالنسخ عن أعمال الآخرين. بيد أن بونابرت بالعبارات الرسمية حول النظام

(٤٢) "La Presse" (مونيتور)، اسم موجز للجرية اليومية الفرنسية "Le Moniteur universel" ("البشير العام")، لسان حال الحكومة الرسمي. صدرت الجريدة بهذا الاسم في باريس من عام ١٧٨٩ حتى عام ١٨٦٩.

(٤٣) المقصود هنا المحاولتان اللتان قام بهما لويس بونابرت في عهد ملكية تموز (يوليو) لإجراء انقلاب بواسطة تمرد عسكري. في ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٨٣٦ أفلح بمساعدة بعض الضباط ذوي الميول البونابرتية في استنهاض فوجين من المدفعية في حامية ستراسبورغ، ولكن بعد بضع ساعات، تم نزع سلاح المتمردين. وأعتقل لويس بونابرت نفسه ونفي إلى أميركا. وفي ٦ آب (أغسطس) ١٨٤٠، أستغل بعض الانتعاش الذي دب في الميول البونابرتية في فرنسا ففرل مع حفنة من المتآمرين في بولون وحاول استئثاره تمرد بين رجال الحامية المحلية. وقد انتهت هذه المحاولة أيضاً بالإخفاق التام. وحكم على بونابرت بالسجن المؤبد، ولكنه فر من السجن في عام ١٨٤٦ إلى بريطانيا.

(٤٤) نك بوتوم، شخصية من مسرحية شكسبير الهزلية "حلم ليلة صيف". ويقصد ماركس هنا المشهد الثاني من الفصل الأول.

والدين والعائلة والملكية تقال علناً وعلى ملأ من البرجوازيين بينما يستند سراً إلى جمعية شوفتيرله وسبيغلبرغ^(٤٥) وإضرابها، جمعية الفوضى والدعارة والسرقة - إنما هو بونابرت نفسه في صفة المؤلف الأصلي، وتاريخ جمعية العاشر من كانون الأول هو تاريخه الخاص. لقد حدث ذات مرة حادث خارق: فإن بعض النواب من حزب النظام وقع تحت هراوات أعضاء جمعية العاشر من كانون الأول. بل أكثر من ذلك. فإن يون، مفوض الشرطة المكلف بالسهر على سلامة الجمعية الوطنية، أبلغ اللجنة الدائمة، استناداً إلى تصريح من شخص يدعى آليه، أن فرعاً من فروع جمعية العاشر من كانون الأول قررت اغتيال الجنرال شانغارنييه ودوبان، رئيس الجمعية الوطنية، وأنه قام بالفعل بتعيين الأشخاص الذي كان عليهم تنفيذ هذا الفعل. ويستطيع المرء أن يتصور مدى الجزع الذي تملك المسيو دوبان. وبدا أنه لا مناص من القيام بتحقيق برلماني يتناول جمعية العاشر من كانون الأول، أي من انتهاك قدسية العالم البونابرتي السري. وقبيل انعقاد الجمعية الوطنية عمد بونابرت، على سبيل التحوط، إلى تسريح جمعيتها، على الورق فحسب بطبيعة الحال، وذلك لأن مدير الشرطة كارلييه كان ما يزال يسعى عبثاً في مذكرة تفصيلية وضعها في نهاية عام ١٨٥١ إلى دفعه إلى حل هذه الجمعية بصورة حقيقية.

وكان لجمعية العاشر من كانون الأول أن تبقى جيش بونابرت الخصوصي حتى نجح في تحويل جيش الدولة إلى جمعية العاشر من كانون الأول. وقد قام بونابرت بالمحاولة الأولى في هذا الصدد بعد أرفض الجمعية الوطنية بوقت قصير وبالمال ذاته الذي أغتصبه منها. وهو، بوصفه قديراً، يعيش في العقيدة القائلة أن هنالك قوى عاوية معينة لا قبل للإنسان، وخاصة الجندي، بمقاومتها، وهو يعد من بين هذه القوى أولاً وقبل كل شيء لفافات السجارة والشمبانيا ولحم الطيور البارد والمقانع المحشوة بالثوم. وبناء على ذلك، عمد بادئ ذي بدء إلى تضييف الضباط وضباط الصف في مقاصير الإبلية لفافات السجار والشمبانيا ولحم الطيور البارد والمقانع المحشوة بالثوم. وفي الثالث من تشرين الأول، أعاد هذه المناورة مع جمهرة من الجنود في استعراض سان - ماور، وفي العاشر من تشرين الأول كرر المناورة نفسها على نطاق أكبر في استعراض الجيش الرئيسي في ساتوري. لقد تذكر العم حملات الاسكندر في آسيا وتذكر ابن زحوف باخوس^(٤٦) المظفرة في البلاد ذاتها. صحيح أن الاسكندر كان نصف إله ولكن باخوس كان إلهاً حقيقياً بل كان الإله الحامي لجمعية العاشر من كانون الأول (ديسمبر).

بعد استعراض الثالث من تشرين الأول (أكتوبر) استدعت اللجنة الدائمة وزير الحربية دويول فوعد بالا يتكرر هذا الخرق للانضباط. ونحن نعرف كيف حافظ بونابرت في العاشر من تشرين الأول على كلمة دويول. أن شانغارنييه، بوصفه قائداً عاماً لجيش باريس، قد قاد الاستعراضيين وهو، إذ كان في وقت واحد عضواً في اللجنة الدائمة ورئيساً للحرس الوطني و"منقذ" ٢٩ كانون الثاني (يناير) و١٣ حزيران (يونيو) و"حضر المجتمع" ومرشح حزب النظام لشرف الرئاسة و"مونك" المظنون لمكيتين، لم يعترف حتى الآن مطلقاً بأنه دون وزير الحربية منزلة وكان يزديري دائماً الدستور الجمهوري بصورة مكشوفة ويتتبع بونابرت بحماية مبهمة فيها استعلاء. وقد استبدت به الآن الحماسة للذود عن الانضباط ضد وزير الحربية وعن الدستور ضد بونابرت. وبينما كان فريق من الفرسان في العاشر من تشرين الأول يصيحون: "Vive Napoléon! Vivent les saucissons!" (عاش نابوليون! عاشت المقانق! الناشر). وضع شانغارنييه ترتيباً لجعل المشاة الذين يمرون أمام المنصة تحت قيادة صديقة نيماير على الأقل يراعون الصمت المطبق. وعقاباً على ذلك ألقى وزير الحربية الجنرال نيماير من وظيفته في باريس بتحريض من بونابرت، بحجة تعيينه قائداً عاماً للفريقيين العسكريين الرابعة عشرة والخامسة عشرة. وقد رفض نيماير هذا التبادل في الوظائف فكان عليه بذلك أن يستقبل. أما شانغارنييه فقد أذاع من جانبه أمراً في الثاني من تشرين الثاني (نوفمبر) منع فيه الجنود من الانغماس في الصراخ السياسي أو المظاهرات من أي نوع ما داموا تحت السلاح. وهاجمت جرائد

(٤٥) شوفتيرله وشبيغلبرغ - شخصيتان من مسرحية شيلر "قطاع الطرق"، نموذجان عن اللصوص والقتلة الخالين من كل ذرة من الأخلاق.

(٤٦) المقصود هنا الأسطورة اليونانية عن زحف إله الخمر باخوس (ديونيزوس) إلى الهند.

الأليزية^(٤٧) شانغارنييه وهاجمت جرائد حزب النظام بونابرت، وعقدت اللجنة الدائمة جلسات سرية متكررة أفتتح فيها تكراراً اعلان الوطن في خطر. وبدا أن الجيش انقسم إلى معسكرين متعادين لهما هيتان متعديتان للأركان العامة، واحدة في الأليزية حيث كان يسكن بونابرت والأخرى في التويلري حيث كان مقر شانغارنييه. وبدا أن انعقاد الجمعية الوطنية قد يغدو الإشارة للمعركة. وحكم الجمهور الفرنسي على هذا الاحتكاك بين بونابرت وشانغارنييه كما فعل ذلك الصحفي الانجليزي الذي حدّد خصائصه بالكلمات التالية:

"إن خادمت منزل فرنسا السياسيات يكنسن حمم الثورة بمكانس عتيقة وينشاجرن الواحدة مع الأخرى وهن يؤدين عملهن".

وفي هذه الأثناء بادر بونابرت إلى إزاحة وزير الحربية دوبول وشحنه بأقصى السرعة على الجزائر وتعيين الجنرال شرام وزيراً للحربية مكانه. وفي ١٢ تشرين الثاني بعث إلى الجمعية الوطنية برسالة اميركية الإسهاب، مشحونة بالتفاصيل، عابقة بشذا النظام، راغبة في المصالحة، مذعنة للدستور تتناول كل شيء إجمالاً وأفراداً ما عدا *questions brulantes* (القضايا الملحة. الناشر). في الوقت الراهن. وكأنما بصورة عابرة أبدى ملاحظة مفادها أن التصرف في الجيش، وفق أحكام الدستور الصريحة، هو من شأن الرئيس وحده. واختتمت الرسالة بهذه الكلمات المهيبة.

"إن فرنسا تطالب، فيها كل شيء، بالسكينة... وبما أنني وحدي مرتبط بقسم فسوف ألتزم الحدود الضيقة التي رسمها لي... وبقدر ما يتعلق الأمر بي، بوصفي منتخباً من قبل الشعب وأدين له وحده بالسلطة، فإنني سأحنني دائماً لإرادته المعبر عنها بصورة شرعية. فإذا ما أستقر رأيكم في هذه الدورة على إعادة النظر في الدستور فسوف تتولى الجمعية التأسيسية تنظيم وضع السلطة التنفيذية. وإلا فإن الشعب سيعلن قراره على نحو مهيب في عام ١٨٥٢. ولكن مهما كانت حلول المستقبل فدعونا نصل إلى تفاهم بحيث لا ندع مطلقاً للعاطفة أو المفاجأة أو العنف سبيلاً لتقرير مصير الأمة العظيمة... أن ما يشغل اهتمامي في الدرجة الأولى ليس هو من يحكم فرنسا في سنة ١٨٥٢ بل كيف أستخدم الوقت الباقي تحت تصرفي بحيث تمر الفترة الانتقالية دون تهيج أو اضطراب. لقد فتحت قلبي لكم بإخلاص. وستجيئون على صراحتي بتقنكم وعلى مساعي الحميدة بتعاونكم والباقي على الله".

إن لغة البرجوازية الموقرة، المناقفة في اعتدالها، الغثة في فضيلتها، لتكشف عن أعرق معانيها في فم أوتوقراطي جمعية العاشر من كانون الأول وبطل وليمتي سان - ماور وساتوري.

إن بورجرافيي حزب النظام لم يضلوا أنفسهم لحظة في شأن الثقة التي يستحقها فتح القلب هذا. أما الإيمان فقد طال عهد بشمهم منها، إذ كانوا يضمنون بين صفوفهم محنكين وموهوبين في الحنث بالإيمان السياسية، ولكن لم يفتهم مع ذلك أن يسمعو الفقرة المتعلقة بالجيش. فقد لاحظوا بانزعاج أن الرسالة في تعدادها المستفيض للقوانين التي شرعت مؤخراً قد أغفلت أهم هذه القوانين جميعاً، وهو قانون الانتخاب، بصمت متعمد، بل إنها تركت انتخاب الرئيس سنة ١٨٥٢، في حالة عدم إعادة النظر في الدستور، إلى الشعب. إن القانون الانتخابي كان كرة الرصاص التي قيدت بها أرجل حزب النظام فمنعته من المشي بله منعه من الاقتحام! ناهيك نأن بونابرت، بتسريجه الرسمي لجمعية العاشر من كانون الأول وبغزله وزير الحربية دوبول، قد قَرَب بيديه أكباش الفداء على مذبح الوطن. لقد تلم حدة الصدام المرتقب. وأخيراً كان حزب النظام نفسه حريصاً، بدافع الجبن، على أن يقادى أي اشتباك حاسم مع السلطة التنفيذية وأن يُلطّفه ويطمسه. وخوفاً من أن يخسر انتصاراته ضد الثورة، سمح

(٤٧) يقصد ماركس الجرائد ذات الاتجاه البونابرتي. والتسمية مأخوذة من قصر الأليزية، مقر لويس بونابرت في باريس، زمن رئاسته.

لمنافسه بأن يجني ثمارها. "أن فرنسا تطالب، قبل كل شيء، بالسكينة". هذا ما صرخ به حزب النظام بوجه الثورة منذ شباط (فبراير) (سنة ١٨٤٨. الناشر). وهذا ما صرخت به رسالة بونابرت بوجه حزب النظام. "أن فرنسا تطالب، قبل كل شيء، بالسكينة". أن بونابرت أخذ تدابير تهدف إلى الاغتصاب ولكن حزب النظام يغدو مذنبًا في "تعزيز السكينة" إذا أثار ضجيجًا حول هذه التدابير وفسرها تفسيرًا سوداويًا موسوسًا. أن مقانق ساتوري كانت هادئة كالفيران عندما لم يكن يتكلم عنها أحد. "أن فرنسا تطالب، قبل كل شيء، بالسكينة". ولذا طالب بونابرت بأن يترك وشأنه في سلام وسكينة. وكان الحزب البرلماني يشله خوف مزدوج: خوف من أن يتسبب ثانياً بتعزيز ثوري للسكينة وخوف من أن يظهر هو نفسه بمظهر المحرض على تعزيز السكينة في عيون طبقة ذاتها، في عيون البرجوازية. ولما كانت فرنسا تطالب بالسكينة قبل كل شيء فإن حزب النظام لم يجرؤ على أن يجيب "حربًا" بعد أن تكلم بونابرت في رسالته "سلامًا". أما الجمهور الذي توقع مشاهد من الفضائح الكبرى لدى افتتاح الجمعية الوطنية فقد خابت توقعاته. فنواب المعارضة الذي طالبوا بعرض محاضر مناقشات اللجنة الدائمة حول حوادث تشرين الأول خذلتهم الأغلبية. وتجنبت الجمعية، من حيث المبدأ، جميع المناقشات التي كان ممكناً أن تؤدي إلى أهاجة المشاعر. أن إجراءات الجمعية الوطنية خلال تشرين الثاني (نوفمبر) وكانون الأول (ديسمبر) ١٨٥٠ كانت عديمة الأهمية.

وفي أواخر كانون الأول فقط، بدأت صدامات صغيرة حول عدد من صلاحيات البرلمان. وقد تفهت الحركة وانحصرت في مشاحنات صغيرة حول صلاحيات كلتا السلطتين منذ أن تخلصت البرجوازية من الصراع الطبقي للأوقات القريبة القادمة بإلغائها حق الاقتراع الشامل.

لقد أصدرت المحكمة حكمها بحق موعين، أحد النواب، بسبب ديونه، ورادًا على استفسار رئيس المحكمة، أعلن روبيه، وزير العدالة، وجوب إصدار مذكرة بإلقاء القبض على المدين دون مزيد من الأخذ والرد. وهكذا زج بموعين في حبس المدنيين. وثارت نائرة الجمعية الوطنية عندما علمت بالاعتداء على حصانة النواب. ولم تكف بإصدار الأمر بإطلاق سراحه في الحال بل إنها عملت على إحضاره بالقوة من كليشي في المساء ذاته بواسطة كاتبها. بيد أنها لكي تثبت إيمانها بقداسة الملكية الفردية، ومع الفكرة التي كانت تساورها بفتح ملجأ، إذا أقتضى الأمر، "للجلبين" الذين غدوا مزعجين، أعلنت أن حبس النواب بسبب الدين يمكن السماح به بعد الحصول على موافقة سابقة منها. ونسيت أن ترسم بأنه يمكن حبس الرئيس أيضًا بسبب الدين. لقد قضت على آخر مظهر من مظاهر الحصانة التي كانت تحيط بأعضاء هيئتها نفسها.

لقد أشرنا أعلاه إلى أن يون، مفوض الشرطة، قد أخبر عن تدبير فرع من فروع جمعية العاشر من كانون الأول لخطة اغتيال دوبان وسانغارنييه، بناء على إخبارية من شخص يدعى آليّة. ونظرًا لهذا قدم الكويستور في الجلسة الأولى ذاتها اقتراحا بتشكيل شرطة خاصة بالبرلمان، تدفع مرتباتها من الميزانية الخاصة للجمعية الوطنية وتكون مستقلة استقلالاً مطلقاً عن مدير الشرطة. وأحتج وزير الداخلية، باروش، على هذا الاعتداء على ميدان اختصاصه. بعد هذا، تمت مساومة بانسة بهذا الشأن أصبح راتب مفوض شرطة البرلمان بموجبها يدفع حقيقة من ميزانيته الخاصة ويعين ويعزل من قبل كويستور البرلمان ولكن بعد اتفاق سابق مع وزير الداخلية فحسب. وفي هذه الأثناء باشرت الحكومة بالملاحقات القضائية بحق آليّة. وكان من السهل هنا إظهار إخباريته بأنها خزعبة وإظهار دوبان وسانغارنييه ويون والجمعية الوطنية بكاملها بمظهر مضحك، وذلك على لسان المدعي العام. وبعد هذا، يكتب الوزير باروش في ٢٩ كانون الأول رسالة إلى دوبان يطالب فيها بعزل يون. ويقرر ديون الجمعية الوطنية بقاء يون في منصبه، بيد أن الجمعية الوطنية، وقد ذعرت من عنفها في قضية موعين وأعتادت أن تتلقي من السلطة التنفيذية ضربتين مقابل كل ضربة تجرأت على توجيهها إليها، لم تصادق على هذا القرار. وعزلت يون مكافأة له على ما أبداه من حماسة في الوظيفة وسلبت نفسها صلاحية برلمانية لا غنى عنها إزاء شخص لا يقرر ليلاً ما ينفذه نهارًا بل يقرر نهارًا وينفذ ليلاً.

لقد رأينا كيف أن الجمعية الوطنية في مناسبات جدية بارزة خلال شهري تشرين الثاني وكانون الأول قد تفادت أو رفضت الصراع مع السلطة التنفيذية. ونحن الآن نجدنا مرغمة على مباشرته في أصغر المناسبات شأنًا. ففي قضية موغين تؤكد، من حيث المبدأ، حبس النواب بسبب الدين ولكنها تحتفظ بحق تطبيقه على النواب الذين تمقتهم فحسب، وتتشاجر حول هذا الامتياز الشائن مع وزير العدل. وبدلاً من أن تستفيد من نبأ أعداد مؤامرة القتل فتأمر بإجراء تحقيق في نشاط جمعية العاشر من كانون الأول وتكشف بذلك القناع نهائيًا عن بونابرت أمام فرنسا وأوروبا، بحيث يستحيل ستره بعد ذلك، وبحيث يبدو في صفته الحقيقية رئيساً لحتالة البروليتاريا في باريس، حصرت الصراع في مشاجرة بينها وبين وزير الداخلية هي أيهما صاحب الصلاحية في تعيين مفوض شرطة وعزله. وهكذا نرى حزب النظام، خلال هذه الفترة بأسرها، قد أرغمه موقفه المبهم على تبيد صراعه مع السلطة التنفيذية وتحويله إلى هذر ولغو وتفنيته في مناوشات صغيرة حول حدود الصلاحيات ومماحكات صغيرة ونزاعات قانونية سفسطائية وخلافات على تحديد السلطات، وعلى جعل المسائل الشكلية الفارغة موضوعاً لنشاطه. إنه لا يجرؤ على الدخول في الصراع في اللحظة التي يكون فيها للصراع معنى من حيث المبدأ، عندما تكون السلطة التنفيذية قد فضحت نفسها حقاً وتكون قضية الجمعية الوطنية هي قضية الأمة. وهو إذ يفعل ذلك يكون قد أعطى الأمة الأوامر بأن تهاجم في حين إنه ليس له ما يخشاه أكثر من أن تتحرك الأمة. ولذا يرفض في مثل هذه المناسبات اقتراحات "الجبيل" وينتقل إلى إجراءات دورية. وبعد ما أمتنع حزب النظام عن النضال الواسع النطاق، أخذت السلطة التنفيذية تتحين بهوء الوقت الذي يمكن لها فيه أن تخوض هذا النضال ثانية في مناسبات صغيرة تافهة، أي عندما يكون لها فيه أن تخوض هذا النضال ثانية في مناسبات صغيرة تافهة، أي عندما يكون الأمر، كما يقال، ذا أهمية برلمانية محلية فحسب. وعندئذ ينفجر غضب حزب النظام المكبوت، عندئذ يزيح حزب النظام الستار عن الكواليس، عندئذ يكشف قناع الرئيس، عندئذ يعلن الجمهورية في خطر، ويكن عندئذ أيضاً تبدو غيرته سخيطة وتبدو مناسبة الصراع ذريعة ملؤها النفاق أو غير حرية مطلقاً بالصراع. وتصبح العاصفة البرلمانية عاصفة في فجان، ويصبح الصراع مكيدة والنزاع فضيحة. وبينما تتأمل الطبقات الثورية ملياً بشماتة الإذلال الذي صارت إليه الجمعية الوطنية وذلك لأن حماسها لصلاحيات هذه الجمعية البرلمانية تعادل تماماً حماسة الأخيرة للحريات العامة، لا تدرك البرجوازية خارج البرلمان كيف تقدر البرجوازية داخل البرلمان على إضاعة الوقت في مشاحنات صغيرة كهذه وتهديد السكينة بمثل هذه المناقشات الحقيرة مع الرئيس، وتتتابها بالبلبل من إستراتيجية يعقد بموجبها الصلح في لحظة تتوقع فيها الدنيا كلها المعارك، ويبدأ بموجبها الهجوم في اللحظة التي تعتقد فيها الدنيا كلها أن الصلح قد عقد.

في العشرين من كانون الأول تقدم باسكال دوبرا باستجواب إلى وزير الداخلية بشأن يانصيب قضبان الذهب. أن هذا اليانصيب كان "ابنة الأيليزيوم" (٤٨) وقد جلبه للدنيا بونابرت وأتباعه ووضع مدير الشرطة كارلييه تحت حمايته الرسمية، رغم أن القانون الفرنسي يحرم جميع أنواع اليانصيب ما عدا اليانصيب الذي يخصص للأغراض الخيرية. فقد صدرت سبعة ملايين تذكرة يانصيب، ثمن التذكرة فرنك، يخصص ريعه في ظاهر الأمر لتفسير مشردي باريس إلى كاليفورنيا. فمن جهة كان للأحلام الذهبية أن تحل محل الأحلام الاشتراكية لبروليتاريا باريس وللأمل المغربي في الفوز بالجائزة الأولى أن يحل محل الحق النظري في العمل. ومن الطبيعي أن عمال باريس لم يتعرفوا في بريق قضبان كاليفورنيا الذهبية على الفرنكات المتواضعة التي سحبها الإغواء من جيوبهم. وعلى العموم، كان هذا اليانصيب "تصلاً صريحاً. أن المشردين الذي أرادوا فتح مناجم ذهب كاليفورنيا دون أن يزعجوا أنفسهم بترك باريس كانوا بونابرت نفسه وحاشيته المثقلة بالديون. فإن الملايين الثلاثة التي وافقت الجمعية الوطنية على اعتمادها قد بعزقت وكان لا بد من إملأ صناديق المال الفارغة ثانية بطريقة أو بأخرى. وعبئاً أفتتح بونابرت اكتتاباً وطنياً لإنشاء ما يسمى Cités ouvrières (حواضر العمال. الناشر.) وظهر هو نفسه على رأس القائمة بمبلغ كبير. أن البرجوازيين قساة القلوب انتظروه بارتياح حتى يسدد حصته، ولما لم يحدث هذا بطبيعة الحال، اندثرت

(٤٨) يلجأ ماركس هنا إلى تلاعب بكلام بيت من قصيدة شيلر "الفرحة" وفيها ينشد الشاعر الفرحة - "ابنة الأيليزيوم" أو ميادين الأيليزية (وهي مرادف الفردوس في آثار المؤلفين الأقدمين). وميدان الأيليزية أسم جادة في باريس كان فيها قصر لويس بونابرت.

المضاربة بالقصور الاشتراكية كقفاعات الصابون. وكان سحب قضبان الذهب أفضل. أن بونايرت وشركاه لم يكتفوا بأن يملئوا جيوبهم بجزء من دخل اليانصيب بقي من السبعة ملايين فرنك بعد حسم قيمة القضبان المعروضة في اليانصيب بل صنعوا تذاكر يانصيب مزورة، إذ أصدروا عشر وخمس عشرة بل وعشرين تذكرة تحمل ذات الرقم - وهي عملية مالية تتسجم مع روح جمعية العاشر من كانون الأول (ديسمبر)! إن الجمعية الوطنية لم تواجه هنا كان في وسعها أن تمسكه مثلبسا بفعلته، ليس خلافاً للدستور بل خلافاً لـ Code pénal (قانون العقوبات. الناشر). وإذا كانت الجمعية الوطنية قد أجابت على استجواب دوبرا بالانتقال إلى الإجراءات الدورية، فإن هذا لم يحدث لمجرد أن اقتراح جيراردين بأنه ينبغي أن تعلن "ارتياحها" قد ذكر حزب النظام بالفساد المنظم القائم بين صفوفه. أن البرجوازي، وفي الدرجة الأولى البرجوازي الذي تضخم فأصبح رجل دولة، يكمل لؤمه العملي بالإسراف النظري. وهو يصبح، بوصفه رجل دولة، شأن سلطة الدولة التي تواجهه، كائنًا أعلى لا يمكن محاربه إلا بشكل أعلى وأشد تكريسًا.

أن بونايرت الذي كان يتمتع بوصفه وليد البوهيميا وزعيمًا لحنثالة البروليتاريا، بمزية على البرجوازي النذل من حيث أنه أستطاع أن يفقد الصراع بوسائل ساقلة رأي الآن، بعد أن قادته الجمعية نفسها بيدها بنجاح عبر مزلق الولائم العسكرية والاستعراضات وجمعية العاشر من كانون الأول وأخيرًا Code penal، أن اللحظة التي يستطيع فيها أن ينتقل من الدفاع الظاهري إلى الهجوم قد حانت. وقليلًا ما أزعجته الهزائم الصغيرة التي حلت في هذه الأثناء بوزير العدلية ووزير الحربية ووزير البحرية ووزارة المالية والتي أعربت الجمعية الوطنية من خلالها عن استيائها المزمجر. فهو لم يكتف بأن يمنع الوزراء من أن يستقيلوا فيعترفوا بذلك بسيادة البرلمان على السلطة التنفيذية بل إنه أستطاع الآن أن يتم ما بدأه أثناء عطلة الجمعية الوطنية: أي فصل السلطة العسكرية عن البرلمان إذ أنه أقصى سانغازنييه.

نشرت صحيفة من صحف الايليزيه أمرًا يوميًا زعم إنه وجه في شهر أيار (مايو) إلى الفرقة العسكرية الأولى وأنه صدر بالتالي عن شانغازنييه، وفيه أوصى الضباط بالا تأخذهم في حالة التمرد رافة بالخونة في صفوفهم بل بأن يرموهم بالرصاص على الفور وأن يرفضوا مد الجمعية الوطنية بالجندي، فيما لو استدعتهم. وفي ٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٥١ تلقت الوزراء استجوابا بشأن هذا الأمر. وتطلب الوزارة، من أجل إجراء تحقيق في هذه القضية، مهلة ثلاثة أشهر في أول الأمر، ثم أسبوعًا وأخيرًا أربعًا وعشرين ساعة فحسب. وتصر الجمعية على تفسير فوري، وينهض شانغازنييه ويصرح بأنه لم يصدر أمرًا كهذا على الإطلاق ويضيف أنه سيبادر دائمًا إلى الأمثال لطلبات الجمعية الوطنية وأنها تستطيع في حالة حدوث اصطدام أن تعول عليه. وتستقبل الجمعية تصريحه بتهليل وتصفيق لا يوصف وتصدر قرارًا بالثقة فيه. أنها تتخلى عن السلطة وتصدر حكمًا بعجزها هي وبقدرة الجيش الكلية بوضع نفسها تحت الحماية الخاصة لجنرال. بيد أن الجنرال يخطئ عندما يضع تحت أمر البرلمان ضد بونايرت قوة حازها بمثابة أقطاع فقط من بونايرت نفسه، وعندما يتوقع، هو بدوره، أن يحميه هذا البرلمان، هذا اللانذ به الذي يحتاج إلى الحماية. بيد أن شانغازنييه يؤمن، على كل حال، بالقوة الغامضة التي أسبغتها البرجوازية عليه منذ ٢٩ كانون الثاني ١٨٤٩. إنه يعتبر نفسه السلطة الثالثة التي تقوم جنبًا على جنب مع سلطتي الدولة الآخرين. وهو يشارك سائل أبطال هذه الفترة، أو بالأحرى قديسيها، مصيرهم، وهم الذين تقوم عظمتهم، بوجه التحديد، على الفكرة العظيمة المتحيزة التي شيعها عنهم حزبهم والذين ينكمشون إلى أشخاص عاديين حالما تدعوهم الظروف إلى القيام بالمعجزات. أن عدم الإيمان هو، بصورة عامة، العدو المميت لهؤلاء المحسوبين أبطالاً والقديسين الحقيقيين. ومن هنا ينشأ غضبهم الفاضل الجليل على هذا الفقر في الحماسة الذي يبديه المنتدرون والساخرون.

في المساء نفسه يدعي الوزراء إلى قصر الايليزيه. ويصر بونايرت على عزل شانغازنييه ويرفض خمسة وزراء توقيع العزل. وتعلن "Moniteur" نشوء أزمة وزارية بينما تهدد صحف حزب النظام بتشكيل جيش برلماني تحت قيادة

شانغارنييه. وقد كان لدى حزب النظام الحق الدستوري في اتخاذ هذه الخطوة. ولم يكن عليه إلا أن ينتخب شانغارنييه رئيساً للجمعية الوطنية يستدعي العدد الذي يشاؤه من الجنود لحمايتها. وكان في وسعه أن يفعل ذلك باطمئنان تام لأن شانغارنييه كان ما يزال بالفعل على رأس الجيش والحرس الوطني في باريس وكان ينتظر فقط أن يستدعي هو والجيش لتقديم المساعدة. ولم تجرأ الصحف البونابرتية لغاية الآن حتى على مناقشة حق الجمعية الوطنية في استدعاء الجنود مباشرة، وهو تشكك قانوني لم يكن يبشر في تلك الظروف بأي حظ من النجاح. أما أن الجيش كان سيطيع أوامر الجمعية الوطنية فهو أمر محتمل كثيراً إذا تذكر المرء أن بونابرت أضطر إلى أن يفتش باريس كلها مدة أسبوع لكي يجد جنرالين - باراغة ديليه وسان - جان دانجيلي - أعلننا استعدادهما لإضافة توقيعهما على أمر عزل شانغارنييه. أما أن حزب النظام كان سيجد في صفوفه نفسها وفي البرلمان العدد اللازم من الأصوات لإتخاذ قرار كهذه فهذا أكثر من مشكوك فيه لو أخذ المرء بالحسبان أنه أنفصل ٢٨٦ نائباً عن الحزب بعد أسبوع وأنه في شهر كانون الأول سنة ١٨٥١، في ساعة الفصل الأخيرة، كان "الجبل" يرفض اقتراحاً مماثلاً. ورغم هذا، ربما كان ما يزال في وسع البورجوازيين أن ينجحوا في دفع جمهرة حزبهم إلى بطولة الأختفاء خلف غابرة من الحراب وإلى قبول خدمات جيش التحق بمعسكرهم. وبدلاً من هذا، توجه السادة البورجوازيون مساء ٦ كانون الثاني إلى قصر الايليزية ليحملوا بونابرت، باستخدام الأساليب والحجج الدبلوماسية، على عدم اتخاذ قرار بإقالة شانغارنييه. وكل من تسعى لإقناعه فإنما تعترف بأنه سيّد الموقف. وفي ١٢ كانون الثاني عمد بونابرت، وقد بعثت هذه الخطوة التي اتخذها البورجوازيون في نفسه الاطمئنان، إلى تشكيل وزارة جديدة بقي فيها زعيماً الوزارة القديمة، فولد وباروش. وأصبح سان - جان دانجيلي وزيراً للحربية، ونشرت "Moniteur" مرسوم إقالة شانغارنييه وتوزيع وظيفته بين باراغة ديليه الذي أسلم فرقة الجيش الأولى، وبيرو الذي أسلم الحرس الوطني. وأقيل "حصن المجتمع"، وبينما لم يتسبب هذا في سقوط أية أجرة من الأسطحة فإن أسعار البورصة قد ارتفعت بالمقابل.

أن حزب النظام، إذ صدّ الجيش الذي يضع نفسه في شخص شانغارنييه تحت تصرفه وتنازل عنه بذلك بصورة قطعية للرئيس، قد أثبت أن البرجوازية قد فقدت القدرة على الحكم. ولم يعد هنالك وزارة برلمانية. وهو إذ فقد الآن بالفعل قبضته على الجيش والحرس الوطني فما هي وسائل القوة لديه التي يتمكن بها من أن يحتفظ في آن واحد بسلطة البرلمان المغتصبة على الشعب وبسلطته الدستورية ضد الرئيس؟ لا شيء. لم يبق له الآن إلا أن يلجأ إلى المبادئ العاجزة، إلى المبادئ التي فسرها هو نفسه دائماً مجرد قواعد عامة يشير بها على الآخرين لكي يتمكن من أن يتصرف هو بحرية أكبر. أن عزل شانغارنييه وسقوط العسكرية بيدي بونابرت يختمان الجزء الأول من هذه الفترة التي نحن بصدها، فترة الصراع بين حزب النظام والسلطة التنفيذية. وقد أعلنت الحرب بين السلطتين الآن بصورة رسمية، وهي تخاض بصورة مكشوفة، ولكن بعد أن فقد حزب النظام السلاح والجنود. إذ غدت الجمعية الوطنية بلا وزارة ولا جيش ولا شعب ولا رأي عام، ولم تبق بعد إصدارها القانون الانتخابي للحادي والثلاثين من أيار (مايو) تمثل الأمة ذات السيادة، إذ غدت بلا عيون ولا آذان ولا أسنان ولا أي شيء، تحولت تدريجياً إلى برلمان فرنسي قديم^(٤٩) عليه أن يترك العمل للحكومة ويكتفي هو بمهمة الاعتراضات Post festum (بعد العيد، أي بعد وقوع الحادث. الناشر).

وأستقبل حزب النظام الوزارة الجديدة بعاصفة من السخط وإعادة الجنرال بيدو إلى الذهن اللطف الذي أبدته اللجنة الدائمة أثناء العطلة والاعتبار الزائد الذي أظهرته بالعدول عن نشر محاضر جلساتها. وأخذ وزير الداخلية بنفسه يصر الآن على نشر هذه المحاضر التي غدت في هذا الوقت بطبيعة الحال راكدة كمياه الخندق لا تكشف عن إيه حقائق جديدة وليس لها

(٤٩) البرلمان، مؤسسات قضائية عليا في فرنسا قبل الثورة البرجوازية في أواخر القرن الثامن عشر. كانت البرلمان موحدة في جملة من مدن فرنسا. وكان أهمها شاتنا برلمان باريس الذي كان يسجل الأوامر الملكية والذي كان يملك ما يسمى حق الإشارة أي حق الاحتجاج على الأوامر التي لا تتطابق مع عادات البلاد وقوانينها. ولكن معارضة البرلمان كانت محرومة بين كل قوة فعلية لأن حضور الملك بشخصه في الجلسات كان يجعل تسجيل الأوامر الزامياً.

أدى تأثير على الجمهور المتعب الضجر. وبناء على اقتراح ريمواز، عينت الجمعية الوطنية، بالاعتماد على جلسات لجانها، "لجنة الإجراءات فوق العادة". أما باريس فلم تخرج في حياتها عن مجراها العادي إذ أن التجارة كانت في هذه اللحظة رائجة والمؤسسات الصناعية ناشطة وأسعار الحنطة منخفضة والمواد الغذائية فائضة وصناديق التوفير تتلقي يومياً الودائع الجديدة. وتمخضت "الإجراءات فوق العادة" التي أعلن عنها البرلمان بكل تلك الضجة فولدت قراراً في اليوم الثامن عشر من كانون الثاني بحجب الثقة عن الوزراء حتى دون أن يأتي للجنرال شانغارنييه ذكر. وقد أضطر حزب النظام إلى صياغة قراره بهذه الصورة لكي يؤمن أصوات الجمهوريين، ذلك لأن عزل شانغارنييه كان من بين جميع الإجراءات التي اتخذتها الوزارة هو الإجراء الوحيد الذي يوافق عليه الجمهوريون بينما لم يكن حزب النظام في الواقع في وضع يمكنه من شجب الأعمال الوزارية الأخرى إذ أنه هو الذي أملاها بنفسه على الوزارة.

أن قرار حجب الثقة الصادر في ١٨ كانون الثاني قد أخذ بأربعمئة وخمسة عشر صوتاً مقابل مائتين وستة وثمانين، أي أنه لم يتخذ إلا بائتلاف الشرعيين والاورليانيين المتطرفين مع الجمهوريين الصرف و"الجبلي". فبين ذلك أن حزب النظام لم يفقد في نزاعاته مع بونابرت الوزارة وحدها ولا الجيش وحده بل فقد أيضاً أغلبيته البرلمانية المستقلة، وأن فريقاً من النواب قد أنفضوا عن معسكره بدافع الميل الأعمى إلى المساومة أو الخوف من الصراع أو الكلال أو الحرص العائلي على مرتبات الدولة القريبة إليهم العزيزة عليهم أو المضاربة على المناصب الوزارية التي تخلو (دويلون بارو) أو بدافع الأناية الحقيرة التي تجعل البرجوازي العادي يجنح دائماً إلى تضحية المصلحة العامة لطبقته لهذا الباعث الشخصي أو ذاك. ومنذ البداية لم يتشبث النواب البونابرتيون بحزب النظام إلا في الصراع ضد الثورة. ومنذ ذلك الحين عمد مونتاالمبير، زعيم الحزب الكاثوليكي، إلى إلقاء نفوذه الشخصي في الكفة البونابرتية لأنه يئس من قدرة الحزب البرلماني على الحياة. وأخيراً أضطر زعيمًا هذا الحزب، الأورلياني تيير والشرعي بيريه، إلى أن يعلنوا نفسيهما جمهوريين بصورة مكشوفة وأن يعترفوا بأن قلبيهما ملكيان ولكن رأسيهما جمهوريان وأن الجمهورية البرلمانية كانت الشكل الوحيد الممكن لحكم البرجوازية ككل. وهكذا، اضطرًا على ملاً من الطبقة البرجوازية نفسها، إلى أن يصموا مشروعات العودة التي واصلا العمل على تحقيقها بلا كلل من وراء ظهر البرلمان، بأنها ميكدة فيها من الخطر بقدر ما فيها من فراغ العقل.

أن قرار حجب الثقة الصادر في ١٨ كانون الثاني (يناير) قد أصاب الوزارة لا الرئيس. ولكن ليست الوزارة بل الرئيس هو الذي عزل شانغارنييه. أفلم يكن يجب أن يضع حزب النظام بونابرت نفسه موضع الاتهام؟ بسبب رغبات العودة التي لديه؟ ولكن الأخيرة كانت مجرد تكملة لرغباته هو بسبب مؤامراته المتصلة بالاستعراضات العسكرية وجمعية العاشر من كانون الأول (ديسمبر)؟ ولكنه دفن هذه الموضوعات منذ زمن طويل تحت جداول الأعمال البسيطة اليومية. بسبب عزل بطل ٢٩ كانون الثاني و١٣ حزيران (يونيو)، الرجل الذي هدد في أيار ١٨٥٠ بإشعال النار في أركان باريس الأربعة في حالة حدوث تمرد؟ ولكن حلفاءه من "الجبلي" وكافينياك لم يسمحوا له حتى بأن يؤيد "حصن المجتمع" الساقط بوساطة شهادة رسمية بالعطف عليه. بل أن حزب النظام نفسه لم يستطع إنكار حق الرئيس الدستوري في عزل الجنرالات. أنه لم يتهيج إلا لأن الرئيس استخدام حقه الدستوري ضد البرلمان. ولكن ألم يستخدم حزب النظام نفسه باستمرار صلاحيته البرلمانية ضد الدستور، خصوصاً فيما يتعلق بإلغاء حق الاقتراع الشامل؟ ولذا لم يبق له غير أن يتمسك بدقة بالحدود البرلمانية. وبغير هذا السداء الغريب الذي استشرى منذ عام ١٨٤٨ في طول القارة الأوروبية وعرضها، وهو داء البلاهة البرلمانية، والذي يشد المصابين به إلى عالم خيالي ويسلبهم كل عقل وكل ذكرى وكل فهم للعالم الخارجي اللفظ - بغير هذه البلاهة البرلمان بإيديه، وكان لا بد له من أن يدمرها في صراعه من الطبقات الأخرى، وظل مع ذلك يعتبر انتصاراته البرلمانية انتصارات ويعتقد أنه يصيب الرئيس بتوجيهه الضربات إلى وزرائه. وكل ما فعله هو أنه منح الرئيس الفرصة لإذلال الجمعية الوطنية من جديد في عيون الأمة. ففي العشرين من كانون الثاني أعلنت "Moniteur" قبول استقالة الوزارة بأسرها. وبذريعة أن حزباً برلمانياً واحداً لم

بعد يتمتع بالأغلبية، كما أثبت ذلك تصويت ١٨ كانون الثاني، هذه الثمرة لائتلاف "الجبل" والملكيين، وريثما يتسنى تشكيل أغلبية جديدة، عمد بونابرت إلى تعيين ما يسمى بوزارة انتقالية لم يكن عضو واحد من أعضائها عضواً في البرلمان بل كانوا جميعاً أشخاصاً مغمورين تماماً ولا شأن لهم، وزارة مجرد كتبة ونساخ. وأصبح في وسع حزب النظام الآن أن يبدد قواه في اللعب مع هذه الدمى. أما السلطة التنفيذية فلم تعد تعتقد بأن الأمر يستحق منها أن تكون ممثلة تمثيلاً جدياً في الجمعية الوطنية. وكلما كان وزراء بونابرت مجرد دمى، كلما ركز هو السلطة التنفيذية بأسرها في شخصه وأتسع المجال أمامه لاستغلالها لغاياته الخاصة.

وبالائتلاف مع "الجبل"، ثار حزب النظام لنفسه برفض منح الرئيس مبلغ مليون وثمانمائة ألف فرنك، وهو المبلغ الذي كان رئيس جمعية العاشر من كانون الأول قد أرغم صنائعه الوزراء على أن يقترحوه. وقد تقررّت المسألة في هذه المرة بأغلبية مائة صوت وصوتين فقط، أي أن سبعة وعشرين صوتاً جديداً أنفضت منذ ١٨ كانون الثاني (يناير) عن حزب النظام؛ أن انحلال حزب النظام كان يجري قدماً. وفي الوقت ذاته، ولكي لا يكون هنالك مجال للالتباس لحظة واحدة بشأن معنى ائتلافه مع "الجبل"، أنف حتى أن يبدأ المناقشات حول اقتراح موقع من مائة وتسعة وثمانين عضواً من "الجبل" يدعو إلى إصدار عفو عام من المجرمين السياسيين. كان يكفي وزير الداخلية، وهو شخص يدعي فايس، أن يعلن أن السكنية ظاهرية فحسب وأن تحريضاً قوياً سرياً ينتشر في البلاد وأنه يجري تنظيم جمعيات سرية في كل مكان وأن الصحف الديموقراطية تستعد للظهور ثانية وأن التقارير الواردة من المقاطعات لا تبشر بالخير وأن لاجئي جنيف يرأسون مؤامرة تمتد خيوطها عن طريق ليون إلى سائر أنحاء جنوبي فرنسا وأن فرنسا على حافة أزمة صناعية وتجارية وأن أصحاب المعامل في مدينة روبيية قد خفضوا ساعات العمل وأن مساجين بيل - أيل^(٥٠) قد ثاروا - كان يكفي فايس هذا أن يستحضر الشبح الأحمر حتى يرفض حزب النظام دون مناقشة اقتراحاً كان من شأنه أن يكسب الجمعية الوطنية على وجه التحقيق شعبية عظيمة ويرمي بونابرت بين ذراعيها من جديد. وكان ينبغي عليه، بدلاً من أن يدع السلطة التنفيذية ترهبه باحتمال نشوب اضطرابات جديدة، أن يمنح الصراع الطبقي بالأحرى بعض المجال حتى يبقى السلطة التنفيذية في حالة اعتماد عليه. بيد أنه لم يكن يشعر بأنه أهل لمهمة اللعب بالنار.

وفي غضون ذلك عاشت ما تدعي بالوزارة الانتقالية معيشتها الخاملة حتى منتصف نيسان (أبريل). وقد أنهك بونابرت الجمعية الوطنية وخادعها بمناورات وزارية جديدة مستمرة. فتارة كان يبدو عليه أنه يريد تشكيل وزارة جمهورية تضم لامارتين وبيو وطوراً وزارة برلمانية تضم أوديلون بارو، الذي لا بد أن يكون أسمه حاضراً أبداً عندما يحتاج الأمر إلى مغفل، ثم وزارة شرعية تضم فاتيمينيل وبنوا دازي، ثم تارة أخرى وزارة أورليانية تضم مالفيل. وبينما أبقى بونابرت على هذا الوجه التكتلات المختلفة من حزب النظام في حالة توتر الواحدة ضد الأخرى وأفزعها ككل باحتمال تشكيل وزارة جمهورية وما يستتبعه ذلك حتماً من إعادة حق الاقتراع الشامل، كان يوحى إلى البرجوازية في الوقت نفسه الاقتناع بأن عدم تسامح التكتلات الملكية هو الذي يحبط جهوده الشريفة لتشكيل وزارة برلمانية. أما البرجوازية فكان يعلو صراخها من أجل "حكومة قوية" وتجد أن ترك فرنسا "دون إدارة" يصبح أمراً أقل احتمالاً للفران بقدر ما كان يبدو أن الأزمة التجارية العامة الزاحفة أخذت تكسب الاشتراكية أنصاراً جديداً في المدن. تماماً كما فعل الهبوط المخرب في سعر القمح في الريف. وأزداد كساد التجارة يوماً بعد يوم كما زادت الأيدي العاطلة بصورة ملموسة وبات عشرة آلاف عامل، على الأقل، محرومين من الخبر في باريس وتعطل عدد لا يحصى من المعامل في روان ومولهوس (مولوز. الناشر). وليون وروبيه وتوركويين وسانت - اتيين والبيف، الخ.. وفي هذه الظروف أستطاع بونابرت أن يجتري في ١١ نيسان (أبريل) على إعادة وزارة ١٨ كانون الثاني (يناير): السادة وبييه

(٥٠) بيل - ايل، جزيرة في خليج بيكاو. في أعوام ١٨٤٩ - ١٨٥٧، كانت مكاناً لحبس السجناء السياسيين. وفيها اعتقل مثلاً العمال ممن اشتركوا في انتفاضة حزيران (يونيو) ١٨٤٨ في باريس.

وفولد وباروش، الخ.، أضيف إليهم المسيو ليون فوشيه الذي كانت الجمعية التأسيسية في أيامها الأخيرة قد وصمته بإجماع الأصوات، باستثناء خمسة أصوات أدلى بها الوزراء، بقرار حجب لإذاعة برقيات كاذبة. وهكذا، ما أحرزت الجمعية الوطنية انتصارها على وزارة ١٨ كانون الثاني وما تصارعت مع بونابرت ثلاثة أشهر إلا لتمكن فولد وباروش من إدخال المتمزمت فوشيه في ١١ نيسان شخصاً ثالثاً في حلفهما الوزاري.

في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٤٩ أكتفي بونابرت بوزارة غير برلمانية وفي كانون الثاني ١٨٥١ اكتفي بوزارة خارجة عن البرلمان وفي ١١ نيسان أنس من نفسه القوة بحيث يشكل وزارة معادية للبرلمان كانت تجمع في ذاتها بانسجام قرارات حجب الثقة التي أصدرتها الجمعيتان التأسيسية والتشريعية، الجمهورية والملكية. وقد كان هذا التدرج في الوزارات هو مقياس الحرارة الذي كان البرلمان يستطيع بواسطته أن يقيس انخفاض حرارة حياته هو. وما أن أشرف شهر نيسان على نهايته حتى كانت الأخيرة قد هبطت إلى حد استطاع معه برسنييه أن يحث شغارنييه، في مقابلة شخصية، على انضمام إلى معسكر الرئيس وأكد له أن بونابرت يعتبر أن نفوذ الجمعية الوطنية قد قضى عليه تماماً وأنه تم أعداد المنشور الذي سيذاع بعد Coup d'état، الذي كان ماثلاً في ذهن بصورة واضحة ولكنه تأجل بفعل الصدفة مرة أخرى. وقد أبلغ شانغارنييه زعماء حزب النظام بحكم الموت هذا. ولكن من ذا الذي يظن عضات البق مميتة؟ وما كان في وسع البرلمان، وهو العاجز المفكك الذي دب فيه الموت والذي يوشك أن يلفظ نفسه الأخير، أن يتغلب على نفسه ليرى في مبارزته مع الرئيس المسخ لجمعية العاشر من كانون الأول شيئاً غير مبارزة مع بقعة. ولكن بونابرت أجاب حزب النظام بمثل ما أجاب اجيسلاوس الملك أجييس: "أبدو لعينيك نملة ولكني سأكون ذات يوم أسداً"^(٥١).

(٥١) يستشهد ماركس هنا بمجاذبة منقولة بتصرف، رواها الكاتب القديم أتييه (القرنان الثاني والثالث بعد الميلاد) في كتابه "أحاديث العلماء حول المائدة" ("Deipnosophistae"). فقد قال الفرعون المصري تاخوس، ملمحاً إلى صغر قامة أجييسلاوس، ملك أسبارطه، الذي جاء بمجنوده لنجدته: "تمخض الجبل. فخاف زوس. ولكن الجبل ولد فأرة". فأجابه أجييسلاوس: "أنا أبدو لعينيك فأرة، ولكن سيأتي يوم أبدو فيه لعينيك أسداً".

أن الائتلاف مع "الجبل" والجمهوريين الصرف الذي وجد حزب النظام أنه محكوم به عليه في جهوده غير المجدية للاحتفاظ بالسلطة العسكرية ولاستعادة الأشراف الأعلى على السلطة التنفيذية أثبت بلا جدال أنه قد خسر أكثريته البرلمانية المستقلة. وفي ٢٨ أيار أعطت القوة البسيطة للنقويم الزمني ولعقرب الساعة الإشارة لتفككه تفككاً تاماً. في ٢٨ أيار بدأت السنة الأخيرة من سني حياة الجمعية الوطنية. لقد كان عليها الآن أن تقرر أما أبقاء الدستور دون تغيير أو إعادة النظر فيه. بيد أن إعادة النظر في الدستور لم يكن تعني فحسب الاختياريين حكم البرجوازية أو حكم ديموقراطية البرجوازية الصغيرة، بين الديموقراطية أو الفوضى البروليتاريا، بين الجمهورية البرلمانية أو بونابرت، بل كانت تعني في الوقت نفسه الاختيار بين أورليان أو بوربون! وهكذا سقطت وسط البرلمان نفسه تفاحة الشقاق التي كان لا بد لها أن توجج علناً التضارب في المصالح التي شقت حزب النظام إلى تكتلات متعادلة. أن حزب النظام كان خليطاً من عناصر اجتماعية غير متجانسة. وقد ولدت مسألة إعادة النظر في الدستور درجة الحرارة السياسية التي ينحل عندها هذا الخليط إلى عناصره الأصلية.

أما مصلحة البونابرتيين في إعادة النظر في الدستور فبسيطة. فبالنسبة إليهم كانت المسألة قبل كل شيء هي مسألة إلغاء المادة ٤٥ التي كانت تمنع إعادة انتخاب بونابرت وتمديد سلطته. ولم يكن موقف الجمهوريين ليبدو أقل بساطة. فقد كانوا يندونون دون قيد أو شرط أية إعادة نظر إذ كانوا يرون فيها مؤامرة عامة على الجمهورية. ولما كانوا يحكمون على أكثر من ربع الأصوات في الجمعية الوطنية، وكان يلزم ثلاثة أرباع الأصوات، حسب الدستور، ليكون القرار القاضي بإعادة النظر صحيحاً من الوجهة القانونية وليتم عقد جلسة خاصة لإعادة النظر، فقد كان بحسبهم أن يعدوا أصواتهم ليكونوا واثقين من النصر. وقد كانوا واثقين من النصر.

وخلافاً لهذين الموقفين الواضحين وجد حزب النظام نفسه متورطاً في تناقضات لا قبل بحلها. فإذا ما رفض إعادة النظر، لهدد الوضع القائم لأن ذلك يترك لبونابرت مخرجاً واحداً فحسب هو اللجوء إلى القوة، ولأن ذلك يعني تسليم فرنسا يوم الأحد الثاني من أيار سنة ١٨٥٢، وفي لحظة الفصل، إلى تعسف الفوضى الثورية مع رئيس فقد سلطته وبرلمان لم يكن يملكها منذ زمن بعيد وشعب ينوي استردادها ثانية. وإذا ما أقرع إلى جانب إعادة نظر دستورية فقد كان يعرف أنه يقترح عبثاً وكان لا بد له أن يفشل دستورياً بسبب اعتراض الجمهوريين. وإذا ما أعلن، خلافاً للدستور، أن قراراً يتخذ بالأكثرية البسيطة سيكون ملزماً فلن يكون لديه حينئذ أمل في التغلب على الثورة إلا إذا أخضع نفسه بلا قيد أو شرط لسيادة السلطة التنفيذية، وبذلك يضع تحت تصرف بونابرت الدستور وإعادة النظر فيه ومصير الحزب نفسه. أما إعادة النظر الجزئية الرامية إلى إطالة أمد سلطة الرئيس فإنها تمهد السبيل للاغتصاب البونابرتي. وأما إعادة النظر العامة الرامية إلى تقصير أمد بقاء الجمهورية فإنها تؤدي بلا محالة إلى وقوع اشتباك بين ادعاءات الأسر المالكة الأورليانية لم تكن تختلف بعضها عن بعض فحسب بل كانت تنفي بعضها بعضاً بصورة متبادلة.

أن الجمهورية البرلمانية كانت أكثر من تربة محايدة تستطيع كتلتا البرجوازية الفرنسية، الشرعيون والأورليانيون، الملكية العقارية الكبيرة والصناعة - أن تتصرفا عليها جنباً إلى جنب متمتعين بالحقوق المتساوية. فقد كانت الشرط الذي لا بد منه لحكهما المشترك، شكل الدولة الوحيد الذي سيطرت معه مصلحتها الطبقة العامة على إدعاءات بعض كتل البرجوازية وكذلك على جميع طبقات المجتمع الباقية. وبوصفهم ملكيين، ارتدوا إلى عداوتهم القديمة، إلى الصراع بين الملكية العقارية

وبين النقد من أجل السيادة، وأعلى تعبير عن هذه العداوة، وتجسيدها، إنما كان ملوكهم أنفسهم وأسرهم المالكة. وهذا ما يفسر مقاومة حزب النظام لعودة البوربون.

كان الأورلياني والنائب كريتون قد تقدم بصورة دورية في سنوات ١٨٤٩ و ١٨٥٠ و ١٨٥١ باقتراح يدعو لإلغاء مرسوم النفي الصادر بحق الأسر المالكة. وظهر البرلمان نفسه، بانتظام مماثل، بمظهر جمعية من الملكيين توصلت بعناد الأبواب التي يمكن أن يعود منها ملوكهم المنفيون إلى الوطن. أن ريتشارد الثالث قتل هنري السادس قائلاً أنه أطيب من أن يعيش في هذه الدنيا وأن مكانه الذي يستحقه هو السماء. والملكيون أعلنوا أن فرنسا أسوأ من أن تحصل على ملوكها المنفيين ثانية. فقد أرغمتهم الظروف القاهرة على أن يصبحوا جمهوريين وبصادقوا تكراراً على القرار الشعبي الذي نفي ملوكهم من فرنسا.

أن إعادة النظر في الدستور - وكانت الظروف تجبر طرح هذه المسألة على بساط البحث - عرضت للخطر، إلى جانب الجمهورية، الحكم المشترك للكتلتين البرجوازيين وأحيت، مع إمكانية قيام الحكم الملكي، تنافس المصالح التي كان يمثلها هذا الحكم بصورة غالبية بالتناوب، كما أحيت الصراع من أجل سيادة إحدى الكتلتين على الأخرى. وأعتقد ديبلوماسيو حزب النظام أنهم يستطيعون إطفاء الصراع يدمج الأسترتين، بما يسمى صهر الحزبين الملكيين وبيئتهما المالكين. أن الصهر الحقيقي لعهد العودة وملكية تموز (يوليو) كان الجمهورية البرلمانية التي محيت فيها الألوان الأورليانية والشرعية وانحلت فيها الأنواع المختلفة من البرجوازية في البرجوازية بشكل عام، في البرجوازية - النوع. أما الآن فيجب على الأورلياني أن يصبح شرعياً والشرعي أورليانياً. وكان للملكية التي كانت تجسيدا لعداوتهم أن تصبح تجسيدا لوحدهم. وكان للتعبير عن مصالحهم التكتيلية المتنافرة أن يصبح تعبيراً عن مصالحهم الطبقيّة المشتركة، وكان على الملكية أن تفعل ما لم يستطع فعله ولم يفعله غير إلغاء الملكيتين، غير الجمهورية. لقد كان هذا حجر الفلسفة الذي صدّع كيمائيو حزب النظام رؤوسهم في سبيل أنتاجه. فكان الملكية الشرعية يمكن أن تغدو يوماً ملكية البرجوازيين أو كأن الملكية البرجوازية يمكن أن تغدو يوماً ملكية اريستقراطية الأرض الوارثية. وكان الملكية العقارية والصناعة يمكن أن تتعايشا بسلام تحت تاج واحد، في حين لا يستطيع التاج أن يكلل إلا رأساً واحداً، رأس الأخ الأكبر أو الأصغر. وكان الصناعة على العموم يمكن أن تتفق مع الملكية العقارية ما دامت الملكية العقارية لا تقرر أن تصبح هي نفسها صناعية. فإذا مات هنري الخامس غداً، فإن كونت باريس لا يغدو لهذا السبب ملك الشرعيين إلا إذا كف عن أن يكون ملك الأورليانيين. بيد أن فلاسفة الصهر الذين كان يزداد زعيقهم بمقدار ما كانت قضية إعادة النظر في الدستور تأتي إلى مركز الصدارة والذين هياؤوا لأنفسهم من جريدة "Assemblée nationale" (٥٢) صحيفة رسمية يومية تنطق باسمهم والذين يعكفون على العمل ثانية حتى في هذه اللحظة بالذات (شباط - فبراير - ١٨٥٢) رأوا أن الصعوبة كلها ناشئة عن الخصومة والتنافس بين الأسترتين الملكيتين. أن محاولات التوفيق بين أسرة أورليان وهنري الخامس، التي بدأت منذ وفاة لويس فيليب ولكن التي كانت لا تقوم، شأنها شأن كل المكائد المتصلة بالأسر المالكة عموماً، إلا في أثناء عطلة الجمعية الوطنية، فيما بين الفصول ووراء الكواليس، بوصفها مداعبة عاطفية للخرافة القديمة أكثر منها شغلاً بالمعنى الجدي، هذه المحاولات أصبحت الآن تمثيلية مهيبة يقوم بها حزب النظام على المسرح العام بدلاً من مسارح الهواة، كمان كان الأمر حتى الآن. لقد تراخى الرسل بلا انقطاع من باريس إلى البندقية (٥٣) ومن البندقية إلى كليرمونت ومن كليرمونت إلى باريس. ويصدر الكونت شامبور بياناً يعلن فيه، "بمعونة عموم أفراد عائلته" لا إعادته هو بل الإعادة "القومية". ويلقي الأورلياني سالفاندي بنفسه عند أقدام هنري الخامس. ويسافر الرؤساء الشرعيون: بيريه وبنوا دازي وسان - بريست، إلى كليرمونت لكي يقنعوا الطقم الأورلياني ولكن على غير طائل. أن أنصار الصهر يدركون بعد فوات الأوان أن مصالح الكتلتين

(٥٢) "Assemblée nationale" ("الجمعية الوطنية") - جريدة يومية فرنسية ذات اتجاه ملكي شرعي، صدرت في باريس من عام ١٨٤٨ على عام ١٨٥٧.

(٥٣) كانت البندقية في الخمسينيات من القرن التاسع عشر محل إقامة الطامح الشرعي بالعرش الفرنسي الكونت شامبور.

البرجوازيين لا تصبح أقل تنافراً ولا تكسب ليونة عندما يجرى التشديد عليها في شكل مصالح عائلية، مصالح بيتين مالكين. فإذا ما أترف هنري الخامس بكونت باريس خلفاً له - وهو النجاح الوحيد الذي يمكن أن يأمل أنصار الصهر فيه في أحسن الحالات - فإن آل أورليان لن يكسبوا بذلك أي حقوق غير تلك التي أمّتها لهم عقم هنري الخامس بل أنهم سيفقدون جميع الحقوق التي كسبوها بثورة تموز (يوليو). أنهم يكونون قد تخلّوا عن ادعاءاتهم القديمة وجميع الحقوق التي انتزعوها من الفرع الأقدم للبوربون خلال مائة عام من الصراع تقريباً، أنهم يكونون قد تخلّوا عن امتيازاتهم التاريخية، امتيازات الملكية الحديثة، لصالح الامتياز القائم على شجرة النسب. ولهذا لن يكون الصهر إلا تنازلاً طوعياً من قبل آل أورليان، تنازلاً عن حقوقهم في صالح الشرعية وانسحاباً نادماً من كنيسة الدولة البروتستانتية إلى الكنيسة الكاثوليكية، انسحاباً لن يأتي بهم، فضلاً عن هذا، حتى إلى العرش الذي فقدوه بل إلى درجة من سلم العرش الذي ولدوا عليه. أن الوزراء الأورليانيين القدماء غيزو ودوشاتل وغيرهما الذي سارعوا بالمثل إلى كليومونت لكي يعدوا الصهر سلفاً لم يكونوا يمثلون في الواقع إلا شعور الضيق والكآبة بعد ثورة تموز، وخيبة آمالهم في ملكية برجوازية وبرجوازية ملكية، والاعتقاد الخرافي بالشرعية باعتبارها التعويذة الأخيرة ضد الفوضى. وهم أد تصوروا أنفسهم وسطاء بين الأورليان والبوربون، كانوا في الواقع مجرد مرتدين أورليانيين وبهذه الصفة استقبلهم الأمير جوفيل. أما الفريق المحب للعراك والقابل للحياة من الأورليانيين، تيير وباز، الخ، من جهة أخرى، فقد أُنقح أسرة لويس فيليب بسهولة أكثر بأنه إذا كانت أية إعادة مباشرة للملكية تفترض مقدماً صهر الأسرتين ولما كان أي صهر كهذا، على أية حال، يفترض مقدماً تخلي آل أورليان عن حقوقهم، مما يتفق تماماً مع تقاليد أجدادهم هو أن يعترفوا بالجمهورية مؤقتاً وينتظروا حتى تسمح الأحداث بتحويل كرسي الرئاسة إلى عرش. وقد راجت أولاً الشائعات عن ترشيح جوفيل لرئاسة الجمهورية وبات فضول الجماهير في حالة ترقب وفاق، بعد أشهر قليلة، في شهر أيلول (سبتمبر)، وبعد نبذ إعادة النظر في الدستور، أعلن ترشيحه بصورة علنية.

وهكذا فإن محاولة القيام بصهر ملكي للأورليانيين والشرعيين لم تمن بالفشل فحسب بل إنها دمرت صهرهم البرلماني، شكلهم الجمهوري المشترك، وجزأت حزب النظام ثانية إلى جزئيه الأصليين الذين كان يتألف منهما. بيد أنه كلما ازداد الجفاء بين كليومونت والبنديقية وكلما أخفق التوفيق بينهما وأحرز تهيج جوفيل نجاحاً، ازدادت المفاوضات بين فوشيه وزير بونايرت والشرعيين حماسة وجدية.

إن انحلال حزب النظام لم ينحصر في تفككه إلى عنصره الأصليين. فإن كلا من الكتلتين الكبيرتين قد تحللت بدورها من جديد. وبات الأمر كما لو أن جميع الفروق الطفيفة القديمة التي تصارعت وتزاحمت سابقاً في داخل كل من المعسكرين، سواء أكان شرعياً أم أورليانياً، قد ساحت ثانية كما تسيح النقايعات الجافة لدى ملامستها الماء، كما لو أنها اكتسبت مجدداً طاقة حيوية كافية لتشكيل جماعات خاصة ذات مصالح متناقضة مستقلة. وعاد الشرعيون في أحلامهم إلى الماضي، إلى زمن المجادلات فيما بين قصر التويلري وجناح مارسان، بين فيلي وبولينياك^(٥٤). وعاش الأورليانيون من جديد الأيام الذهبية لمواكبة المباراة بين غيزو وموليه. وبروغي وتيير وأوديلون بارو.

إن ذلك الجزء من حزب النظام الذي كان حريصاً على إعادة النظر في الدستور، ولكنه كان منقسماً أيضاً حول حدود إعادة النظر، وهو فريق مؤلف من الشرعيين بقيادة برييه وقالوا من جهة وبقيادة لاروشجاكلين من جهة أخرى، ومن

(٥٤) المقصود هنا الخلافات التكتيكية في معسكر الشرعيين في عهد العودة. فإن لويس الثامن عشر وفيليب كانا يقولان بتطبيق التدابير الرجعية بمزيد من الحذر، بينما كان الكونت دارتوا (الملك شارل العاشر ابتداء من عام ١٨٢٤) وبولينياك يتجاهلان تماماً الوضع في فرنسا ويقولان بيعت أنظمة ما قبل الثورة كلياً. قصر التويلري في باريس، مقر لويس الثامن عشر. جناح مارسان، أحد أجنحة القصر وكان مقر الكونت دارتوا في عهد العودة.

الأورليانيين الذين أتعهم الصراع بقيادة موليه وبروغي ومونتالمبير وأوديلون بارو، اتفق مع النواب البونابرتيين على الاقتراح التالي الذي صيغ بعبارة واسعة غير محدودة:

"إن النواب الموقعين أدناه، بقصد أن تعدا إلى الأمة ممارسة سيادتها بصورة تامة، يقترحون إعادة النظر في الدستور".

بيد أنهم صرحوا بالإجماع في الوقت نفسه، بلسان رواية إخبارهم توكفيل، بأن الجمعية الوطنية لم يكن يحق لها أن تقترح إلغاء الجمهورية - وأن هذا الحق كان منوطاً بمجلس ينعقد من أجل إعادة النظر في الدستور. وفضلاً عن ذلك صرحوا أنه لا يجوز إعادة النظر في الدستور إلا بصورة "قانونية"، أي إلا إذا كانت ثلاثة أرباع الأصوات التي نص عليها الدستور إلى جانب إعادة النظر. وفي اليوم التاسع عشر من تموز (يوليو)، وبعد ستة أيام من النقاش العاصف، نبذت إعادة النظر، كما كان متوقعاً. فقد اقترح إلى جانبها أربعمائة وستة وأربعون صوتاً بيد أن مائتين وثمانية وسبعين كانت ضدها. وقد صوت الأورليانيون المتطرفون، تيير وشانغارنييه، إلخ، مع الجمهوريين و"الجبيل".

وهكذا أعلنت أكثرية البرلمان وقوفها ضد الدستور، بيد أن هذا الدستور نفسه أعلن أنه يقف مع الأقلية وأن قرارها هو الملزم. ألم يتم حزب النظام بإخضاع الدستور للأكثرية البرلمانية في ٣١ أيار (مايو) سنة ١٨٥٠ وفي ١٣ حزيران (يونيو) ١٨٤٩؟ ألم تكن سياسته كلها تستند حتى الآن إلى إخضاع مواد الدستور لقرارات الأكثرية البرلمانية؟ ألم يترك للديموقراطيين الاعتقاد الخرافي الذي أكل عليه الدهر وشرب بحرفية القانون ويقاض الديموقراطيين بسببه؟ بيد أن إعادة النظر في الدستور لم تكن تعني في اللحظة الراهنة سوى إطالة مدة سلطة الرئيس، بينما كان تمديد مفعول الدستور لا يعني سوى الإطاحة ببونابرت. أن البرلمان أعلن وقوفه إلى جانب بونابرت ولكن الدستور أعلن وقوفه ضد البرلمان. ولذلك كان بونابرت يعمل بروح البرلمان عندما مزق الدستور وكان يعمل بروح الدستور عندما صرف البرلمان.

إن البرلمان أعلن الدستور وأعلن مع الدستور حكمه هو "خارج الأكثرية"؛ وبالقرار الذي اتخذته هو، ألغى الدستور ومد في أجل سلطان الرئيس كما أعلن في الوقت ذاته أنه لا يمكن للدستور أن يموت ولا لسلطان الرئيس أن يعيش ما دام البرلمان نفسه على قيد الحياة. وأولئك الذين سيدفنونه كانوا يقفون بالباب. وبينما كان البرلمان يناقش إعادة النظر، عمد بونابرت إلى إقصاء الجنرال باراغه ديليه الذي أثبت قلة الحزم، عن قيادة الفرقة الأولى للجيش وعين بدلاً منه الجنرال مانيان، صاحب النصر في ليون وبطل أيام كانون الأول، وهو أحد صنائعه وكان من قبل، زمن لويس فيليب، قد أساء إلى سمعته إلى هذا الحد أو ذاك بوصفه من أنصار بونابرت لمناسبة الحملة على بولون.

لقد أثبت حزب النظام بالقرار الذي اتخذته بشأن إعادة النظر في الدستور أنه ليس قادراً لا على أن يحكم ولا على أن يخدم، لا على أن يعيش ولا على أن يموت، لا على أن يحتل الجمهورية ولا على أن يقبلها، لا على أن يدعم الدستور ولا على أن يطرحه، لا على أن يتعاون مع الرئيس ولا على أن يباذله. فإلى من يتطلع، إذن، لحل جميع التناقضات؟ إلى التقويم الزمني، إلى مجرى الأحداث. لقد كف عن الادعاء بأنه يتحكم بالأحداث، ولذلك استسلم لسلطان الأحداث، أي لسلطان تلك القوة التي تنازل لها عن صلاحية تاو أخرى من صلاحيات السلطة في نضاله ضد الشعب حتى وقف هو نفسه عاجزاً إزاء هذه القوة. ولكي يمكن رئيس السلطة التنفيذية من أن يضع خطة الحملة ضده دونما إزعاج ويعزز وسائل الهجوم ويختار أدواته ويحصن مواقعه، قرر في هذه اللحظة الحرجة بالذات أن يعتزل المسرح وأن يرفض ثلاثة أشهر، من ١٠ آب لغاية ٤ تشرين الثاني.

إن الحزب البرلماني لم ينحل إلى كتلتيه الكبيرتين فحسب ولم تنقسم كل واحدة من هاتين الكتلتين من الداخل فحسب بل أن الخلاف قد دب بين حزب النظام في البرلمان وحزب النظام خارج البرلمان. فإن خطباء البرجوازية وكتابها، منابرها وصحافتها، وبكلمة مختصرة، أيديولوجي البرجوازية والبرجوازية ذاتها، الممثلين والممثلين، واجهوا بعضهم بعضاً بالجفاء ولم يعد يفهم واحدهم الآخر.

إن الشرعيين في الأقاليم، بما كانوا عليه من أفق محدود وحماسة غير محدودة، اتهموا زعيمهم البرلمانيين، بيرييه وفالو، بالتخلي عنهم والانضمام إلى المعسكر البونابرتي وبالارتداد عن هنري الخامس. أن عقولهم الزنيقية (نسبة إلى زهرة الزنبق: *fleur-de-lis*، شعار ملكية آل بوريون الشرعي. الناشر) كانت تؤمن بخطيئة آدم لا بالديبلوماسية.

بيد أن ما كان أكثر شؤماً من هذا بكثير وأكثر حسماً فهو قطيعة البرجوازية التجارية مع ساستها. لقد وبختهم، لا لنخليهم عن مبادئهم، كما فعل الشرعيون مع ساستهم بل بالعكس لتثبثهم بمبادئ أصبحت عديمة الجدوى.

لقد أشرت من قبل إلى أن ذلك الفريق من البرجوازية التجارية الذي كانت له حصة الأسد من السلطة في زمن لويس فيليب، أي أريستقراطية المال، قد غدا منذ دخول فولد الوزارة بونابرتياً. أن فولد لم يكن يزود عن مصالح بونابرت في البورصة فحسب بل كان يدافع في الوقت نفسه عن مصالح البورصة أمام بونابرت. ونحن نجد موقف أريستقراطية المال مصوراً بأجلى بيان في فقرة وردت في لسان حالها الأوروبي، صحيفة "Economist" (٥٥) اللندنية. ففي عددها الصادر في ١ شباط ١٨٥١ كتب مراسلها في باريس يقول:

"تفيد الأنباء الواردة من جميع الجهات أن فرنسا تطالب بالسكينة قبل كل شيء. الرئيس يعلنها في رسالته إلى الجمعية التشريعية، وصادها بتردد من على المنابر الوطنية، وهي تؤكد في الصحف وتذاع من كراسي الوعظ في الكنائس، وتثبتها حساسية السندات الحكومية حيال أقل بادرة من بوادب الاضطراب وثباتها في اللحظة التي يتضح فيها أن السلطة التنفيذية هي المنتصرة".

وتعلن "Economist" في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٨٥١ باسمها الخاص:

"إن الرئيس هو حامي النظام. وبهذه الصفة تعترف به الآن جميع بورصات أوروبا".

ولهذا استنكرت أريستقراطية المال الصراع البرلماني لحزب النظام مع السلطة التنفيذية بوصفه إخلالاً بالنظام ورحبت بكل نصر أحرزه الرئيس على ممثليها هي بالذات، كما يبدو، باعتباره نصراً للنظام. ولا يجوز أن نفهم هنا من عبارة "أريستقراطية المال" مجرد كبار متعهدي تقديم القروض والمضاربين في السندات الحكومية، الذين تتفق مصالحهم تمام الاتفاق مع مصالح سلطة الدولة لأسباب واضحة تماماً. إن عالم المال الحديث كله، أشغال البنوك بأسرها، متشابكة أوثق التشابك مع قروض الدولة. أن شطراً من رساميل البنوك هو بالضرورة مستثمر ومشغل بالربا في سندات حكومية قابلة للتصريف بسرعة كما أن الودائع البنكية ورأس المال الموضوع تحت تصرف البنوك التي توزعها بين التجار ورجال الصناعة مستمدة جزئياً من أرباح حاملي السندات الحكومية. وإذا كان استقرار سلطة الدولة قد عني في جميع الأزمنة قدس الأقداس بالنسبة إلى السوق

(٥٥) "The Economist"، ("الاقتصاد") مجلة أسبوعية إنجليزية في قضايا الاقتصاد والسياسة؛ تصدر في لندن ابتداء من عام ١٨٤٣. لسان حال البرجوازية الصناعية الكبيرة.

المالية بأسرها وبالنسبة إلى كهان هذه السوق المالية فلماذا لا يكون الأمر كذلك من بابا أولى اليوم عندما يهدد كل طوفان بكس
الدول القديمة وكس ديون الدول القديمة معها؟

كذلك البرجوازية الصناعية في تعصبا الأعمى للنظام أعضبتها مناقرات حزب النظام البرلماني مع السلطة التنفيذية. وقد تلقى تيير وأنجلاس وسان-بيف وغيرهم، بعد تصويتهم في ١٨ كانون الثاني بمناسبة عزل شانغارنييه، توبيخات علنية من منتخبيهم، من المناطق الصناعية بالذات، عنفوا فيها بشدة لائتلافهم مع "الجبل" بوجه خاص باعتباره خيانة عظمى للنظام. وإذا كانت التفرجات المتبجحة والمكائد التافهة التي انحصر فيها صراع حزب النظام ضد الرئيس لا تستحق، كما رأينا، استقبلاً أفضل مما استقبلت به فإن هذا الجزء من البرجوازية الذي طالب ممثليه بأخذ القوة العسكرية من برلمانها وإعطائها بلا قيد ولا شرط إلى مدع مغامر، كان لا يساوي، من ناحية أخرى، حتى هذه المكائد التي يعزقت من أجل مصالحه. ولقد أثبت أن الصراع من أجل مصالحه العامة ومصالحه الطبقيّة الخاصة وسلطته السياسية لم يكن من شأنه إلا أن يزعجه ويتعبه لأنه كان عائقاً لأعماله الخصوصية.

إن أعيان البرجوازية في مدن المقاطعات ومستشاري البلديات وأعضاء المحاكم التجارية، إلخ، قد استقبلوا بونايرت في كل مكان تقريباً أثناء رحلاته بمنتهى الخنوع وحتى في ديجون حيث شن هجوماً غير متحفظ على الجمعية الوطنية وخصوصاً على حزب النظام.

عندما كانت التجارة رائجة، كما كانت ما تزال عليه في أول عام ١٨٥١، ثارت البرجوازية التجارية ضد أي صراع برلماني لئلا يعنكر مزاج التجارة. وعندما كانت التجارة بائرة، كما كانت باستمرار منذ نهاية شباط ١٨٥١، اتهمت البرجوازية التجارية الصراعات البرلمانية بأنها سبب الركود وطالبت بالكف عن هذا الصراع قصد تشجيع التجارة. وقد جرت مناقشات إعادة النظر في الدستور في هذه الفترة السيئة بالضبط. ولما كانت القضية هنا هي فيما إذا كان الشكل القائم للدولة سيكون أو لن يكون فقد شعرت البرجوازية بأن لها ملء الحق في أن تطالب ممثليها بإنهاء هذه الحالة الانتقالية المعذبة وبالمحافظة في الوقت نفسه على الوضع القائم. ولم يكن في هذا أي تناقض. فقد كانت تفهم بنهاية الحالة الانتقالية إطالتها بالضبط وتأجيل البت في الأمور إلى المستقبل البعيد. ولم يكن في الوضع القائم على الوضع القائم إلا بطريقتين: بتمديد سلطة بونايرت أو باعتزاله اعتزالاً دستورياً وانتخاب كافينياك. وكان قسمن البرجوازية يميل إلى الحل الأخير ولكنه لم يكن يعرف نصيحة يسديها إلى ممثليه أفضل من أن يلتزموا الصمت ويتركوا القضية الملحة دون مساس. وكان يرى أنه إذا لم يتكلم ممثلوه فإن بونايرت لن يعمل. كان يريد برلماناً نعمة يخفي رأسه حتى لا يراه أحد. وكان قسم آخر من البرجوازية يرغب في أن يدع بونايرت جالساً على كرسي الرئاسة، ما دام كان يجلس عليه بالفعل، حتى يبقى كل شيء في مجراه القديم. وقد سخط لأن برلمانها لا يريد أن يخرق الدستور صراحة ويتخلى عن سلطته دون شكليات.

إن المجالس العمومية في المقاطعات، تلك الهيئات التمثيلية الإقليمية للبرجوازية الكبيرة، التي انعقدت منذ ٢٥ آب (أغسطس) فصاعداً خلال عطلة الجمعية الوطنية، أعلنت بالإجماع تقريباً أنها مع إعادة النظر ووقفت بذلك ضد البرلمان وإلى جانب بونايرت.

وقد أظهرت البرجوازية سخطها على ممثليها الأبيين، على صحافتها هي على نحو أقل ليسا حتى من قطيعتها مع ممثليها البرلمانيين. فإن الأحكام التي أصدرتها المحاكم البرجوازية بالغرامات النقدية الباهظة وبعقوبات السجن العديمة الحياء

لكل هجوم يقوم به الصحفيون البرجوازيون على شهوات بونابرت الاغصابية ولكل محاولة تقوم بها الصحافة للدفاع عن حقوقهم البرجوازية السياسية ضد تطاول السلطة التنفيذية لم تدهش فرنسا وحدها بل أدهشت أوروبا بأسرها.

وإذا كان حزب النظام البرلماني، بصراخه من أجل ضرورة السكينة، كما بينت سابقاً، قد حكم على نفسه بالهمود وإذا كان يعلن أن حكم البرجوازية السياسي لا يتفق مع أمن البرجوازية وبقائها، بتدميره بيديه جميع شروط حكمه هو، أي الحكم البرلماني، في الصراع ضد طبقات المجتمع الأخرى، فقد كانت جمهرة البرجوازية خارج البرلمان، من جهة أخرى، يخوعها تجاه الرئيس ويعيها في البرلمان وبسوء معاملتها الوحشية لصحافتها ذاتها، تحفز بونابرت لإخماد وإبادة الجزء الناطق والكاتب منها، سياسيتها وأدائها، منبرها وصحافتها حتى يتسنى لها حينئذ متابعة شؤونها الخاصة في ثقة تامة بحماية حكومة قوية غير مقيدة. لقد أعلنت بغير التباس أنها كانت تحن إلى التخلص من حكمها السياسي الخاص لكي تتخلص من هموم الحكم ومخاطره.

وهذه البرجوازية خارج البرلمان، التي ثارت من قبل على الصراع البرلماني والأدبي الصرف من أجل حكم طبقتها هي والتي خانت زعماء هذا الصراع، تجرؤ الآن، بعد حدوث ما حدث، على اتهام البروليتاريا بأنها لم تنهض من أجلها إلى كفاح دام، كفاح حياة أو موت! وهذه البرجوازية التي كانت تضحى في كل لحظة بالمصالح العامة لطبقتها، أي بمصالحها السياسية في سبيل أضيق المصالح الخاصة وأخسها وكانت تطالب ممثلها بتضحية مماثلة، تنوح الآن زاعمة أن البروليتاريا قد ضحت بمصالحها السياسية المثالية (أي مصالح البرجوازية) في سبيل مصالحها المادية (أي مصالح البروليتاريا)، أنها تتصرف كأنها كائن جميل أساءت البروليتاريا التي ضللتها الاشتراكيون فهمه وخذلته في الساعة الحاسمة. وتجد صرخاتها صدى في العالم البرجوازي كله. وأنا لا أتحدث هنا بطبيعة الحال عن الساسة الألمان التافهين والجهلة. أني أقصد، على سبيل المثال، مجلة "Economist"، نفسها التي أعلنت، في التاسع والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٥١، أي قبل الانقلاب بأربعة أيام، بونابرت "حامياً للنظام" وتبير وبيرييه وإضرابهما "فوضويين"، والتي تصيح في ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥١، أي بعد أن أخدم بونابرت هؤلاء "الفوضويين"، بشأن الخيانة التي ارتكبتها "جماهير البروليتاريين الجهلة غير المهذبن البلاداء" بحق "مواهب فئات المجتمع الوسطى والعليا وعلمها وانضباطها وتأثيرها العقلي ومواردها الفكرية ووزنها الأدبي". ولكن الجمهور البليد الجاهل المبتذل لم يكن سوى الجمهور البرجوازي ذاته.

صحيح أن فرنسا مرت في عام ١٨٥١ بنوع من أزمة تجارية صغيرة. فقد أشارت نهاية شهر شباط (فبراير) إلى هبوط في الصادرات بالمقارنة مع عام ١٨٥٠، وفي شهر آذار (مارس) ساءت حال التجارة وأخذت المصانع تغلق أبوابها، وفي شهر نيسان (إبريل) كان وضع المقاطعات الصناعية يبدو في حالة من اليأس تماثل تلك التي سادت بعد أيام شباط، وفي شهر أيار لم تكن الحال قد تحسنت بعد، وقد دلت مقتنيات بنك فرنسا حتى في الثامن والعشرين من حزيران (يونيو)، وذلك استناداً إلى الزيادة الضخمة في الودائع والنقصان الكبير المماثل في التسليف على الحوالات المالية، على أن الإنتاج كان في حالة ركود؛ ولم يطرأ تحسن تدريجي على الأشغال التجارية إلا في منتصف تشرين الأول (أكتوبر). وقد عزت البرجوازية الفرنسية هذا الركود التجاري إلى أسباب سياسية بحتة، وإلى الصراع بين البرلمان والسلطة التنفيذية، وإلى عدم رسوخ الشكل المؤقت للحكم، وعلى المنظر المفزع ليوم الأحد الثاني من شهر أيار (مايو) ١٨٥٢. ولست أنكر أن هذه الظروف جميعاً كان لها أثرها في التدهور الذي طرأ على بعض فروع الصناعة في باريس والمقاطعات. بيد أن هذا التأثير للظروف السياسية كان على أية حال تأثيراً محلياً وزهيداً فحسب. وهذا ما تبرهنه بأفضل نحو الحقيقة التي تشير إلى أن تحسن التجارة قد بدأ في أواسط تشرين الأول بالضبط في اللحظة عينها التي ساءت فيها الحالة السياسية واكفهر الأفق السياسي وكان نزول صاعقة من قصر الإليزيه متوقفاً في أية لحظة. ثم أن البرجوازي الفرنسي الذي لم تكن "مواهبه وعلمه وبصيرته الروحية وموارده العقلية"

تصل إلى أبعد من أنفه، كان في وسعه طيلة فترة انعقاد المعرض الصناعي في لندن^(٥٦) أن يجد سبب بؤسه التجاري تحت أنفه تمامًا. فبينما كانت المصانع في فرنسا تقفل أبوابها، كانت الإفلاسات التجارية تنفث في إنجلترا، وبينما بلغ الذعر الصناعي أوجه في فرنسا في نيسان وأيار، بلغ الذعر التجاري في نيسان وأيار أوجه في إنجلترا. وكما قاست صناعة الصوف الفرنسية، كذلك قاست صناعة الصوف الإنجليزية، وكما قاست صناعة الحرير الفرنسية كذلك قاست صناعة الحرير الإنجليزية. صحيح أن معامل القطن الإنجليزية واصلت أعمالها ولكنها لم تعد تجني نفس الأرباح التي جنتها في سنتي ١٨٤٩ و ١٨٥٠. الفرق الوحيد هو أن الأزمة في فرنسا كانت صناعية وفي إنجلترا تجارية. وأنه بينما تعطلت المعامل في فرنسا، وسعت أعمالها في إنجلترا ولكن في ظروف أقل مؤاتاة من ظروف السنوات السابقة؛ أن الصادرات هي التي تلقت الضربة الرئيسية في فرنسا وفي إنجلترا الواردات. أما السبب المشترك، الذي لا يجوز أن تبحث عنه بطبيعة الحال ضمن حدود الأفق السياسي الفرنسي، فقد كان واضحًا. أن سنتي ١٨٤٩ و ١٨٥٠ كانتا سنتين من أعظم سنوات الرخاء المادي وفيض الإنتاج الذي لم تظهر نتائجه إلا في ١٨٥١. ففي بداية هذه السنة، اشتد فيض الإنتاج بوجه خاص بسبب من انعقاد المعرض الصناعي في المستقبل. وهناك فضلًا عن ذلك الظروف الخاصة التالية: أولاً قلة محصول القطن في ١٨٥٠ و ١٨٥١، وبعدئذ الثقة والأمل في محصول قطن أكبر مما كان متوقعًا، أولاً ارتفاع أسعار القطن ثم هبوطها المفاجئ، وبالاختصار التقلبات في أسعار القطن. إن محصول الحرير الخام، في فرنسا على الأقل، كان حتى أقل من المعدل. وأخيرًا اتسعت صناعة الصوف لدرجة كبيرة منذ عام ١٨٤٨ حتى لم يعد في وسع إنتاج الصوف أن يجارها فارتفعت أسعار الصوف الخام بحيث انعدم كل تناسب بينها وبين أسعار المصنوعات الصوفية. هنا إذن، في حالة المادة الخام لثلاثة فروع صناعية عالمية، توفرت لدينا قاعدة مثالية للركود التجاري. وفضلًا عن هذه الظروف الخاصة لم تكن الأزمة الظاهرية لعام ١٨٥١ إلا الوقفة التي تحدثت على الدوام في حالة فيض الإنتاج والمبالغة في المضاربة في سياق الدورة الصناعية قبل أن يستجعا كل قوتها لكي يقطعوا بشكل محموم المرحلة الأخيرة لهذه الدورة ويصلا مرة أخرى إلى نقطة بدئها، الأزمة التجارية العامة. وفي مثل هذه الفترات في تاريخ التجارة، تنفث الإفلاسات التجارية في بريطانيا في حين تتعطل الصناعة نفسها في فرنسا، إذ تكون بتوع ما مرغمة على التقهقر أمام مزاحمة الإنجليز في جميع الأسواق. تلك المزاحمة التي لا تستطيع أن تصد لها في هذه الحال، وتكون بنوع آخر شديدة الحساسية بكل ركود في الأعمال بوصفها صناعة كماليات. وهكذا تجتاز فرنسا، فضلًا عن الأزمات العامة، أزمات تجارية وطنية خاصة بها يحددها ويشترطها برغم ذلك الوضع العام للسوق العالمية أكثر بكثير من المؤثرات المحلية الفرنسية. ولا يخلو الأمر من متعة إذا قارنا بين رأي البرجوازي الإنجليزي وبين وهم البرجوازي الفرنسي. كتب واحد من أكبر البيوتات التجارية في ليفربول في تقريره التجاري السنوي لعام ١٨٥١ يقول:

"سنوات نادرة كذبت التوقعات التي تكونت عند بدايتها على نحو أتم مما فعلت السنة التي انقضت الآن. فبدلاً من الازدهار العظيم الذي كان يتطلع إليه الجميع أثبتت أنها واحدة من أكثر السنين التي رأيناها في ربع القرن الأخير تثبيطاً للعزائم - وهذا يتعلق، بطبيعة الحال، بالطبقات التجارية لا الصناعية. ومع ذلك كانت هنالك بالتأكيد دواع كافية لتوقع العكس في بداية السنة - مخزون البضائع كان قليلاً والرساميل كانت وفيرة والطعام كان رخيصاً وكان يبدو أن المحصول الغني مضمون؛ سلام غير منقطع على القارة ولا صعوبات سياسية أو مالية في الوطن، وبالفعل، كان في وسع التجارة، على ما يبدو، أن تطلق أجنحتها أوسع مما في أي يوم مضى... فلأي شيء إذن يمكن أن تعزي هذه النتيجة المشؤومة؟ نحن نعتقد - إلى تضخم التجارة بصورة فائقة العادة سواء في الواردات أو في الصادرات. وإذا لم يضع تجارنا بأنفسهم حدوداً أضيق لنشاطهم، فلن يحفظ توازننا غير فزع يتجدد كل ثلاث سنوات."

(٥٦) المعرض الصناعي بلندن - أول معرض صناعي تجاري عالمي. أقيم في أيار - تشرين الأول (مايو - أكتوبر) ١٨٥١.

والآن لنتصور البرجوازي الفرنسي كيف يتعذب ذهنه المخبول بالتجارة في غمرة هذا الذعر التجاري ويدور في دوامة وينذهل من شائعات الانقلاب وإعادة حق الاقتراع الشامل، من الصراع بين البرلمان والسلطة التنفيذية، من مخصصات الفروند فيما بين الأورليانيين والشرعيين، من المؤامرات الشيوعية في جنون فرنسا، من انتفاضات الفلاحين المزعومة في مقاطعتي نيفر وشير، من إعلانات مختلف المرشحين للرئاسة، من الشعارات الكثيرة الوعود في الصحف، من تهديدات الجمهوريين بالدفاع عن الدستور وحق الاقتراع الشامل بقوة السلاح، من الرسائل الانجيلية من المهاجرين الأبطال *in partibus* التي تبشر بإنهاء العالم يوم الأحد الثاني من أيار (مايو) ١٨٥٢ - لتأمل كل ذلك، نفهم لماذا كانت البرجوازية، في هذه الفوضى التي لا توصف والتي تصم الأذان بما فيها من صهر وإعادة نظر وتمديد دستور وتأمير وأئتلاف وهجرة وأغتصاب وثورة، ترغى وتزبد مبهورة الأنفاس، وتزعق في جمهوريتها البرلمانية: "النهاية برعب ولا رعب بلا نهاية!".

وقد فهم بونابرت هذه الصرخة. أن قدرته على الإدراك قد أرهفتها الجلبة المتزايدة للدائنين الذي كانوا يعتقدون أنه مع كل مغيب للشمس يقرب آخر يوم الرئاسة، الأحد الثاني من أيار ١٨٥٢، تعلن حركة النجوم رفض دفع كمبيالاتهم الأرضية. لقد أصبحوا منجمين حقيقيين. أن الجمعية الوطنية بددت آمال بونابرت في تمديد سلطته تمديدًا دستوريًا، ولم يعد ترشيح الأمير جوانفيل يسمح بأي تأرجح.

لو أن حادثاً ألقى يوم بظلاله أمامه قبل مجيئه بمدة طويلة لكان هذا انقلاب بونابرت. ففي اليوم التاسع والعشرين من كانون الثاني (يناير) ١٨٤٩، ولما يكذب ينقضي على انتخابه شهر، قدم اقتراحاً بهذا المعنى إلى شانغارنييه. وفي صيف عام ١٨٤٩ تحدث رئيس وزرائه ذاته، أوديلون، سراعن سياسية الانقلاب، وفي شتاء عام ١٨٥٠ فعل تبيير ذلك علناً. وفي أيار ١٨٥١ سعي برسنييه مرة أخرى لكسب شانغارنييه إلى جانب الانقلاب وقد نشرت "Messager de l'Assemblée" (٥٧) وصفاً لهذه المفاوضات. وفي أثناء كل عاصفة برلمانية كانت الصحف البونابرتية تهدد الانقلاب وكلما كانت الأزمة تقترب كانت نيرتها ترتفع. وفي مجالس القصف والسكر التي كان بونابرت يعقدها ليلياً مع رجال ونساء من طغام الناس وحالما كانت ساعة منتصف الليل تقترب والجرعات الكبار تطلق الألسنة وتلهب الخيال كان الصباح التالي يحدّد موعداً للانقلاب. كانت السيوف تسل والكووس تفرع والنواب يلقي بهم من النافذة والعباءة الإمبراطورية تسقط على كتفي بونابرت إلى أن يلاشي الصباح التالي الأشباح مرة أخرى ويعلم باريس المندهشة من كاهنات فستا (فستا: إلهة المواقف ونيران الدبائح عند الرومان القدماء. كاهنات فستا كناية عن النساء العفيفات. في حالة حرق بكارهن يدفنونهن حيات في الأرض. الناشر.) القليلات الكتمان ومن الفرسان الطائشين بالخطر الذي نجب منه مرة أخرى. في خلال شهري أيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (أكتوبر) كانت شائعات Coup d'etat تتوالى بسرعة الواحدة في أثر الأخرى. وكان الظل يكتسب لوناً مثل الداغوروتيب (صورة فوتوغرافية مطبوعة على لوحدة معدنية معالجة على نحو خاص. الناشر.) المرقش. حسبنا أن نتصفح أعداد شهري أيلول وتشرين الأول من الجرائد الأوروبية لنجد فيها كلمة فكلمة أخباراً كما يلي: "شائعات انقلاب تملأ باريس. يقولون أن العاصمة ستحتل بالجنود أثناء الليل، وسيجلب الصباح التالي مراسيم بحل الجمعية الوطنية وإعلان حالة الحصار في مقاطعة السين وإعادة حق الاقتراع الشامل والرجوع إلى الشعب. يقال أن بونابرت يبحث عن وزراء لتنفيذ هذه المراسيم غير القانونية". وكانت الرسائل التي تأتي بهذه الأنباء تنتهي دائماً بكلمة المشؤومة: "يؤجل". أن الانقلاب كان دائماً الفكرة الراسخة لدى بونابرت. بهذه الفكرة وطئت قدماء ثانياً الأرض الفرنسية. وقد كانت تلح عليه وتلاحقه بحيث كان يفشيها بصورة متواصلة ويفتقت بها. وكان من الضعف بحيث كان يقلع عنها بنفس الصورة المتواصلة. أن ظل الانقلاب قد أصبح مألوفاً للباريسيين كشيخ حتى أنهم لم يكونوا على استعداد للتصديق به عندما مثل أمامهم أخيراً باللحم والدم. وعلى هذا فلا الكتمان المتحفظ لرئيس جمعية العاشر من كانون الأول (ديسمبر) ولا أخذ الجمعية الوطنية

(٥٧) "Le Messager de l'Assemblée" - له مساحه دي لاسامبله - ("بشير الجمعية") جريدة يومية فرنسية ذات اتجاه معاد لبونابرت. صدرت في باريس

من ١٦ شباط (فبراير) إلى ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥١.

على حين غفلة هما السبب الذي أتاح للانقلاب أن ينجح. ولئن نجح فهو قد نجح بالرغم من هذر بونابرت ومع علم الجمعية الوطنية التام السابق بالانقلاب، وكان نتيجة ضرورية وحثمية للتطورات السابقة.

في اليوم العاشر من تشرين الأول (أكتوبر) أعلن بونابرت لوزرائه قراره بإعادة حق الاقتراع الشامل، وفي اليوم السادس عشر قدموا استقالاتهم، وفي اليوم السادس والعشرين علمت باريس بتشكيل وزارة تورينيي. وفي الوقت ذاته نَحَى مدير الشرطة كارلييه وأُستبدل به موباء، بينما قام رئيس الفرقة العسكرية الأولى مانيان بتركيز أكثر الفصائل أهلاً للثقة في العاصمة. وفي الرابع من تشرين الثاني (نوفمبر) استأنفت الجمعية الوطنية جلساتها. ولم يكن لديها ما تفعله أفضل من أن تجمل في صيغة وجيزة مقتضبة الطريق الذي سلكته وأن تثبت إنها لم تدفن إلا بعد أن ماتت.

وكان أول مركز خسرت في الصراع مع السلطة التنفيذية هو الوزارة. وكان عليها أن تأخذ بوقار علمًا وخبراً بهذه الخسارة وذلك باعترافها التام بوزارة تورينيي الزائفة تمامًا. واستقبلت اللجنة الدائمة المسيو جيرو بالضحك عندما قدم نفسه باسم الوزارة الجديدة. مثل هذه الوزارة الضعيفة لمثل هذه الإجراءات القوي إعادة حق الاقتراع الشامل! ومع ذلك كان الهدف بالضبط عدم أجازة شيء بواسطة البرلمان بل أجازة كل شيء ضد البرلمان.

وفي اليوم الأول بالذات لإعادة افتتاح الجمعية الوطنية تلقت الجمعية من بونابرت الرسالة التي طلب فيها إعادة حق الاقتراع الشامل وإلغاء قانون ٣١ أيار ١٨٥٠. وفي اليوم نفسه قدم وزراؤه مرسومًا بهذا الشأن. وقد رفضت الجمعية الوطنية على الفور اقتراح استعجال المرسوم الذي قدمه الوزراء ورفضت القانون نفسه في ١٣ تشرين الثاني بثلاثمائة وخمسة وخمسين صوتًا مقابل ثلاثمائة وثمانية وأربعين. وهكذا مزقت تفويضها مرة أخرى وأثبتت مرة أخرى أنها قد حولت نفسها من ممثلة للشعب منتخبة انتخابًا حرًا إلى البرلمان غاصب لطبقة واحدة، لقد اعترفت مرة أخرى بأنها قطعت بنفسها العضلات التي تصل الرأس البرلماني بجسم الأمة.

وإذا كانت السلطة التنفيذية باقتراحها إعادة حق الاقتراع الشامل قد استأنفت الأمر من الجمعية الوطنية إلى الشعب، فإن السلطة التشريعية بمشروع قانون الكويستور قد استأنفت الأمر من الشعب إلى الجيش. وقد قصدت الجمعية الوطنية من مشروع القانون هذا أن تثبت حقها في استدعاء الجنود مباشرة وتشكيل جيش برلماني. وإذا عينت الجمعية الوطنية الجيش على هذا الوجه حكمًا بينها وبين الشعب، وبينها وبين بونابرت، وإذا اعترفت بالجيش بوصفه القوة الحاسمة في الدولة فقد كان عليها أن تؤكد. من الجهة الأخرى، أنها قد تخلت منذ زمن طويل عن إدعائها بالسيطرة على هذه القوة. وإذا هي ناقشت حقها في استدعاء الجنود بدلاً من أن تستدعيهم على الفور، فضحت الشكو التي كانت تساورها بشأن قوتها بالذات. وإذا هي رفضت مشروع قانون الكويستور، اعترفت على الملأ بعجزها. أن مشروع القانون هذا قد هزم لأنه نال أقلية من مائة وثمانية أصوات. وهكذا فصل "الجبل" في الأمر. لقد وجد "الجبل" نفسه في موقف حمار بوريدان، ولكنه لم يكن بين حزميتين من القش كان عليه أن يقرر الأظرف منهما بل كان بين زختين من الضربات وعليه أن يقرر الأقسى منهما. كان هنالك من جهة الخوف من شانغارنييه ومن جهة أخرى الخوف من بونابرت. وعلى المرء أن يعترف بأن الموقف لم يكن بالموقف البطولي.

في اليوم الثامن عشر من تشرين الثاني ورد تعديل على قانون الانتخابات البلدية الذي قدمه حزب النظام بالذات، ويقضى التعديل باعتبار الإقامة لمدة سنة واحدة، بدلاً من ثلاث سنوات، كافية بالنسبة للناخبين البلديين. وقد خذل التعديل بأغلبية صوت واحد فقط، بيد أنه تبين على الفور أن هذا الصوت الوحيد كان مسجلاً من قبيل الخطأ. أن حزب النظام، وقد أنقسم إلى أكتلات متعادلة، قد خسر منذ زمن بعيد أكثريته البرلمانية المستقلة. وقد تبين الآن أنه لم تعد هناك في البرلمان أغلبية على

الإطلاق. أن الجمعية الوطنية غدت عاجزة عن اتخاذ القرارات. لم تعد هنالك قوة تماسك من أي نوع تشد جزئياتها بعضها لبعض. لقد لفظت نفسها الأخير. لقد ماتت وأخيراً وقبل الكارثة بأيام قلائل، كان على جمهرة البرجوازية خارج البرلمان أن تؤكد مرة أخرى على نحو مهيب انقطاع العلائق بينا وبين البرجوازية في البرلمان. أن تثير، وهو كبطل برلماني مصاب أكثر بكثير من الباقيين بداء البلاهة البرلمانية العضال، قد عمد، بعد موت البرلمان، بالاشتراك مع مجلس الدولة، إلى تدبير مكيّدة برلمانية جديدة - قانون مسؤولية من شأنه أن يفيد الرئيس تقييداً صارماً بحدود الدستور. وكما أن بونابرت، لدى وضعه حجر الأساس لقاعات السوق الجديدة المسقوفة في باريس في ١٥ أيلول (سبتمبر)، قد سحر، كأنه مازنيللو ثان، سيدات السوق، بائعات السمك - صحيح أن الواحدة منهم كانت ترجح في قوتها الحقيقية سبعة عشر برجرافاً - وكما أنه، بعد تقديم مشروع قانون الكويستور، فتن الملازمين الذين أقام لهم الولائم في قصر الأيليزيه، كذلك الآن في ٢٥ تشرين الثاني ساق وراءه البرجوازية الصناعية التي اجتمعت في السيرك لتستلم من يديه الأوسمة عن معرض لندن الصناعي. وسأورد الجزء ذا المغزى من خطابه كما ورد في "Journal des Débats":

"مع مثل هذه النجاحات التي لم يكن يأملها أحد، لدى ملء الحق في أن أكرر: كم ستكون الجمهورية الفرنسية عظيمة لو أتيح لها أن تلاحق مصالحها الحقيقية وتصلح مؤسساتها بدلاً من أن تمنى بالخسارة على الدوام بسبب من إزعاج الديمagogيين من جهة واضغات الملكية من جهة أخرى. (تصفيق مدو، عاصف، متواصل مع جميع أرجاء المدرج.) أن الاضغات الملكية تعرقل كل تقدم وكل فروع الصناعة الهامة. بدلاً من التقدم لا شيء سوى الصراع. ونحن نرى قوماً كانوا قبلاً أشد المؤيدين الغير السلطة الملكية والامتيازات الملكية ويعملون الآن بروح الكونفانسيون لا شيء إلا ليضعفوا السلطة التي انبثقت عن حق الاقتراع الشامل. (تصفيق مدو متواصل.) ونحن نرى قوماً عانوا أشد المعاناة من الثورة وتذمروا منها أشد التذمر يستثيرون ثورة جديدة وما ذلك إلا ليقيدوا إرادة الأمة.. أنني أعدكم بالسكينة بالنسبة للمستقبل"، الخ.. الخ.. (هتافات عاصفة: "موحي"، "مرحي")."

وهكذا تهلل البرجوازية الصناعية بصيحات الاستحسان الذليلة لانقلاب الثاني من كانون الأول ولإبادة البرلمان ولسقوط حكمها هي - ولديكتاتورية بونابرت. أن هدير التهليل في ٢٥ تشرين الثاني قد وجد جوابه في هدير المدافع في ٤ كانون الأول، وقد كان بيت المسيو سالاندروز، الذي فاق الجميع بالتصفيق، أكثر البيوت تعرضاً للقصف.

عندما حل كرومويل البرلمان الطويل، ذهب بمفرده إلى قاعة الجلسات وأخرج ساعته حتى لا يبقى البرلمان دقيقة واحدة بعد الوقت الذي ضربه، وصرف كل عضو من أعضاء البرلمان مشيحاً بالتوبيخات الفكهة المرححة. ونابوليون، وهو أصغر من قدوته، أخذ نفسه على الأقل في الثامن عشر من برومير إلى الجمعية التشريعية وتلا عليها، ولو بصوت متقطع، الحكم باعدامها. أما بونابرت الثاني الذي وجد في حيازته، فضلاً عن هذا، سلطة تنفيذية تختلف كل الاختلاف عن سلطة كرومويل أو نابوليون فقد بحث عن نموجه لا في صحائف تاريخ العالم بل في تاريخ جمعية العاشر من كانون الأول، في تاريخ المحاكم الجنائية. فقد سلب بنك فرنسا خمسة وعشرين مليوناً من الفرنكات فاشترى الجنرال مانيان بمليون والجنود بخمسة عشر فرنكا للنفر الواحد وبالخمير وأجتمعت بشركائه في الجريمة سرّاً كاللص في الليل واوعز باقتحام منازل أشد الزعماء البرلمانيين خطراً وبجبر كافينياك ولاموريسيير وليفلو وسانغارنييه وشاراس وتيير وباز، الخ.. من الفراش وبسوقهم إلى السجن وباحتيال الجنود للمراكز الرئيسية في باريس ولمبنى البرلمان وبتعليق الإعلانات في الصباح الباكر على جميع الجدران تعلن حل الجمعية الوطنية ومجلس الدولة وإعادة حق الاقتراع الشامل وفرض حالة الحصار في مقاطعة السين. وبعد مدة جيزة نشر في "Moniteur" وثيقة مزورة تزعم أن ذوي النفوذ من البرلمانيين قد اجتمعوا حوله وشكّلوا مجلس دولة استثنائية.

واجتمعت بقايا البرلمان في مبنى بلدية الدائرة العاشرة وكانت تتألف بصورة رئيسية من الشرعيين والأورليانيين، وقرروا خلع بونابرت وسط الصيحات المنكرة: "عاشت الجمهورية!"، وجلجوا عبتاً في الجماهير الفضولية أمام المبنى، ثم سيقوا أخيراً في حراسة الرماة الأفريقيين أولاً إلى ثكنات اورسى وكسوا بعد ذلك في عربات السجن ونقلوا إلى سجون مازاس وهام وفرنسين. وهكذا انتهى حزب النظام والجمعية التشريعية وثورة شباط.

وقبل أن نبادر إلى الختام لنلخص بإيجاز تاريخ الأخيرة:

١- الفترة الأولى: من شباط (فبراير) لغاية ٤ أيار (مايو) ١٨٤٨. فترة شباط. تمهيد مهزلة التأخي الشامل.

٢- الفترة الثانية: فترة تأسيس الجمهورية والجمعية الوطنية التأسيسية.

(١) من ٤ أيار (مايو) لغاية ٢٥ حزيران (يونيو) ١٨٤٨. نضال جميع الطبقات ضد البروليتاريا. هزيمة البروليتاريا في أيام حزيران.

(٢) من ٢٥ حزيران (يونيو) لغاية ١٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٤٨. ديكتاتورية الجمهوريين البرجوازيين الصرف. صياغة الدستور. إعلان حالة الحصار في باريس. تحية الديكتاتورية البرجوازية في ١٠ كانون الأول بانتخاب بونابرت رئيساً للجمهورية.

(٣) من ٢٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٨٤٨ لغاية ٢٨ أيار (مايو) ١٨٤٩. صراع الجمعية التأسيسية ضد بونابرت وضد حزب النظام المتحالف معه. هلاك الجمعية التأسيسية. هزيمة البرجوازية الجمهورية.

٣- الفترة الثالثة: فترة الجمهورية الدستورية والجمعية الوطنية التشريعية.

(١) من ٢٨ أيار ١٨٤٩ لغاية ١٣ حزيران ١٨٤٩. صراع البرجوازية الصغيرة ضد البرجوازية وضد بونابرت. هزيمة الديمقراطية البرجوازية الصغيرة.

(٢) من ١٣ حزيران ١٨٤٩ لغاية ٣١ أيار ١٨٥٠. الديكتاتورية البرلمانية لحزب النظام. الحزب يكمل حكمة بإلغاء حق الاقتراع الشامل ولكنه يخسر الوزارة البرلمانية.

أ- من ٣١ أيار ١٨٥٠ لغاية ١٢ كانون الثاني ١٨٥١. البرلمان يخسر القيادة العليا للجيش.

ب- من ١٢ كانون الثاني (يناير) لغاية ١١ نيسان (أبريل) ١٨٥١. البرلمان يخذل في محاولاته لإخضاع السلطة الإدارية لنفسه ثانية. حزب النظام يخسر النظام يخسر أكثريته البرلمانية المستقلة. ائتلافه مع الجمهوريين و"الجبلي".

ج- من ١١ نيسان ١٨٥١ لغاية ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٥١. محاولات لإعادة النظر في الصلاحيات وصهرها وتمديدها. حزب النظام ينحل إلى عناصره الأصلية. القطيعة النهائية بين البرلمان البرجوازي والصحافة البرجوازية وجمهرة البرجوازية.

د- من ٩ تشرين الأول لغاية ٢ كانون الأول ١٨٥١. القطيعة المكشوفة بين البرلمان والسلطة التنفيذية. البرلمان يلفظ نفسه الأخير، فقد سقط وتركته طبقتة ذاتها والجيش وجميع الطبقات الباقية. هلاك النظام البرلماني وحكم البرجوازية. انتصار بونابرت. مهزلة إعادة الإمبراطورية.



لقد ظهرت الجمهورية الاجتماعية على عتبة ثورة شباط كأنها لفظة، كأنها نبوءة. وفي أيام حزيران ١٨٤٨ أغرقت بدم بروليتاريا باريس، بيد أنها تخيم كالشبح على الفصول التالية من الدراما. وظهرت الجمهورية الديمقراطية على الحلبة. وفي ١٣ حزيران ١٨٤٩ تزول هي وبرجوازيوها الصغار الذي ينتشون، لكنها في أثناء هروبها تتغنى بمناقبها بتسبح مضاعف. وتستولي الجمهورية البرلمانية، هي والبرجوازية، على المسرح بأسره. وتتمتع هذه بالبقاء غاية التمتع؛ بيد أن الثاني من كانون الأول عام ١٨٥١ يدفنها على وقع صيحة الرعب التي يطلقها الملكيون المؤتلفون: "عاشت الجمهورية!"

أن البرجوازية الفرنسية قد تمردت على سلطة البروليتاريا العاملة. وجلبت حثالة البروليتاريا إلى السلطة وعلى رأسهم رئيس جمعية العاشر من كانون الأول. وأبقت البرجوازية فرنسا في خوف يكتم الأنفاس من الفطائع المقبلة للفوضى الحمراء. وقد خصم بونايرت لها هذا المستقبل عندما ترك جيش النظام الذي لعبت به نشوة الخمر يقتل روميا بالرصاص في ٤ كانون الأول أعيان البرجوازية في بولفار مونمارتر وبولفار الطليان وهم على نوافذ بيوتهم. لقد ألّهت السيف، فحكمها السيف. لقد دمرت الصحافة الثورية، دمرت صحافتها هي. لقد وضعت الاجتماعات الشعبية تحت رقابة الشرطة، فوضعت صالوناتها تحت رقابة الشرطة. لقد سرحت الحرس الوطني الديمقراطي، فسرحت حرسها الوطني. لقد فرضت حالة الحصار، ففرضت عليها حالة الحصار. لقد استعاضت عن المحلفين باللجان العسكرية، فاستعوضت عن محلفيها باللجان العسكرية. لقد أخضعت التعليم العام لحكم الكهنة، فإخضع الكهنة تعليمها هي. لقد أبعدت الناس دون محاكمة، فأبعدت هي دون محاكمة. لقد قمعت كل حركة في المجتمع بواسطة سلطة الدولة، باخمدت سلطة الدولة كل حركة في مجتمعها. لقد ثارت، بدافع الغيرة على جزدانها، ضد ساستها وأدبائها، فكُنس ساستها وأدبائها جانبا ولكن جزدانها ينهب الآن وقد كسر قلمها. أن البرجوازية لم تكل أبداً من الصباح للثورة بمثل ما صاح القديس أرسينيوس بالمسيحين: "Fuge, tace quiesce! الهرب، والصمت، السكينة!"، وصاح بونايرت بالبرجوازية: "Fuge, tace quiesce! الهرب، والصمت، السكينة!"

أن البرجوازية الفرنسية قد وجدت منذ زمن بعيد حلا لمعضلة نابوليون المزدوجة Dans cinquante ans l'Europe sera républicaine ou cosaque (في مدى خمسين سنة ستكون أوروبا إما جمهورية أو قوزاقية. الناشر) أنها وجدت الحل في "république cosaque" (الجمهورية القوزاقية. الناشر).

ساحرة إغريقية مسخت بسحرها الشرير ذلك العمل الفني، الجمهورية البرجوازية، فأحالته إلى شكل وحش فظيع. أن تلك الجمهورية لم تفقد شيئاً إلا مظاهر اللياقة. أن فرنسا الراهنة (أي فرنسا انقلاب سنة ١٨٥١. الناشر) كانت تضمها الجمهورية البرلمانية وهي في حالة كمال وانتهاء. ولم تكن تحتاج ألا إلى طعنة حربة حتى تنفجر الفقاعة ويثب الوحش أمام عيوننا.

لماذا لم تهب بروليتاريا باريس تائرة بعد ٢ كانون الأول؟

إن قلب البرجوازية كان حتى ذلك الحين قد صدر به قرار فحسب، ولم يكن هذا القرار قد وضع موضع التنفيذ. وقد كان من شأن أي تمرد جدي تقوم به البروليتاريا أن يبعث في البرجوازية حياة جديدة على الفور وأن يصلحها مع الجيش ويضمن هزيمة جديدة العمال كهزيمة حزيران.

في الرابع من كانون الأول قام البرجوازيون وأصحاب الدكاكين بتحريض البروليتاريا على القتال. وفي مساء ذلك اليوم وعدت عدة فرق من الحرس الوطني بالظهور. بسلحها ولباسها العسكري في مسرح المعركة. ذلك أن البرجوازيين وأصحاب الدكاكين بلغ مسامعهم أن بونابرت قد ألغى الاقتراع السري في أحد القرارات التي أصدرها في ٢ كانون الأول وأوجب عليهم أن يسجلوا كلمة "نعم" أو "لا" في سجلات الناخبين الرسمية بعد أسمائهم. أن مقاومة ٤ كانون الأول قد أرهبت بونابرت فأوعز بتعليق لافتات أثناء الليل على جميع منعطفات الشوارع في باريس تعلن إعادة الاقتراع السري. وأعتقد البرجوازيون وأصحاب الدكاكين أنهم أدركوا غايتهم. وكان الذين تخلفوا عن الحضور في الصباح التالي هم البرجوازيون وأصحاب الدكاكين بالذات.

وبضربة مفاجئة في ليلة ١ إلى ٢ كانون الأول سلب بونابرت بروليتاريا باريس زعماءها، قادة المتاريس. وإذ غدت البروليتاريا جيشاً بلا ضباط، عازفاً عن القتال تحت لواء "الجبل" بسبب ذكريات حزيران (يونيو) ١٨٤٨ و ١٨٤٩ وأيار (مايو) ١٨٥٠، فقد تركت لطليعتها، الجمعيات السرية، مهمة إنقاذ شرف التمرد لمدينة باريس وهو الذي سلمته البرجوازية للجند دون أدنى مقاومة حتى أن بونابرت أستطاع فيما بعد أن يفسر متهمكاً الدافع الذي حداً به إلى نزع سلاح الحرس الوطني بأنه كان يخشى أن يوجه الفوضويون أنفسهم هذا السلاح ضد الحرس نفسه!

"C'est el triomphe complet et definitive du socialisme!" (هنا هو انتصار الاشتراكية التام النهائي! . الناشر.) هكذا وصف غيزو انقلاب ٢ كانون الأول. ولكن إذا كانت الإطاحة بالجمهورية البرلمانية تحمل في طياتها بذرة أنتصار الثورة البروليتارية فإن نتائجها المباشرة والمحسوسة كانت انتصار بونابرت على البرلمان وانتصار السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وانتصار القوة بلا كلام على قوة الكلام. في البرلمان جعلت الأمة إرادتها العمومية هي القانون أي أنها جعلت قانون الطبقة الحاكمة إدارتها العمومية. وهي أمام السلطة التنفيذية تتخلى عن كل إرادة خاصة بها وتذعن لأمره أرادة غريبة، للسلطة. أن السلطة التنفيذية، بالمقابلة مع السلطة التشريعية، تعبر عن خضوع الأمة لحكم الغير بالمقابلة مع ممارستها للحكم الذاتي. ولهذا يبدو أن فرنسا لم تتج من استبداد طبقة برمتها إلا لتقع تحت استبداد فرد بل وتحت سلطة فرد بلا سلطة. ويبدو أن الصراع قد انتهى بحيث أن جميع الطبقات، وقد تساوت عجزاً وسكوناً، حيث على ركبها أمام عقب البندقية.

بيد أن الثورة عميقة الجذور. أنها ما تزال في رحلتها خلال المطهر. وهي تقوم بعملها بصورة منهجية. وقد كانت لغاية ٢ كانون الأول قد أتمت نصف عملها التحضيري وهي الآن تتم النصف الآخر. أنها أكملت أولاً السلطة البرلمانية حتى تتمكن من الإطاحة بها. أما الآن وقد بلغت هذه الغاية فهي تكمل السلطة التنفيذية، تردها إلى أخلص تعبيراتها وتعزلها ثم تنصبها في مواجهتها هي باعتبارها الهدف الوحيد حتى تركز جميع قواتها التدميرية ضدها. وعندما تكون قد أنجزت هذا النصف الثاني من عملها التمهيدي شتتب أوروبا من مقعدها وتصبح متهللة: لقد أحسنت نبشاً إياها الخلد العجوز! (٥٨).

أن هذه السلطة التنفيذية، بما لها من منظمة بيروقراطية وعسكرية ضخمة وبما لها من جهاز دولة معقد جداً ومضخم قصداً وجيش من الموظفين يبلغ نصف مليون عدد، فضلاً عن جيش عدده نصف مليون آخر، هذه الهيئة الطفيلية المريعة التي تلتف حول جسد المجتمع الفرنسي كالشباك وتخلق جميع مسامة، نشأت أيام الملكية المطلقة، مع تدهور الإقطاعية الذي ساعدت هذه الهيئة على التعجيل به. أن امتيازات السيادة التي كان يتمتع بها ملاكو الأراضي وتتمتع بها المدن قد تحول بالكثرة نفسها إلى خصائص لسلطة الدولة وتحول الأعيان الإقطاعيون إلى موظفين ذوي مرتبات وتحولت الخريطة المبرقشة من الحقوق الإقطاعية المطلقة المتنازعة التي كانت قائمة في القرون الوسطى إلى خطة منسقة لسلطة الدولة التي ينقسم عملها ويتمركز كما هو في مصنع من المصانع. أن الثورة الفرنسية الأولى، بما أخذته على عاتقها من تحطيم لجميع السلطات المحلية والإقليمية

(٥٨) شكسير - "هملت". الفصل الأول. المشهد الخامس.

المتفرقة وسلطات المدن والمقاطعات حتى يتسنى لها خلق الوحدة الأهلية للأمة، كانت ملزمة بأن تطور ذلك الذي بدأت به الملكية المطلقة: المركزية، ولكن كان عليها أن تطور في الوقت نفسه امتداد السلطة الحكومية وخصائصها وعدد الوكلاء العاملين فيها. وقد أكمل نابوليون جهاز الدولة هذا. ولم تضاف الملكية الشرعية وملكية تموز (يوليو) شيئاً إليه سوى مزيد من تقسيم العمل كان ينمو بقدر ما كان تقسيم العمل ضمن المجتمع البرجوازي يخلق مجموعات مصالح جديدة فيخلق بالتالي مادة جديدة لإدارة الدولة. أن كل مصلحة مشتركة كانت تفصل تواً عن المجتمع وتوضع في مواجهته باعتبارها مصلحة عامة أعلى وتنزع من مجال نشاط أعضاء المجتمع أنفسهم وتجعل موضوعاً للنشاط الحكومي، ابتداءً من الجسر ومبنى المدرسة والملكية المشاعية لمجتمع قرية من القرى حتى السكك الحديدية والثروة القومية وجامعات فرنسا الحكومية. وأخيراً وجدت الجمهورية البرلمانية نفسها، في صراعها ضد الثورة، مرغمة على تعزيز وسائل سلطة الحكومة ومركزتها جنباً إلى جنب مع اتخاذ الإجراءات القمعية. أن جميع الانقلابات أكملت هذه الآلة بدلاً من أن تحطمها. وكانت الأحزاب التي تنازعت السيطرة بالتناوب تعتبر حيازة صرح الدولة الضخم هذا الغنيمة الرئيسية للمنتصر.

ولكن البيروقراطية، في ظل الملكية المطلقة وخلال الثورة الأولى وفي عهد نابوليون، لم تكن إلا وسيلة لإعداد الحكم الطبقي للبرجوازية. وقد كانت في عهد العودة وعهد لويس فيليب وعهد الجمهورية البرلمانية أداة الطبقة السائدة، رغم كل جهادها (أي البيروقراطية) لكي تجعل من نفسها سلطة مستقلة.

وفي عهد بوناپرت الثاني فقط، بدا أن الدولة جعلت نفسها مستقلة تمام الاستقلال. وقد وطد جهاز الدولة مركزه إزاء المجتمع المدني حتى أنه أصبح ممكناً أن يكون على رأسه رئيس جمعية العاشر من كانون الأول، وهو مغامر جاء من الخارج ورفعته على الترس أيدي الجند السكارى الذين اشتراهم بالخمير والمقاتل وكان عليه أن يمونهم على الدوام بالمقاتل من جديد. ومن هنا كان اليأس الذليل وشعور الإذلال والامتهان الفظيع الذي يتقل صدر فرنسا ويحبس أنفاسها. أنها تشعر بالعار.

ومع هذا فإن سلطة الدولة ليست معلقة في الهواء. أن بوناپرت يمثل طبقة هي فضلاً عن ذلك، أكثر طبقات المجتمع الفرنسي عدداً ونعني بها الفلاحين الصغار.

وكما أن البوربونيين كانوا أسرة العقارات الكبيرة وكما أن الأورليانيين كانوا أسرة المال كذلك البرونابرتيون هم أسرة الفلاحين أي جمهرة الشعب الفرنسي. فليس بوناپرت الذي خضع للبرلمان البرجوازي بل بوناپرت الذي شنت البرلمان البرجوازي هو مختار الفلاحين. لقد نجحت المدن طيلة ثلاث سنين في تزوير معنى انتخاب العاشر من كانون الأول (ديسمبر) وفي خداع الفلاحين وتخيب أملهم بعودة الإمبراطورية. أن انتخاب العاشر من كانون الأول ١٨٤٨ لم يبلغ تمامه إلا بانقلاب الثاني من كانون الأول ١٨٥١.

أن الفلاحين الصغار يشكلون كتلة ضخمة يعيش أعضاؤها في ظروف متشابهة ولكن دون أن يدخلوا في علاقات متشعبة بعضهم مع بعض. أن أسلوبهم في الإنتاج يعزلهم الواحد عن الآخر بدلاً من أن يدفعهم إلى التعامل المتبادل. وتشتد هذه العزلة بسبب وسائل المواصلات السيئة في فرنسا وبسبب فقر الفلاحين. أن ميدان أنتاجهم - وهو قطعة الأرض الصغيرة - لا يسمح بتقسيم العمل في فلاحيتها ولا بتطبيق العلم ولا يسمح بالتالي بتنوع أشكال التطور ولا بتنوع المواهب ولا بغنى العلاقات الاجتماعية. أن كل أسرة فلاحية بمفردها مكنتية ذاتياً تقريباً، وهي نفسها تنتج مباشرة الجزء الأكبر من أستهلاكها وتحصل بذلك وسائل عيشها من التبادل مع الطبيعة أكثر مما تحصلها من التعامل مع المجتمع. قطعة أرض صغيرة، فلاح وأسرته. وإلى جوارهم قطعة أرض صغيرة أخرى وفلاح آخر وأسرته أخرى. أن حفنة من هذه الوحدات تشكل قرية وحفنة من القرى

تشكل مقاطعة. وبهذه الطريقة تتكون الجمهرة العظمى من الأمة الفرنسية بمجرد إضافة مقادير متناظرة مثلما تكون رؤوس البطاطا في كيس كيس بطاطا. وبما أن ملايين الأسر تعيش في ظروف اقتصادية الأخرى ومصالحها وثقافتها، وتضعها في موضع التضاد العدائي مع الأخيرة فإنها تشكل طبقة. وبما أنه لا يقوم بين هؤلاء الفلاحين الصغار غير علاقات محلية وبما أن تطابق مصالحهم لا يخلق بينهم رابطة مشتركة أو رابطة وطنية أو تنظيمًا سياسيًا فهم لا يشكلون طبقة. ولذلك يعجزون عن الدفاع عن مصالحتهم الطبقة باسمهم الخاص سواء أكان ذلك بواسطة برلمان أم بواسطة كونفانسيون (هيئة تشريعية عليا في فرنسا أنشئت في زمن الثورة البرجوازية الفرنسية في أواخر القرن الثامن؛ وقد دامت من ٢٠ أيلول (سبتمبر) ١٧٩٢ حتى ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٧٩٥. الناشر.). أنهم لا يستطيعون تمثيل أنفسهم ولا بد أن يمثلهم غيرهم. ولا بد لممثلهم أن يظهر في الوقت نفسه كسيد لهم، كسلطة فوقهم، كسلطة حكومية غير محدودة تحميهم ضد الطبقات الأخرى وترسل لهم الغيث وضوء الشمس من فوق. ولهذا يجد النفوذ السياسي للفلاحين الصغار تعبيره النهائي في واقع أن السلطة التنفيذية تخضع المجتمع لنفسها.

أن التقاليد التاريخي المتوارث ولد عند الفلاحين الفرنسيين الاعتقاد الصوفي بأن رجلاً يدعي نابوليون سيعيد لهم جميع الخيرات المفقودة. وطلع شخص ادعى بأنه هو هذا الرجل لمجرد أنه يحمل أسم نابوليون، بناء على مادة من Code Napoléon تنص: "La recherché de la paternité est interdite" (مجموعة قوانين نابوليون: "التحقيق في الأبوة ممنوع". الناشر.). بعد تشرد دام عشرين سنة وبعد سلسلة من المغامرات السخيفة يتحقق التكهن ويصبح الرجل إمبراطور الفرنسيين. لقد تحققت فكرة أين الأخ الراسخة لأنها انطبقت تمام الانطباق على الفكرة الراسخة لدى أكثر طبقات المجتمع الفرنسي عددًا.

ورب معترض يقول: ولكن ما شأن انتفاضات الفلاحين في نصف فرنسا والغارات التي شنها الجيش على الفلاحين وحبس الفلاحين بالجملة ونفيهم بالجملة؟

إن فرنسا لم تشهد منذ لويس الرابع عشر مثل هذا الاضطهاد للفلاحين "بسبب الدسائس الديماغوجية".

ولكن لنكن على بينه من الأمر. أن أسرة بوناپرت لا تمثل الفلاح الثوري بل الفلاح المحافظ، لا تمثل الفلاح الذي يسعى إلى التخلص من ظروف وجوده الاجتماعية التي تحددها قطعة أرضه الصغيرة، بل تمثل بالأحرى الفلاح الذي يريد توطيد هذه الظروف وهذه الأرض، لا سكان الريف الذي يريدون الارتباط مع المدن والإطاحة بالنظام القديم بجهودهم الخاصة بل، على النقيض، أولئك الذي يعزلون أنفسهم بعناد بليد ضمن هذا النظام القديم منتظرين أن ينقذهم شبح الإمبراطورية وينقذ قطع أراضيهم ويمنحهم وضعًا مميزًا. أن آل بوناپرت لا يمثلون استنارة الفلاح بل خرافاته، لا عقله بل أوهامه، لا مستقبله بل ماضيه، لا سيفين الحديثة بل فنده الحديثة (٥٩).

أن حكم الجمهورية البرلمانية القاسي الذي دام ثلاث سنوات قد حرر قسمًا من الفلاحين الفرنسيين من الوهم النابوليوني وأحدث انقلابًا ثوريًا في نفوسهم، وأن كان ذلك بصورة سطحية فحسب؛ بيد أن البرجوازية كانت تدفعهم بالقوة إلى الخلف كلما كانوا يأخذون في التحرك. وفي ظل الجمهورية البرلمانية كان الوعي العصري للفلاح الفرنسي ووعيه التقليدي يتنازعان السيادة. كانت هذه العملية تجري بشكل صراع مستمر بين معلمي المدارس والكهنة - وكانت البرجوازية تقمع المعلمين. ولأول مرة بذل الفلاحون جهودًا في التصرف بصورة مستقلة إزاء نشاط الحكومة، وتجلي هذا في النزاع المتواصل بين رؤساء

(٥٩) سيفين، منطقة جبلية في إقليم لانغيدوك بفرنسا، نشبت فيها في أعوام ١٧٠٢ - ١٧٠٥ انتفاضة فلاحية أسميت بانتفاضة "الكاميزار" ("ذوي القمصان"). نشبت الانتفاضة بسبب من ملاحقة البروتستانت، واتخذت طابعًا معاديًا للإقطاعية ساطع التعبير. استمرت شراراتها تندلع هنا وهناك حتى عام ١٧١٥. فنده، إقليم في غرب فرنسا نشبت فيه أبان الثورة البرجوازية الفرنسية بأواخر القرن الثامن عشر انتفاضة فلاحية معادية للثورة، برئاسة النبلاء ورجال الدين.

البلديات والحكام الإداريين وكانت البرجوازية تعزل رؤساء البلديات. وأخيراً ثار الفلاحون في أماكن متعددة خلال فترة الجمهورية البرلمانية ضد وليدهم هم الجيش وكانت البرجوازية تعاقبهم بفرض حالات الحاصر وبالحملات التأديبية. وهذه البرجوازية نفسها تصيح الآن عن بلادة الجماهير، عن هذه vile multiude (السوقة الحفيرة. الناشر). زاعمة بأنها باعتها ليونابرت. أنها هي نفسها التي عززت بالقوة المشاعر الإمبراطورية عند طبقة الفلاحين وحفظت بعناية الظروف التي كانت بمثابة التربة التي تنبت عليها ديانة الفلاح هذه. صحيح أنه ينبغي على البرجوازية أن تخشى جهل الجماهير طالما ظلوا محافظين، ووعي هذه الجماهير حالما تصبح ثورية.

في الانتفاضات التي أعقبت coup d'état أحتج قسم من الفلاحين الفرنسيين، والسلاح في أيديهم، ضد صوتهم الانتخابي الذي أدلوا به هم أنفسهم في العاشر من كانون الأول ١٨٤٨. أن المدرسة التي اجتازوها منذ عام ١٨٤٨ قد شحذت ذكاءهم. بيد أنهم أسلموا أنفسهم إلى جحيم التاريخ، والتاريخ قيدهم بكلمتهم، وكانت الأكثرية منهم ما تزال غارقة في الضلال لدرجة أن سكان الريف في أشد المقاطعات احمرارا بالذات صوتوا بصورة مكشوفة ليونابرت. كانوا يرون أن الجمعية الوطنية قد عرقلت تقدمه. وكل ما فعله بونابرت الآن هو أنه كسر القيود التي فرضتها المدن على إرادة الريف. بل أن الفلاحين في بعض الأنحاء داعتهم الفكرة السخيفة: فكرة قيام كونفانسيون جنباً إلى جنب مع نابوليون.

بعد أن حولت الثورة الأولى الفلاحين من أشباه أفنان إلى ملاكين أحرار ثبت نابوليون ونظم الشروط التي يمكنهم بموجبها أن يستغلوا دونما عائق أرض فرنسا التي آلت إليهم قبيل ذلك بقليل ويطفئوا غليلهم الفتى للتملك. بيد أن سبب أملاق الفلاح الفرنسي الآن إنما هو أرضه الصغيرة نفسها، تقسيم الأرض، شكل الملكية الذي وطده نابوليون في فرنسا. أنها بالضبط تلك الظروف المادية التي جعلت من الفلاح الفرنسي من عهد الإقطاع، مالكاً عقارياً صغيراً، وجعلت من نابوليون إمبراطوراً. وقد كفى جيلان بلوغ النتيجة التي لا مناص منها: التدهور المتزايد في الزراعة والدين المتزايد على المشتغلين بالزراعة. أن الشكل "النابوليوني" للملكية الذي كان في بداية القرن التاسع عشر شرطاً لتحرير أهل الريف الفرنسيين وإثرائهم قد تطور في بحر هذا القرن إلى قانون يثبت استبعادهم وفقهم. وهذا القانون بالضبط هو أول فكرة من idées napoléoniennes (الأفكار النابوليونية. الناشر) كان يترتب على بونابرت الثاني أن يذود عنها. وإذا كان ما يزال يشاطر الفلاحين الوهم القائل بأن سبب خرابهم ينبغي تلمسه لا في هذه الملكية العقارية الصغيرة ذاتها في خارجها، وفي تأثير ظروف ثانوية، فأن تجاربه سوف تتفجر كقفاعات الصابون لدى ملامستها علاقات الإنتاج.

أن التطور الاقتصادي للملكية العقارية الصغيرة قد غير علاقات الفلاحين بطبقات المجتمع الأخرى تغييراً جذرياً. ففي عهد نابوليون كان تقسيم الأرض في الريف على قسائم صغيرة يكمل المزاحمة الحرة والصناعة الكبيرة المبتدئة في المدن. وكانت طبقة الفلاحين في جميع الأماكن هي الاحتجاج ضد اريستقراطية الأرض التي أطيح بها قبل ذلك بقليل فحسب. أن الجذور التي ضربتها الملكية العقارية الصغيرة في التربة الفرنسية قد حرمت الإقطاع من كل غذاء. وكانت علامات الحدود لقطعة الأرض الصغيرة بمثابة التحصينات الطبيعية للبرجوازية ضد أي هجوم عليها من جانب أسياها القدماء بيد أن أمراء الإقطاع حل محلهم في غضون القرن التاسع عشر مرابو المدن، والالتزام الإقطاعي الذي ينيخ بكله على الأرض حل محله الرهن، والملكية الاريسقراطية للأرض حل محلها رأس المال البرجوازي. أن قطعة أرض الفلاح لم تعد سوى ذريعة تتيح للرأسمالي أن يجني من الأرض ربحاً وفائدة وريعاً، وأن يترك لمالك الأرض نفسه أمر الاهتمام بالطريقة التي يراها ناجحة للحصول على أجرته. أن دين الرهن الذي يتقل أرض فرنسا يفرض على الفلاحين الفرنسيين دفع مبلغ من الفائدة السنوية المترتبة على الدين القومي البريطاني بأسره. أن الملكية العقارية الصغيرة، التي أستبعدها الرأسمال لهذه الدرجة - ويؤول تطور هذه الملكية إلى هذا الاستبعاد بصورة محتومة - قد حولت أغلبية الأمة الفرنسية على سكان كهوف. ستة عشر مليوناً من

الفلاحين (بمن فيهم النساء والأطفال) يسكنون في أخصاص معظمها ليست له سوى فتحة واحدة، وبعضها الآخر له فتحتان فقط، وأحسنها حظاً له ثلاث فتحات فحسب. والنوافذ بالنسبة للبيت هي كالحواس الخمس بالنسبة للرأس. أن النظام البرجوازي الذي أقام الدولة في بداية القرن حارساً على الملكية العقارية الصغيرة الناشئة وسمدها بالغار أصبح الآن عفريناً يمتص دماءها ونخاعها ويقذف بها في القدر الكيماوي لرأس المال. إن Code Napoléon ليست الآن سوى مجموعة قوانين لتنفيذ قرارات المحاكم وإجراءات الحجز والبيع بالمزاد العلني. ولا بد لنا أن نضيف إلى الملايين الأربعة (بمن فيهم الأطفال، إلخ) من المتسولين والمشردين والمجرمين والمومسات في فرنسا، المعترف بهم رسمياً، خمسة ملايين يحومون على شفا البقاء وهم إما يسكنون الريف نفسه أو يهجرون الريف باستمرار، هم وخرقهم وأطفالهم، إلى المدن أو يهجرون المدن إلى الريف. وبكلمة، إن مصالح الفلاحين لم تعد، كما كانت في عهد نابوليون، تتفق مع مصالح البرجوازية، مع رأس المال بل هي في تناقض مستعص معها. ومن هنا يجد الفلاحون حليفهم الطبيعي وقائدهم في بروليتاريا المدن التي مهمتها الإطاحة بالنظام البرجوازي. ولكن الحكومة القوية المدن التي مهمتها الإطاحة بالنظام البرجوازي. وهذه هي « idée » النابوليونية الثانية التي يترتب على نابوليون الثاني تنفيذها - مدعوة للدفاع عن هذا النظام "المادي" بالقوة. والحقيقة، إن هذا « ordre matériel » (النظام المادي". الناشر) يتكرر كالتزام في جميع بلاغات بونابرت ضد الفلاحين العاصين.

وبالإضافة إلى الرهن الذي يفرضه رأس المال على قطعة الأرض الصغيرة ترهق الضرائب هذه القطعة. إن الضرائب هي ينبوع الحياة بالنسبة للبيروقراطية والجيش والكهان والبلاط وبالاختصار بالنسبة لجهاز السلطة التنفيذية بأسره. إن الحكومة القوية والضرائب الباهظة هما شيء واحد. إن الملكية العقارية الصغيرة تشكل طبيعتها أساساً مناسباً للبيروقراطية كاملة الجبروت ولا حصر لها. إنها تخلق مستوى متناسقاً للعلاقات والأشخاص فوق أديم البلاد جميعها. ولذا تتيح أيضاً ممارسة تأثير متناسق من مركز واحد أعلى وعلى جميع نقاط هذه الكتلة الرتيبة. إنها تقضي على الدرجات الأريستوقراطية المتوسطة بين جمهرة الشعب وسلطة الدولة. وهي لذلك تستدعي التدخل المباشر الشامل لسلطة الدولة هذه وتدخل أجهزتها المباشر. وهي تخلق أخيراً فيضاً من السكان العاطلين الذين لا مكان لهم سواء في الريف أو في المدن والذين يمدون أيديهم بناء على ذلك إلى وظائف الدولة بوصفها صدقات لائقة وتشكل حافزاً لزيادة عدد المناصب في جهاز الدولة. كان نابوليون يسدد الضرائب الإلزامية مع الفوائد وذلك بالأسواق الجديدة التي افتتحها بحد السيف وبتهب القارة. وقد كانت هذه الضرائب النابوليونية حافزاً لنمو الحرف الفلاحية بينما هي تسلب الآن هذه الحرف مواردها الأخيرة وآخر إمكانية لمقاومة الإملاق. والبيروقراطية الضخمة، التي تتعم بالحلل الموشاة والطعام الطيب، إنما هي « idée napoléonienne » كانت أقرب فكرة إلى نفس بونابرت الثاني. وكيف يمكن أن يكون الأمر بخلاف ذلك ونحن نراه مرغماً على أن يخلق إلى جانب الطبقات الفعلية في المجتمع طائفة اصطناعية تصبح المحافظة على حكمة بالنسبة لها مسألة رزق وعيش؟ وعليه كان من أوائل العمليات المالية التي قام بها رفع مرتبات الموظفين التي جري تخفيضها من قبل إلى مستواها القديم وإيجاد وظائف جديدة بلا عمل.

وهناك « idée napoléonienne » أخرى هي سيطرة الكهان بوصفها أداة في يدي الحكومة. ولكن بينما تكون قطعة الأرض الصغيرة التي برزت إلى الوجود حديثاً، في وفاقها مع المجتمع واعتمادها على القوى الطبيعية وخضوعها للسلطة التي هي حاميتها الأعلى، متدنية بطبيعة الحال، فإن قطعة الأرض الصغيرة التي تحربها الديون والتي هي والمجتمع والسلطة على طرفي نقيض والتي تكلف فوق ما في وسعها والمضطرة إلى أن تخرج من نطاق محدوديتها ذاتها، تصبح بطبيعة الحال غير متدنية. أن السماء كانت ملحاً لا بأس به بالنسبة لقطعة الأرض الصغيرة التي كسبت حديثاً خصوصاً لأن السماء تصنع الطقس، ولكن هذه السماء تغدو إهانة حالما تطرح بمثابة بديل عن القطعة الصغيرة. وعندئذ يتحول القسيس إلى كلب ممسوح بالميرور من كلاب الشرطة الدنيوية - وهذه أيضاً « idée napoléonienne ». وفي المناسبة التالية ستجري الحملة على روما في فرنسا نفسها ولكن بمعنى معاكس لذلك الذي يقصده المسيو دي مونتاالمبير.

وأخيراً أن ذروة « idées napoléoniennes » هي غلبة أهمية الجيش. إن الجيش كان point d'honneur (مناس) العزة. الناشئ) للفلاحين الصغار: كان الجيش يجعل منهم أبطالاً يدافعون عن ممتلكاتهم الجديدة ضد الأعداء الخارجيين، ويمجدون الوحدة القومية التي اكتسبوها مؤخراً، وينهبون الدنيا وينفحون فيها روح الثورة. البزات العسكرية كانت لباسهم للاحتفالات والحرب كانت قصبدهم، وقطعة الأرض الصغيرة التي يضحها الخيال ويكملها كانت وطنهم، والشعور الوطني كان الشكل المثالي للشعور بالملكية. بيد أن الأعداء الذين كان على الفلاح الفرنسي الآن أن يحمي ملكيته منهم ليسوا هم القوزاق، أنهم مأمورو الأجراء وجباة الضرائب. وقطعة الأرض الصغيرة لم تعد تقع فيما يدعى بالوطن بل في سجل الرهون. والجيش نفسه لم يعد زهرة شباب الفلاحين. إنه زهرة مستنقع حثالة الفلاحين، إنه يتألف إلى حد كبير من المتجندين البدلاء تماماً كما أن بونابرت الثاني نفسه ليس إلا بديلاً عن نابوليون. إن مآثره البطولية تتجلى الآن في مطاردة الفلاحين وفي القيام بوظيفة الدركي. ولو أن التناقضات الداخلية لنظام رئيس جمعية العاشر من كانون الأول طاردت هذا الرئيس إلى ما وراء الحدود الفرنسية فإن جيشه سوف يجني، بعد بضعة أعمال لصوصية، لا أكاليل الغار بل الضربات.

وهكذا نرى أن جميع « idée napoléoniennes » هي أفكار قطعة الأرض الصغيرة غير المتطورة، والتي لا تزال بعد في ريعان شبابها، أما بالنسبة لقطعة الأرض الصغيرة التي انقضى زمانها فهي سخافة، إنها مجرد أضغاث نزعها الأخير، كلمات تحولت إلى عبارات، أرواح تحولت إلى أشباح. بيد أن مهزلة الإمبراطورية كانت ضرورية لتحرير جمهرة الأمة الفرنسية من وطأة التقاليد والاستجلاء التناقض بين سلطة الدولة والمجتمع بصورته الخالصة. ومع التدهور المتزايد الذي طرأ على الملكية العقارية الصغيرة ينهار مبنى الدولة المشيد فوقها. إن مركزية الدولة التي يتطلبها المجتمع المعاصر تنشأ فقط على أنقاض جهاز الحكم العسكري البيروقراطي الذي صُنِع في سياق النضال ضد الإقطاعية^(٦٠).

إن حال الفلاحين الفرنسيين تكشف لنا عن لغز الانتخابات العامة في ٢٠ و ٢١ كانون الأول التي قادت بونابرت الثاني إلى أعلى طور سينا لا ليتلقى التشريعات بل ليعطيها.

وظاهر أن البرجوازية لم يكن لديها الآن خيار إلا انتخاب بونابرت. عندما شكأ أنصار الأخلاق الصارمة في مجمع كونستانتسيا^(٦١) من الحياة المنحلة التي يحياها الباباوات وأعولوا حول ضرورة الإصلاح الخفي، أرعد الكاردينال بيبير دابي قائلاً لهم: "ما من أحد إلا الشيطان بشخصه يستطيع الآن إنقاذ الكنيسة الكاثوليكية وأنتم تطلبون ملائكة!" وبمثل هذا صاحت البرجوازية الفرنسية بعد الانقلاب: ما من أحد إلا رئيس جمعية العاشر من كانون الأول (ديسمبر) يستطيع الآن إنقاذ المجتمع البرجوازي! السرقة وحدها هي التي تستطيع الآن إنقاذ الملكية، والزور وحده إنقاذ الدين والنغولة إنقاذ العائلة، الفوضى إنقاذ النظام!

إن بونابرت، بوصفه السلطة التنفيذية التي جعلت نفسها قوة مستقلة، يعتبر أن رسالته هي حماية "النظام البرجوازي"؛ أما قوة هذا النظام البرجوازي فتكمن في الطبقة الوسطى ولذا ينظر إلى نفسه باعتباره ممثلاً للطبقة الوسطى ويصدر مراسيم

(٦٠) بدلاً عن الجملتين الأخيرتين في آخر الفقرة المعنية ورد في طبعة عام ١٨٥٢ ما يلي: "أن تحطيم آلة الدولة لا يشكل أي خطر على المركزية. فإن البيروقراطية ما هي غير الشكل الواطئ والفظ من أشكال المركزية التي ما تزال مصابة بنقيضها، الإقطاعية. وعندما تحيب آمال الفلاح الفرنسي في العودة النابوليونية، فإنه سيتخلى كذلك عن إيمانه بقطعة أرضه الصغيرة، وينهار كل صرح الدولة المشيد على قطعة الأرض هذه، وتحظى الثورة البروليتارية بتلك الجوقة التي بدونها يتحول غناؤها المنفرد في جميع البلدان الفلاحية إلى غناء طير التم" (هذا التعبير الأخير يعني غناء الاحتضار. المترجم).

(٦١) مجمع كونستانتسيا (١٤١٤ - ١٤١٨) أنعقد من أجل توطيد وضع الكنيسة الكاثوليكية المتقلقل في ظرف الحركة الإصلاحية البادئة. شجب المجمع تعليم زعيم الإصلاح جون ويكليف ويان هوس. قضى المجمع على انشقاق في الكنيسة الكاثوليكية بانتخابه رئيساً جديداً للكنيسة بدلاً عن الطامعين الثلاثة المتنافسين على الكرسي البابوي.

مناسبة. ولكنه، مع ذلك لم يصح شيئاً يُذكر إلا لأنه حطم القوة السياسية لهذه الطبقة الوسطى ولأنه يحطمها مجدداً في كل يوم. وبناء على ذلك ينظر إلى نفسه كخصم للقوة السياسية والأدبية للطبقة الوسطى. ولكنه إذ يحمي قوتها المادية، بولد قوتها السياسية من جديد. ولهذا لا بد لليلة أن تبقى على قيد الحياة؛ أما المعلول، حينما ظهر، فينبغي أن يقضي عليه. بيد أن هذا لا يمكن أن يحدث دون خلط بسيط بين العلة والمعلول لأنهما كليهما يفقدان في تفاعلها المشترك خصائصهما المميزة. مراسيم جديدة متوالية تمحو خط الحدود. وبونابرت ينظر إلى نفسه، في الوقت ذاته، باعتباره ممثلاً للفلاحين وللشعب بصورة عامة ضد البرجوازية، ممثلاً يريد أن يسعد الطبقات الدنيا من الشعب ضمن إطار المجتمع البرجوازي. مراسيم جديدة تحتال على "الاشتراكيين الحقيقيين" (٦٢) وتسليم سلفاً قدرتهم على إدارة الدولة. ولكن بونابرت ينظر دائماً إلى نفسه، قبل كل شيء، بوصفه رئيساً لجمعية العاشر من كانون الأول، بوصفه ممثلاً لحثالة البروليتاريا التي ينتمي هو نفسه وبطانته وحكومته وجيشه إليها والتي همها الأول هو العيش كما يطيب لها وسحب جوائز يانصيب كاليفورنيا من خزينة الدولة. وهو يزكي لقبه كرئيس لجمعية العاشر من كانون الأول بمراسيم وبدون مراسيم وبرغم المراسيم.

إن مهمة هذا الرجل المتناقضة هذه تفسر الإجراءات المتناقضة لحكومته التي تتصرف على غير هدى وتسعى تارة لتكسب وطوراً لتذل أولاً هذه الطبقة ثم تلك وتصف الطبقات جميعاً ضدها على حد سواء، تلك الحكومة التي يشكل ما بها من الحيرة العملية مفارقة مضحكة جداً مع الأسلوب العاتي القاطع لمراسيم الحكومة، وهو أسلوب منقول بمذلة وخنوع عن مراسيم العم.

إن الصناعة والتجارة، أي إشغال الطبقة الوسطى، ينبغي لها أن تزدهر برعاية حكومة قوية كأنها في مستتبب دافئ. فيجري منح ما لا حصر له من امتيازات سكك الحديد. بيد أن حثالة البروليتاريا من البونابرتيين ينبغي أن تثري. فيبدأ الأشخاص المطلعون سلفاً على أسرار امتيازات سكك الحديد لعبة الغش في البورصة. ولكن رأس مال السكك الحديدية لا يظهر له أثر، ويلزمون البنك بتقديم سلف على أسهم السكة الحديدية. غير أن البنك، في الوقت نفسه، سيستغله بونابرت لأغراضه الشخصية ولا بد من مداجاته لهذا السبب. يعفون البنك من الالتزام بنشر تقريره أسبوعياً ويعقد البنك اتفاقية مع الحكومة تضمن له حصة الأسد. والشعب لا بد من إيجاد أعمال له، فيشرعون في الأشغال العمومية. ولكن الأشغال العمومية تزيد من أعباء الشعب الضرائبية. من هنا تخفيض الضرائب بالهجوم على إيرادات أصحاب الدخل والريع بتحويل ريع الخمسة في المائة إلى أربعة ونصف في المائة. ولكن لا بد للبرجوازية أن تأخذ الحلوى من جديد مع الحبة المرة. ومن هنا مضاعفة ضريبة الخمر على الشعب الذي يشتره en detail (بالفرق. الناشر) وإنقاص ضريبة الخمر إلى النصف بالنسبة للطبقة الوسطى التي تشربه en gros (بالجملة. الناشر). تحل جمعيات العمال القائمة فعلاً ولكن الحكومة تعد بمعجزات بعد تشكيل الجمعيات في المستقبل. الفلاحون لا بد من تقديم المساعدات لهم. تؤسس بنوك الرهن التي تعجل في إيفاعهم بالديون وفي تركيز الملكية. ولكن يجب استخدام هذه البنوك لابتزاز المال من أملاك آل أورليان المصادرة. ما من رأسمالي يريد أن يوافق على هذا الشرط الذي لم يذكر في المرسوم ويبقى بنك الرهن مجرد مرسوم. إلخ، إلخ..

إن بونابرت يحب أن يظهر بمظهر الأب المنعم لجميع الطبقات. ولكنه لا يستطيع أن يعطي طبقة من الطبقات دون أن يأخذ من الأخرى. وكما كان يقال عن الدوق دي جيز زمن الفروندي بأنه كان أعظم متفضل في فرنسا لأنه حول جميع أملاكه إلى التزامات في ذمة أنصاره يدينون له بها. كذلك سيقبل بونابرت راضياً بأن يكون أعظم متفضل في فرنسا ويحول كل

(٦٢) المقصود هنا الاشتراكية الألمانية أو الاشتراكية "الحقيقية" تيار رجعي أنتشر في ألمانيا في الأربعينيات من القرن التاسع بين المثقفين البرجوازيين الصغار على الغالب. استعاض ممثلو "الاشتراكية الحقيقية" غرون وغيس وكريغ وغيرهم عن أفكار الاشتراكية بوعظ عاطفي بالحب والأخوة وأنكروا ضرورة الثورة البرجوازية الديمقراطية في ألمانيا. انتقد ماركس وانجلس هذا التيار في مؤلفاتهما "الأيدولوجية الألمانية"، "مشور ضد كريغ"، "الاشتراكية الألمانية في الشعر والنثر"، "بيان الحزب الشيوعي".

ممتلكات فرنسا وكل شغلها إلى التزام شخصي له. إنه يحب أن يسرق فرنسا بكاملها حتى يتسنى له أن يقدمها هدية إلى فرنسا أو بالأحرى حتى يتسنى له أن يشتري فرنسا من جديد بنقود فرنسية وذلك لأنه ينبغي عليه بالضرورة، باعتباره رئيس جمعية العاشر من كانون الأول، أن يشتري ما ينبغي أن يكون له. وجميع مؤسسات الدولة ومجلس الشيوخ ومجلس الدولة والهيئة التشريعية ووسام جوقة الشرف ومداليات الجنود ومحال الغسيل والأشغال العمومية والسكك الحديدية والأركان العامة للحرس الوطني باستثناء عامة الجند والأملاك المصادرة لآل أورليان - جميعها تصبح موضوعاً للبيع والشراء. وكل مركز في الجيش وفي جهاز الحكومة يصبح وسيلة للرشوة. بيد أن أهم ملامح هذه العملية التي يكمن معناها في أخذ فرنسا من أجل إهدائها إياها نفسها، إنما هو الفوائد المثوية التي تجد طريقها إلى جيوب رئيس جمعية العاشر من كانون الأول (ديسمبر) وأعضائها أثناء دورة رأس المال. إن الملح التي وصفت بها الكونتيسة ل.، حظية المسيو دي مورني، مصادرة أملاك أورليان: « C'est le premier vol de l'aigle » (كلمة « vol » تعني طيران وسرقة) (هذا أول طيران للنسر) تنطبق على كل طيران لهذا النسر الذي هو أشبه بالغراب. إنه هو وأشباهه ينطقون كل يوم بأنفسهم لأنفسهم كلمة الراهب الكارتيزياني (الكارتيزياني - من أتباع فلسفة ديكارث (ديكارث باللغة اللاتينية، cartesius. المترجم) الإيطالي إذ وعظ البخيل الذي تنبأه بعد المتاع الذي كان في وسعه أن يعيش عليه لسنتين مقبلة طويلة: « Tu fai conto sopra i beni, bisogna prima far il conto sopra gli anni » (أنت تحصي متاعك، وأولى لك أن تحصي سنينك) ولئلا يخطئوا في السنين عدوا الدقائق. لقد شقت حفنة من الأشخاص طريقها إلى البلاط، إلى الوزارات، إلى رأس الإدارة والجيش، جماعة من الأجلاف ينبغي أن يقال عن أحسنهم بأن أحداً لا يعرف أصله، جماعة بوهيمية صخابة نهاية شائنة السمعة تدب في المعاطف المقصبة بعين الوجاهة المضحكة مثل أعيان سولوك. وفي وسع المرء أن يتصور بوضوح هذه الطبقة العليا من جمعية العاشر من كانون الأول (ديسمبر) إذ أخذ بعين الاعتبار أن فيرون - كريفيل (لقد حدد بلزاك في روايته "ابنة العم بيتي" معالم الباريسي التافه المنحل كلياً في شخصية كريفيل، وهي شخصية روائية رسمها على غرار دكتور فيرون صاحب جريدة « Constitutionnel ») هو واعظها الأخلاقي وأن غرانبيه دي كاسانيك هو مفكرها. كان غيزو، إبان وزارته، يستخدم غرانبيه هذا للعمل في صحيفة سيئة السمعة ضد المعارضة الأسرية وكان يباهي به قائلاً عادة في تملق: « C'est le roi des drôles » "إنه ملك المهرجين". ومن الخطأ أن يعيد المرء عهد الوصاية^(٦٣) أو لويس الخامس عشر إلى ذهنه في مجال الحديث عن بلاط لويس بونابرت وعصابته. وذلك لأن فرنسا قد بلت مراراً من قبل حكم محظيات، بيد أنها لم تبل قط حكم قوادين" (الكلام المقتبس هو كلام مدام جيراردين).

إن بونابرت، وقد ساقته إلى ذلك مطالب وضعه المتناقضة وكان في الوقت نفسه يقوم بدور الحاوي المضطر إلى إبقاء نفسه محط الأنظار كبديل لنابوليون، وذلك بقيامه بالمفاجئات المستمرة، أي بالأحرى إلى إجراء انقلاب مصغر كل يوم، إن بونابرت هذا قد ألقى الاقتصاد البرجوازي برمته في هاوية الفوضى وانتهك كل ما كان يبدو مصوناً بالنسبة لثورة ١٨٤٨، وجعل البعض يتسامحون مع الثورة، وآخرين يرغبون في الثورة، وخلق فوضى فعلية باسم النظام، بينما كان في الوقت نفسه مجرد جهاز الدولة بكامله من الهالة التي تحيط به ويلوئه ويجعله بغيضاً ومحلاً للسخرية في آن واحد. إنه يعيد في باريس بصورة مزورة ساخرة عبادة الرداء المقدس في ترير^(٦٤) على شاكلة عبادة العبادة الإمبراطورية النابوليونية. ولكن عندما تسقط العبادة الإمبراطورية أخيراً على كتفي لويس بونابرت، سيهوي تمثال نابوليون البرونزي من على قمة مسلة فنوم ويتحطم.

(٦٣) المقصود هنا عهد وصاية فيليب أورليان في فرنسا من عام ١٧١٥ إلى عام ١٧٢٣ عندما كان لويس الخامس عشر لا يزال قاصراً.

(٦٤) الرداء المقدس في ترير، زخر كاثوليكي محفوظ في كاتدرائية ترير (ألمانيا) ويقال أنه رداء مقدس أخذ عن المسيح عند صلبه. وكان الرداء المقدس في ترير موضع إجلال الحجاج.

كتبه ماركس في ديسمبر/كانون الأول ١٨٥١
لغاية مارس/ آذار ١٨٥٢. نشر في مجلة
« Die Revolution » بنيويورك عام ١٨٥٢.
الطبعة الثانية التي راجعها ماركس ظهرت في
كتاب على حده في هامبورغ عام ١٨٦٩.
الطبعة الثالثة ظهرت في هامبورغ عام ١٨٨٥،
مع مقدمة بقلم أنجلس.

دليل الأسماء

- آبي (Ailly) بيار دي (ولد عام ١٣٠ توفي في عام ١٤٢٠ أو في عام ١٤٢٥) كردينال فرنسي، لاهوتي معروف. اضطلع بدور بارز في مجمع كونستانسيا.
- الإسكندر المقدوني (٣٥٦ - ٣٢٣ قبل الميلاد) قائد عسكري شهير ورجل دولة في العالم القديم.
- أوپول (Hautpoul) الفرنسي هنري دي (١٧٨٩ - ١٨٦٥) جنرال فرنسي. شرعي. فيما بعد بونابرتي. نائب في الجمعية التشريعية (١٨٤٩ - ١٨٥١). وزير الحربية (١٨٤٩ - ١٨٥٠).
- أودينو (Oudinot) نقولا شارل فيكتور (١٧٩١ - ١٨٦٣) جنرال فرنسي. أورلياني. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. في ١٨٤٩، كان أمر القوات التي أرسلت ضد جمهورية روما. حاول مقاومة انقلاب ٢ كانون الأول ١٨٥١.
- أورليان سلالة ملكية في فرنسا (١٨٣٠ - ١٨٤٨).
- باراغه (Baraguay d'Hilliers) ديليه آشيل (١٧٩٥ - ١٨٧٨) جنرال فرنسي. ماريشال منذ عام ١٨٥٤. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. في ١٨٥١ كان أمر حامية باريس. بونابرتي.
- بارو (Barrot) أوديلون (١٧٩١ - ١٨٧٣) سياسي برجوازي فرنسي. قبل شباط (فبراير) ١٨٤٨، رئيس المعارضة الأسرية الليبرالية. من كانون الأول (ديسمبر) ١٨٤٨ إلى تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٤٩، ترأس الوزارة المعتمدة على ائتلاف الكتلتين الملكيتين المعادي للثورة.
- باروش (Baroche) بيار جول (١٨٠٢ - ١٨٧٠) سياسي وحقوقى فرنسي. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية، وممثل من حزب النظام. في ١٨٤٩، مدع عام في محكمة الاستئناف. بونابرتي، اشترك في جملة من الوزارات قبل وبعد انقلاب الثاني من كانون الأول (ديسمبر).
- باريس كونت. راجع: لويس فيليب الدوق أورليان.
- باز (Baze) جان ديديه (١٨٠٠ - ١٨٨١) محام وسياسي فرنسي. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. أورلياني - ص ١١٢، ١٣٢.
- بايي (Bailly) جان سيلفان (١٧٣٦ - ١٧٩٣) فلكي فرنسي، من رجال الثورة البرجوازية الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، ومن قادة البرجوازية الدستورية الليبرالية.
- برشيبه (Persigny) جان جيلبر فيكتور، كونت (١٨٠٨ - ١٨٧٢) رجل دولة فرنسي، بونابرتي. نائب في الجمعية التشريعية (١٨٤٩ - ١٨٥١). من منظمي انقلاب ٢ كانون الأول ١٨٥١. وزير الداخلية (١٨٥٢ - ١٨٥٤ و ١٨٦٠ - ١٨٦٣).
- بروت مارك يوني (حوالي ٨٥ - ٤٢ قبل الميلاد) سياسي روماني. من منظمي المؤامرة الجمهورية الأريستقراطية ضد يوليوس قيصر.
- برودون (Proudhon) بيار جوزيف (١٨٠٩ - ١٨٦٥) صحفي واقتصادي وعالم اجتماعي فرنسي. أيديولوجي البرجوازية الصغيرة. من مؤسسي الفوضوية. في ١٨٤٨، نائب في الجمعية التأسيسية.
- بروغلي (Broglie) آشيل شارل ليو نفيكتور، دوق (١٧٨٥ - ١٨٧٠) رجل دولة فرنسي. رئيس الوزراء (١٨٣٥ - ١٨٣٦). نائب في الجمعية التشريعية (١٨٤٩ - ١٨٥١). أورلياني.

- بلان (Blanc) لويس (١٨١١ - ١٨٨٢) اشتراكي برجوازي صغير ومؤرخ فرنسي في ١٨٤٨، عضو الحكومة المؤقتة، ورئيس لجنة اللوكسمبورغ. وقف مواقف الاتفاق مع البرجوازية. في آب (أغسطس) ١٨٤٨ هاجر إلى بريطانيا. أحد قادة المهاجرين البرجوازيين الصغار في لندن.
- بلانكي (Blanguie) أونوره دي (١٨٠٥ - ١٨٨١) ثوري فرنسي. شيوعي طوبوي. نصير التاكتيك التأمري. قائد الجمعية السرية، "جمعية مواسم السنة"؛ منظم انتفاضة ١٢ آيار (مايو) ١٨٣٩. إبان ثورة ١٨٤٨، وقف في أقصى الجناح الأيسر من الحركة الديمقراطية والبروليتارية في فرنسا. حكم عليه غير مرة بالسجن - ص ٢١.
- بلزاك (Balzac) أونوره دي (١٧٩٩ - ١٨٥٠) كاتب واقعي فرنسي كبير.
- بنوا دازي (Benoit d'Azy) داني (١٧٩٦ - ١٨٨٠) سياسي ومالي وصناعي فرنسي. نائب رئيس الجمعية التشريعية (١٨٤٩ - ١٨٥١) شرعي.
- بوربون، سلالة ملكية في فرنسا (١٥٨٩ - ١٧٩٢، ١٨١٤ - ١٨١٥، ١٨١٥ - ١٨٣٠).
- بولينياك (Polignac) أوغست جول أرمان ماري، أمير (١٧٨٠ - ١٨٤٧) رجل دولة فرنسي في عهد العودة. شرعي وإكليزيكي. وزير الخارجية ورئيس مجلس الوزراء (١٨٢٩ - ١٨٣٠).
- بيدو (Bedeau) ماري ألفونس (١٨٠٤ - ١٨٦٣) جنرال وسياسي فرنسي. جمهوري برجوازي معتدل. في عهد الجمهورية الثانية، نائب رئيس الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية.
- بييرييه (Berryer) بيير أنطوان (١٧٩٠ - ١٨٦٨) محام وسياسي فرنسي. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. شرعي.
- بيو (Billault) أوغست أدولف ماري (١٨٠٥ - ١٨٦٣) سياسي ومحام فرنسي. أورلياني. نائب في الجمعية التأسيسية (١٨٤٨ - ١٨٤٩). بعد عام ١٨٤٩ بونابرتي، وزير الداخلية (١٨٥٤ - ١٨٥٨).
- تورينييه (Thorigny) بيار فرانسوا ايلزابيت (١٧٩٨ - ١٨٦٩) حقوقي فرنسي. في ١٨٣٤، حقق في قضية المشتركين في انتفاضة نيسان (إبريل) بمدينة ليون. بونابرتي. وزير الداخلية (١٨٥١).
- توكفيل (Tocqueville) ألكسيس (١٨٠٥ - ١٨٥٩) مؤرخ وسياسي فرنسي. شرعي ونصير الملكية الدستورية. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. وزير الخارجية (حزيران - يونيو - تشرين الأول - أكتوبر ١٨٤٩).
- تيير (Thiers) أدولف (١٧٩٧ - ١٨٧٧) مؤرخ ورجل دولة برجوازي فرنسي. رئيس وزراء (١٨٣٦، ١٨٤٠). في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. أورلياني. رئيس الجمهورية (١٨٧١ - ١٨٧٣). جلاذ كومونة باريس.
- جيراردين (Girardin) إميل دي (١٨٠٦ - ١٨٨١) كاتب برجوازي وسياسي فرنسي. من العقد الرابع إلى العقد السابع ضمناً، كان بصورة متقطعة محرراً في جريدة «Presse». في حقل السياسة تميز بأقصى اللامبدئية. قبل ثورة ١٨٤٨، عارض حكومة غيزو. إبان الثورة، جمهوري برجوازي. نائب في الجمعية التشريعية (١٨٥٠ - ١٨٥١). فيما بعد بونابرتي.
- جيراردين (Girardin) دلفين دي (١٨٠٤ - ١٨٥٥) كاتبة فرنسية. زوجة إميل دي جيراردين - ص ١٥٦.
- جيرو (Giraud) شارل جوزيف برتيليمي (١٨٠٢ - ١٨٨١) حقوقي فرنسي. ملكي. وزير التعليم (١٨٥١).
- جوانفيل (Joinville) فرانسوا فردينان فيليب لويس ماري، دوق أورلياني. أمير (١٨١٨ - ١٩٠٠). ابن لويس فيليب. بعد انتصار ثورة شباط (فبراير) ١٨٤٨، هاجر إلى بريطانيا.
- دانتون (Danton) جورج جاك (١٧٥٩ - ١٧٩٤) واحد من أبرز قادة الثورة البرجوازية الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر. زعيم الجناح اليميني من اليعاقبة.

- داي بيبير، راجع: آبي، بيار دي.
- دوبان (Dupin) أندري ماري جان جاك (١٧٨٣ - ١٨٦٥) حقوقي وسياسي فرنسي. أورلياني. نائب في الجمعية التأسيسية (١٨٤٨ - ١٨٤٩) ورئيس الجمعية التشريعية (١٨٤٩ - ١٨٥١)، فيما بعد، بونابرتي.
- دوبرا (Duprat) باسكال (١٨١٥ - ١٨٨٥) سياسي فرنسي. صحافي. جمهوري برجوازي. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. وقف ضد لويس بونابرت.
- دوبول ألفونس هنري، راجع: أوبول ألفونس هنري.
- دوشاتل (Duchatel) شارل (١٨٠٣ - ١٨٦٧) رجل دولة فرنسي. أورلياني. وزير الداخلية (١٨٣٩ - ١٨٤٠). ١٨٤٠ - شباط (فبراير) (١٨٤٨).
- ديفلوت (De Flotte) بول (١٨١٧ - ١٨٦٠) ضابط بحري فرنسي. ديموقراطي واشتراكي. نصير بلانكي. مشترك نشيط في أحداث ١٥ أيار (مايو) وانتفاضة حزيران (يونيو) ١٨٤٨ في باريس. نائب في الجمعية التشريعية (١٨٥٠ - ١٨٥١).
- ديمولان (Des,oulins) كميل (١٧٦٠ - ١٧٩٤) كاتب سياسي فرنسي. من رجالات الثورة البرجوازية في أواخر القرن الثامن عشر. يعقوبي يميني.
- راتو (Rateau) جان بيار (١٨٠٠ - ١٨٨٧) محام فرنسي. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. بونابرتي - ص ٣٩.
- روبسبير (Robespierre) ماكسيميليان (١٧٥٨ - ١٧٩٤) قائد بارز في الثورة البرجوازية الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر. زعيم اليقافة. رئيس الحكومة الثورية (١٧٩٣ - ١٧٩٤).
- رويه كولار (Royer Collard) بيار بول (١٧٦٣ - ١٨٤٥) فيلسوف وسياسي فرنسي. نصير الملكية الدستورية.
- روييه (Rouher) أوجين (١٨١٤ - ١٨٨٤) رجل دولة فرنسي. بونابرتي. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. وزير العدلية (١٨٤٩ - ١٨٥٢ مع انقطاعات). في عهد الإمبراطورية الثانية، شغل عدة مناصب عليا في الدولة.
- ريتشارد الثالث (١٤٥٢ - ١٤٨٥) ملك إنجليزي (١٤٨٣ - ١٤٨٥).
- ريموزا (Rémusat) شارل فرانسوا ماري، كونت (١٧٩٧ - ١٨٧٥) رجل دولة فرنسي. كاتب أورلياني. وزير الداخلية (١٨٤٠). في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. وزير الخارجية (١٨٧١ - ١٨٧٣).
- رينو دي سان جان دانجلي (Regnault de Saint-Jean d'Angély) أوغست ميشال أبتيان، كونت (١٧٩٤ - ١٨٧٠) جنرال فرنسي. بونابرتي. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. وزير الحربية (كانون الثاني - يناير ١٨٥١). اشترك في حرب القرم.
- سالاندروز (Sallandrouse) شارل جان (١٨٠٨ - ١٨٦٧) صناعي فرنسي. نائب في الجمعية التأسيسية (١٨٤٨ - ١٨٤٩). دعم لويس بونابرت أثناء انقلاب ٢ كانون الأول ١٨٥١.
- سالفاندي (Salvandy) فرسيس آشيل، كونت (١٧٩٥ - ١٨٥٦) كاتب ورجل دولة فرنسي. أورلياني. وزير التعليم (١٨٣٧ - ١٨٣٩ و ١٨٤٥ - ١٨٤٨).
- سان - أرنو (Saint - Arnaud) أرمان جاك ليروا دي (١٨٠١ - ١٨٥٤) جنرال فرنسي. ابتداء من عام ١٨٥٢، ماريشال. بونابرتي. وزير الحربية (١٨٥١ - ١٨٥٤). أحد منظمي انقلاب ٢ كانون الأول ١٨٥١. في ١٨٥٤ القائد الأعلى للقوات الفرنسية في القرم.

- ساندبريست (Saint-Priest) عمانوئيل لويس ماري، فيكونت (١٧٨٩ - ١٨٨١) جنرال وديبلوماسي فرنسي. شرعي. نائب في الجمعية التشريعية (١٨٤٩ - ١٨٥١) .
- سان - بيف (Saint-Beuve) بيير هنري (١٨١٩ - ١٨٥٥) صناعي وملاك عقاري فرنسي. نصير حرية التجارة. ممثل حزب النظام. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية .
- ساندجان دانجيلي. راجدع: رينو دي سان - جان دانجيلي أوغست ميشال إيتيان.
- ساندجوست (Saint-Just) لويس أنطوان (١٧٦٧ - ١٧٩٤) قائد بارز في الثورة البرجوازية الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر. من زعماء اليعاقبة .
- ساي (Say) جان باتيست (١٧٦٧ - ١٨٣٢) اقتصادي برجوازي فرنسي. ممثل الاقتصاد السياسي المبتدل.
- سو (Sue) أوجين (١٨٠٤ - ١٨٥٧) كاتب فرنسي. مؤلف روايات عاطفية مبتذلة في مواضيع اجتماعية. نائب في الجمعية التشريعية (١٨٥٠ - ١٨٥١) .
- سولوك (Soulougue) فوستين (حوالي ١٧٨٢ - ١٨٦٧) رئيس جمهورية هايبتي الزنجية. في عام ١٨٤٩ نادي بنفسه إمبراطورا تحت اسم فوستين الأول .
- سيسموندي (Sismondi) جان شارل ليونار سيموند دي (١٧٧٣ - ١٨٤٢) اقتصادي سويسري. ناقد برجوازي صغير للرأسمالية.
- شاراس (Charras) جان باتيست أدولف (١٨١٠ - ١٨٦٥) رجل سياسي وعسكري فرنسي. جمهورية برجوازي معتدل. اشترك في قمع انتفاضة عمال باريس في حزيران (يونيو) ١٨٤٨. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. عارض لويس بونابرت. بعد انقلاب ٢ كانون الأول ١٨٥١، نفي من فرنسا.
- شامبور (Chambord) هنري شارل، كونت (١٨٢٠ - ١٨٨٣)، آخر ممثل الفرع الأكبر من آل بوربون. حفيد شارل العاشر. طامح بالعرش الفرنسي تحت اسم هنري الخامس .
- شانغارنييه (Changarnier) نقولا آن تيودول (١٧٩٣ - ١٨٧٧) جنرال وسياسي برجوازي فرنسي. ملكي. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. بعد حزيران (يونيو) ١٨٤٨، أمر حامية باريس والحرس الوطني في باريس. اشترك في تفريق مظاهرة ١٣ حزيران ١٨٤٩ في باريس.
- شرام (Schramm) جان بول آدم (١٧٨٩ - ١٨٨٤) جنرال وسياسي فرنسي. بونابرتي. وزير الحربية (١٨٥٠ - ١٨٥١) .
- شكسبير (Shakespeare) وليم (١٥٦٤ - ١٦١٦) كاتب إنجليزي كبير.
- غراك تيبير سمبروني (١٦٣ - ١٣٣ قبل الميلاد) خطيب شعبي (١٣٣ قبل الميلاد). في روما القديمة، ناضل من أجل سن قوانين زراعية في مصلحة الفلاحين.
- غراك غايي سمبروني (١٥٣ - ١٢١ قبل الميلاد) خطيب شعبي (١٢٣ - ١٢٢ قبل الميلاد). في روما القديمة ناضل من أجل سن قوانين زراعية في مصلحة الفلاحين. أخو تيبيري غراك .
- غرانيه دي كاسانايك (Granier de Cassagnac) أدولف (١٨٠٦ - ١٨٨٠) صحافي فرنسي. سياسي لا مبدئي. قبل ثورة ١٨٤٨ أورلياني. ثم بونابرتي. في عهد الإمبراطورية الثانية، نائب في المجلس التشريعي - ص ١٥٥.
- غيزو (Guizot) فرانسوا بيار غيوم (١٧٨٧ - ١٨٧٤) مؤرخ برجوازي ورجل دولة فرنسي. من عام ١٨٤٠ إلى ثورة شباط (فبراير) ١٨٤٨، أشرف عمليًا على السياسة الداخلية والخارجية، وأعرب عن مصالح البرجوازية المالية الكبيرة .
- فاتيمينيل (Vatimesnil) أنطوان فرانسوا هنري (١٧٨٩ - ١٨٦٠) سياسي فرنسي. شرعي. وزير التعليم (١٨٢٨ - ١٨٣٠). نائب في الجمعية التشريعية (١٨٤٩ - ١٨٥١) .

- فالو (Falloux) ألفريد (١٨١١ - ١٨٨٦) سياسي وكاتب فرنسي. شرعي وإكليريكي. في ١٨٤٨، صاحب المبادرة إلى حل المشاغل الوطنية وملهم قمع انتفاضة حزيران (يونيو) في باريس. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. وزير التعليم (١٨٤٨ - ١٨٤٩).
- فايس (Vaisse) كلود ماريوس (١٧٩٩ - ١٨٦٤) رجل دولة فرنسي. بونابرتي. وزير الداخلية (كانون الثاني (يناير) - نيسان (إبريل) ١٨٥١).
- فوشيه (Faucher) ليون (١٨٠٣ - ١٨٥٤) صحفي وسياسي برجوازي فرنسي. أورلياني. اقتصادي من أنصار مالتوس. وزير الداخلية (كانون الأول - ديسمبر ١٨٤٨ - أيار - مايو ١٨٤٩، ١٨٥١). فيما بعد، بونابرتي.
- فولد (Fould) آشيل (١٨٠٠ - ١٨٦٧) سياسي وصاحب مصرف فرنسي. أورلياني. فيما بعد، بونابرتي. في ١٨٤٩ - ١٨٦٧ شغل غير مرة منصب وزير المالية.
- فيدال (Vidal) فرانسوا (١٨١٤ - ١٨٧٢) اقتصادي فرنسي. اشتراكي برجوازي صغير. في ١٨٤٨، أمين لجنة اللوكسمبورغ. نائب في الجمعية التشريعية (١٨٥٠ - ١٨٥١).
- فيديماير (Weydemeyer) يوسف (١٨١٨ - ١٨٦٦) شخصية بارزة في الحركة العمالية الألمانية والأميركية. عضو عصابة الشيوعيين. اشترك في ثورة ١٨٤٨ - ١٨٤٩ في ألمانيا. إبان الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأميركية، كولونيل في جيش الشماليين. دشن عهد ترويج الماركسية في أميركا. صديق ماركس وأنجلس ورفيقهما بالفكر والنضال.
- فيليل (Villèle) جان باتيست سيرافان جوزيف، كونت (١٧٧٣ - ١٨٥٤) رجل دولة فرنسي في عهد العودة. شرعي. رئيس وزارة (١٨٢٢ - ١٨٢٨).
- قيصر غايي يولي (حوالي ١٠٠ - ٤٤ قبل الميلاد) قائد عسكري ورجل دولة روماني شهير.
- كارلييه (Carlier) بيار (١٧٩٩ - ١٨٥٨) مدير البوليس في باريس (١٨٤٩ - ١٨٥١). بونابرتي.
- كافينياك (Cavaignac) لويس أوجين (١٨٠٢ - ١٨٥٧) جنرال وسياسي فرنسي. جمهوري برجوازي معتدل. اشترك في فتح الجزائر. بعد ثورة شباط (فبراير) ١٨٤٨، حاكم الجزائر. تميز بطرائقه الوحشية في حوض الحرب. من أيار (مايو) ١٨٤٨ وزير الحربية الفرنسية. قمع بقساوة خارقة انتفاضة عمال باريس في حزيران (يونيو). رئيس السلطة التنفيذية (حزيران (يونيو) - كانون الأول (ديسمبر) ١٨٤٨).
- كاليغولا (١٢ - ٤١) إمبراطور روماني (٣٧ - ٤١).
- كرومويل (Cromwell) أوليفر (١٥٩٩ - ١٦٥٨) زعيم البرجوازية والنبلاء المتبرجين إبان الثورة البرجوازية الإنجليزية في القرن السابع عشر. ابتداء من عام ١٦٥٣، اللورد حامي إنجلترا وأسكتلنده وأولنده.
- كريتون (Creton) نفولا جوزيف (١٧٩٨ - ١٨٦٤) محام فرنسي. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. أورلياني.
- كوزين (Cousin) فيكتور (١٧٩٢ - ١٨٦٧) فيلسوف فرنسي. مثالي. اختياري.
- كوسيديير (Caussidière) مارك (١٨٠٨ - ١٨٦١) ديموقراطي برجوازي صغير فرنسي. مشترك في انتفاضة ١٨٣٤ في ليون. واحد من منظمي الجمعيات الثورية السرية في عهد ملكية تموز (يوليو). بعد ثورة شباط (فبراير) ١٨٤٨، مدير البوليس في باريس. نائب في الجمعية التأسيسية. في حزيران ١٨٤٨، هاجر إلى بريطانيا.
- كونستان (Constant) بنيامين (١٧٦٧ - ١٨٣٠) سياسي برجوازي ليبرالي فرنسي. صحفي وكاتب.
- لاروشجاكلين (La Rochejaquerlein) هنري أوغست جورج، مركز (١٨٠٥ - ١٨٦٧) سياسي فرنسي. عضو مجلس الشيوخ. أحد زعماء الحزب الشرعي. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. فيما بعد، شيخ في عهد الإمبراطورية الثانية.

- لامارتين (Lamartine) ألفونس (١٧٩٠ - ١٨٦٩) شاعر ومؤرخ وسياسي فرنسي. في الأربعينيات جمهوري برجوازي. في ١٨٤٨ زير الخارجية ورئيس الحكومة المؤقتة عملياً .
- لاموريسيير (Lamoricière) كريستوف لويس ليون (١٨٠٦ - ١٨٦٥) جنرال وسياسي فرنسي. جمهوري برجوازي معتدل. في ١٨٤٨ اشترك بنشاط في قمع انتفاضة حزيران (يونيو). فيما بعد، وزير الحربية في حكومة كافينياك (حزيران - يونيو - كانون الأول - ديسمبر). في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية .
- لاهيت (La Hitte) جان أرنست (١٧٨٩ - ١٨٧٨) جنرال فرنسي، بونابرتي. نائب في الجمعية التشريعية (١٨٥٠ - ١٨٥١). وزير الخارجية (١٨٤٩ - ١٨٥١) .
- لوتر (Luther) مارتن (١٤٨٣ - ١٥٤٦) من رجال الإصلاح البارزين. مؤسس البروتستانتية (اللوترية) في ألمانيا. أيديولوجي البرجوازية الألمانية. إبان حرب الفلاحين في عام ١٥٢٥، وقف ضد الفلاحين الثائرين وضد فقراء المدن إلى جانب الأمراء .
- لوك (Locke) جون (١٦٣٢ - ١٧٠٤) فيلسوف ثنائي إنجليزي بارز. حامي. اقتصادي برجوازي.
- لويس الرابع عشر (١٦٣٨ - ١٧١٥) ملك فرنسا (١٦٤٣ - ١٧١٥) .
- لويس الخامس عشر (١٧١٠ - ١٧٧٤) ملك فرنسا (١٧١٥ - ١٧٧٤) .
- لويس الثامن عشر (١٧٥٥ - ١٨٢٤) ملك فرنسا (١٨١٤ - ١٨١٥ و ١٨١٥ - ١٨٢٤) .
- لويس فيليب (١٧٧٣ - ١٨٥٠) دوق أورليان. ملك فرنسا (١٨٣٠ - ١٨٤٨) .
- لويس فيليب ألبر دوق أورليان. كونت باريس (١٨٣٨ - ١٨٩٤). حفيد الملك لويس فيليب. طامح بالعرش الفرنسي.
- لويس نابوليون، راجع: نابوليون الثالث.
- ليدر - رولان (Ledru-Rollin) ألكسندر أوغست (١٨٠٧ - ١٨٧٤) كاتب وسياسي فرنسي. من زعماء الديموقراطيين البرجوازيين الصغار. محرر في جريدة «Réforme» في ١٨٤٨، عضو الحكومة المؤقتة. نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية حيث ترأس حزب "الجلب". بعد مظاهرة ١٣ حزيران (يونيو) ١٨٤٩، هاجر إلى بريطانيا.
- ليفلو (le Flo) أدولف عمانوئيل شارل (١٨٠٤ - ١٨٨٧) جنرال وسياسي وديبلوماسي فرنسي. ممثل حزب النظام. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. وزير الحربية في "حكومة الدفاع الوطني" (١٨٧٠ - ١٨٧١) .
- ماراست (Marrast) أرمان (١٨٠١ - ١٨٥٢) صحفي وسياسي فرنسي. من زعماء الجمهوريين البرجوازيين المعتدلين. محرر جريدة «National». في ١٨٤٨ عضو الحكومة المؤقتة ورئيس بلدية باريس. رئيس الجمعية التأسيسية (١٨٤٨ - ١٨٤٩) .
- ماركس (Marx) كارل (١٨١٨ - ١٨٨٣) .
- مازنيللو (Masaniello) (اللقب لتومازو أنيللو) (١٦٢٠ - ١٦٤٧). صياد سمك. زعيم الانتفاضة الشعبية في نابولي عام ١٦٤٧ ضد السيطرة الإسبانية .
- مالفيل (Maleville) ليون (١٨٠٣ - ١٨٧٩) سياسي فرنسي. أورلياني. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. وزير الداخلية (النصف الثاني من كانون الأول - ديسمبر - ١٨٤٨) .
- مانان (Magnan) برنار بيار (١٧٩١ - ١٨٦٥) جنرال فرنسي. من كانون الأول (ديسمبر) ١٨٥١، ماريشال. بونابرتي اشترك في قمع انتفاضات العمال في ليون (١٨٣١ - ١٨٤٩) وفي ليل وروبيه (١٨٤٥) وانتفاضة

حزيران (يونيو) ١٨٤٨ في باريس. نائب في الجمعية التشريعية (١٨٤٩ - ١٨٥١). من منظمي انقلاب ٢ كانون الأول ١٨٥١ .

- موبا (Maupas) شارلمان إميل (١٨١٨ - ١٨٨٨) محام فرنسي. بونايرتي. مدير البوليس في باريس (١٨٥١). من منظمي انقلاب ٢ كانون الأول ١٨٥١. وزير البوليس (١٨٥٢ - ١٨٥٣) .
- مورني (Morny) شارل أوغست لويس جوزيف، كونت دي (١٨١١ - ١٨٦٥). سياسي فرنسي. بونايرتي. نائب في الجمعية التشريعية (١٨٤٩ - ١٨٥١). من منظمي انقلاب ٢ كانون الأول ١٨٥١. وزير الداخلية (كانون الأول ١٨٥١ - كانون الثاني ١٨٥٢) .
- موغين (Mauguin) فرانسوا (١٧٨٥ - ١٨٥٤) حقوقي وسياسي فرنسي. قبل ١٨٤٨، أحد زعماء المعارضة الأسرية الليبرالية. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. التصق بالنواب اليمينيين .
- موليه (Molè) لويس ماتيه، كونت (١٧٨١ - ١٨٥٥) رجل دولة فرنسي. أورلياني. رئيس وزارة (١٨٣٦ - ١٨٣٧، ١٨٣٧ - ١٨٣٩) في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية.
- مونتالمبير (Montalembert) شارل (١٨١٠ - ١٨٧٠) سياسي وصحفي فرنسي. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. أورلياني. ترأس الأوساط الكاثوليكية. دعم لويس بونايرت أثناء انقلاب ٢ كانون الأول ١٨٥١ .
- مونك (Monk) جورج (١٦٠٨ - ١٦٧٠) جنرال إنجليزي وقائد في الثورة البرجوازية الإنجليزية في القرن السابع عشر. اشترك بنشاط في بعث الملكية في إنجلترا عام ١٦٦٠ .
- نابوليون الأول بونايرت (١٧٦٩ - ١٨٢١). إمبراطور فرنسا (١٨٠٤ - ١٨١٤ و ١٨١٥) .
- نابوليون الثالث (لويس نابوليون بونايرت) (١٨٠٨ - ١٨٧٣) ابن أخي نابوليون الأول. رئيس الجمهورية الثانية (١٨٤٨ - ١٨٥١)، إمبراطور فرنسا (١٨٥٢ - ١٨٧٠) .
- نيماير (Neumayer) مكسيميليان جورج جوزيف (١٧٨٩ - ١٨٦٦) جنرال فرنسي. نصير حزب النظام. أمر القوات العسكرية في باريس (١٨٤٨ - ١٨٥٠) .
- نبي (Ney) أدغار (١٨١٢ - ١٨٨٢) ضابط فرنسي. بونايرتي. مرافق الرئيس لويس بونايرت. نائب في الجمعية التشريعية (١٨٥٠ - ١٨٥١) .
- هنري الخامس، راجع: شامبور هنري شارل.
- هنري السادس (١٤٢١ - ١٤٧١) ملك إنجليزي (١٤٢٢ - ١٤٦١) .
- هوغو (Hugo) فيكتور (١٨٠٢ - ١٨٨٥) كاتب فرنسي كبير. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية .
- هيغل (Hegel) غيورغ ولهم فريدريك (١٧٧٠ - ١٨٣١) أكبر ممثلي الفلسفة الكلاسيكية الألمانية. مثالي موضوعي. أسهب في عرض الديالكتيك المثالي على أوسع وجه.